JIU/REP/2018/7

الأمم المتحدة

تعزيز استيعاب بحوث السياسات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تقرير وحدة التفتيش المشتركة

من إعداد بيترو دوميتريو

JIU/REP/2018/7
Original: English

تعزيز استيعاب بحوث السياسات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تقرير وحدة التفتيش المشتركة

من إعداد بيترو دوميتريو

الأمم المتحدة، جنيف، ٢٠١٨

فريق المشروع:

بيترو دوميتريو، مفتش
صوفيا بالي، موظفة بحوث
هرفيه بودا، مساعد بحوث
يشيوان لي، متدربة
سيو ريم كيم، متدربة

موجز تنفيذي

تعزيز استيعاب بحوث السياسات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

JIU/REP/2018/7

السياق: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

القصد من هذا التقرير هو الإقرار بدور البحوث كأحد الأصول الفريدة لمنظومة الأمم المتحدة، وزيادة إبرازها والتماس السُبل التي تكفل إنتاجها واستيعابها بقدر أكبر من الكفاءة والشفافية.

ولم يسبق لوحدة التفتيش المشتركة قَطُّ إجراء استعراض لوظيفة بحوث السياسات في منظومة الأمم المتحدة، ولم تتمكن من الوقوف على أي تقييمات شاملة عن السياسات والأنشطة البحثية. ولئن مثّلت المنتجات المفاهيمية الرائدة، كالمنشورات الرئيسية والمنتجات البحثية الأخرى ذات النطاق العالمي، تفاعلاً جلياً بين منظومة الأمم المتحدة والحكومات والجامعات وعموم الجمهور، يصبغ الإبهام عملياتها البحثية الداخلية، ولم يحدث أبداً أن نظر إليها صنّاع القرار كموجّهات تنظيمية. ويضع كثير من هيئات الأمم المتحدة خَاتَمَهُ المميز على منتجات بحثية عندما يرمي إلى تعميم معلومات شديدة الأهمية عن عمله وتفكيره الاستراتيجي ورؤيته للقضايا العالمية، مبتغياً من ذلك إحداث الأثر؛ لكن مقرري السياسات لا يولون مسائل إنتاج البحوث وتكاليفها واستيعابها العناية والشفافية اللتين تستحقهما.

وجاءت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لتحتّم، بنهجها العالمي الشمولي الإدماجي الممتد على نطاق جميع أبعاد التنمية المستدامة، الأخذ بالإجراءات التعاونية والنُهج المتعددة التخصصات على صعيد المنظومة بأكملها، وكذا إقامة الصلات مع أصحاب المصلحة الآخرين. فتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب، في جملة أشياء أخرى، اتباع سياسات قائمة على الأدلة وكفالة التخطيط على جميع المستويات. ومن ثم يصبح استيعاب البحوث بالقدر الكافي ضرورياً من أجل فهم الاتجاهات الدينامية في التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتوقّع نشوء التحديات والعمل على منعها، بإعمال التفكير النقدي ودعم الأخذ به في نقاشات السياسات.

ويتوخى هذا التقرير زيادة التوعية بأهمية وظيفة البحوث في دعم انتهاج خطة تحويلية للتنمية المستدامة. ويقيم التقرير الحجّة على أهمية الإنصات لأصوات الباحثين بشكل أفضل في عملية صنع القرار.

والأهم من ذلك، أن المأمول هو أن يقود تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير إلى تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة كجهة منشئة للبحوث المؤتمنة والموضوعية والموثوقة، ومحفّزة على إجرائها وموزعة لها.

الهدف والنطاق

الهدف العام للاستعراض هو تقديم أدلة عن الحالة بالنسبة لاستيعاب بحوث السياسات وتحديد الفجوات في الدورات البحثية وبيان أوجه التداخل فيها والوقوف على

السُبُل التي تتيح لمنظومة الأمم المتحدة إنتاج البحوث واستخدامها على نحو أكثر فعالية، وبالأخص لأغراض دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلى نحو أكبر من التحديد، يرمي هذا الاستعراض إلى ما يلي:

- دراسة البنى المؤسسية لبحوث السياسات (أطر السياسات والتوجيهات، وإجراءات وعمليات ضمان الجودة) من أجل كفالة الإدارة الكفؤة لبحوث السياسات؛
- تقييم القدرات الداخلية لتحديد مدى كفاية سياسات الاستيعاب القائمة وفعاليتها؛
- تحديد العوامل والمحددات والتحديات المتصلة باستيعاب بحوث السياسات في منظومة الأمم المتحدة؛
- التماس وإبراز الآراء الجديرة بالاهتمام للجمهور الخارجي، وبالأخص آراء المجتمع الأكاديمي، فيما يتعلق باستخدام منتجات بحوث السياسات في منظومة الأمم المتحدة كأداة لتوجيه الحوار وإقامة الشراكات؛
- تقييم الفرص وتقديم توصيات من أجل استغلال القدرات الداخلية الراهنة لتدعيم الشراكات مع المجتمعات الأكاديمية والبحثية وكفالة استدامتها؛
- تحديد الفرص المحتملة لبذل جهود أكثر تنسيقاً بشأن بحوث السياسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة والتوصية بتدابير من أجل اغتنامها.

ولا يتضمن نطاق الاستعراض الحالي تقييم جودة أي من المنتجات البحثية الواردة في التقرير، ولا يمثل محاولة لقياس الأثر الفعلي لجميع المنتجات البحثية في منظومة الأمم المتحدة. وربما كان هذا الهدف موضوعاً لاستعراض مستقبلي يعقب تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الحالي. وتقتصر الدراسة التي يجريها هذا التقرير على تناول البنى والآليات والسياسات والعمليات المؤسسية التي يمكن أن تعزز استيعاب بحوث السياسات.

المفاهيم

مع عدم وجود تعريف شائع ومقبول، ولأغراض هذا الاستعراض، يشمل مفهوم استيعاب بحوث السياسات جميع الأنشطة التي: (أ) تدعم التزويد بالبحوث بضمان وثاقة صلة المواضيع البحثية عن طريق التفاعل مع المستعملين المقصودين، والتبليغ الفعال عن البحوث، وتوليفها وإعادة تقديمها للجماهير المختلفة؛ و(ب) تدعم استخدام البحوث، عن طريق بناء قدرات مستعمليها على الاطلاع على الأدلة وتقييمها وتوليفها واستخدامها، لا سيما مقررو السياسات. وجرى إدماج المرحلة الأخيرة للوظيفة البحثية، التي تتناول الفرضيات المتعلقة بكفاءتها، في المراحل الأسبق (وهي وضع خطة البحث، واختيار المنتجات البحثية، ومراقبة الجودة، والتعميم، والإدماج، والتبليغ).

وينبغي أن تُدرك المفاهيم المتصلة بالبحوث، على النحو الذي استخدمت به في جميع أجزاء هذا التقرير، كما يلي:

- البحث: عملية جمع بيانات ومعلومات ومعارف وتحليلها وتأويلها من أجل تعميق فهم الموضوع؛
- بحوث السياسات: بحوث غرضها دعم عملية صنع القرار وإعلامها، والتأثير في السياسات والإجراءات؛
- وظيفة البحوث: مجمل أنشطة المنظمة في دورة بحثية، مدعومة بسياسات وآليات وموارد تنظيمية؛
- المنتجات البحثية: منشورات تحتوي على نتائج البحوث على النحو الذي تصنّفه وتحدّده المنظمات.

لماذا الحاجة إلى بحوث السياسات؟

يستجيب الطلب على بحوث السياسات على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لاحتياجات متنوعة، تختلف تبعاً لطبيعة الولايات المنوطة بكل منها ومسؤولياتها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والاحتياجات المحددة المتصلة بالبرامج والمشاريع، والتغير في الاستراتيجيات، والتكيّف مع ديناميات بيئات التشغيل. وبعيداً عن هذه الفروق، ثمة عدة أهداف تنظيمية يمثّل دعم بحوث السياسات أهمية أساسية بالنسبة لها ألا وهي:

- توليد أدلة يمكن أن تُعلِم السياسات والبرامج وأنشطة الدعوة وتوجهها في صياغة الأولويات ودعم الأنشطة التشغيلية؛
- جمع وتحليل بيانات للتعرف على الاتجاهات والأنماط والقضايا الناشئة ورصدها بأسلوب موضوعي وموثوق؛
- وضع المعايير ذات الصلة في متناول عملية صنع القرار؛
- فهم الحواجز والفرص وصياغة خيارات مبنية على الأدلة في مجال تقرير السياسات؛
- فهم عملية وضع القواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية وقواعد الممارسات وتقديم الدعم لها؛
- المساعدة في تعزيز مكانة الأمم المتحدة كمصدر موثوق ومتجاوب في المجال المعرفي.

وتنطوي احتياجات الدول الأعضاء على أهمية جوهرية في وضع خطط البحوث. ومن الضروري أيضاً لتعزيز كفاءة العمليات البحثية الاستعراضُ المستمر للولايات البحثية وضمان وجود خطوط إبلاغ واضحة. ويمكن أن يؤدي الافتقار لمثل هذا الدعم في عملية صنع القرار إلى ازدواجية الجهود والأنشطة وتجزؤ النهج وتضاربها إزاء نفس المجال السياساتي، أو في فهم احتياجات الدول الأعضاء. ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى عدم الإلمام بالصورة الكلية لتحدٍ سياساتي بعينه، وقلة القدرة على تقاسم نتائج تتعلق باهتمام مشترك، وضياع الوقت والموارد، وزيادة مخاطر اتخاذ قرارات غير مدروسة.

تركيز مزدوج

يعتمد الاستيعاب الناجح لبحوث السياسات في منظومة الأمم المتحدة على حدوث التقاء بين العوامل الداخلية والخارجية التي تسهم، خلال مجمل الدورة البحثية، في كفالة جودة المنتجات النهائية وأهميتها، وتعتمد أيضاً على الصلة بين موردي البحوث ومستعمليها، بما في ذلك المناصرين الموجودين خارج الأمم المتحدة.

والمجال الأول الذي يهتم به هذا الاستعراض هو رسم حدود للكيفية التي تنتج بها المنظمات البحوث *داخلياً* وتوثيقها، وعلى الأخص بالوقوف على مدى كفاية ضمان الجودة. ويسلّط التقرير الضوء على الممارسات الجيدة الرامية إلى زيادة جودة البحوث وتحسين حوافز الموظفين والمكافأة على الإنتاج والاستيعاب الإبداعيين والمستقلين للبحوث.

ويتمثل المجال الآخر، محل اهتمام هذا التقرير، في استخدام منظومة الأمم المتحدة الفعلي للبحوث المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة المنتجة *خارجياً*، في الجامعات وهيئات البحث الأخرى. ومن خلال التشاور مع شبكات أكاديمية رئيسية، تمكّن التقرير من استيلاد تأملات وتبصّرات مبتكرة قُدمت من منظورات مختلفة بشأن التحديات القائمة والحلول الممكنة.

النتائج الرئيسية فيما يتعلق بإنتاج البحوث داخلياً

يتسم مشهد بحوث السياسات في كيانات منظومة الأمم المتحدة بالتنوع البالغ. ويُظهر الاستعراض قدراً كبيراً من *الاختلاف في طريقة فهم المنظمات وتسييرها للأنشطة البحثية*. ويتضاعف هذا الانعدام في التجانس – المتأصل في المنظمات المتفاوتة في قدراتها ومواردها الداخلية – بالاحتياجات البرنامجية/التشغيلية التي تتباين بشكل جلي بين المنظمات، حيث يتجه بعضها إلى الاستناد بشكل مكثف على البحوث والنزوع نحو بناء القدرات، فيما يتجه بعض آخر إلى الوفاء بمهام تشغيلية.

وفي بعض المنظمات التي تأخذ باللامركزية *يتسم ضمان جودة بحوث السياسات واستيعابها بعدم تساوقها في سائر أنحاء المنظمة*. وربما كان مقر أحد الكيانات غير ملّم دائماً بالبحوث التي تجرى على الصعيد الميداني. ويمكن أيضاً أن تشكل محدودية التنسيق بين هذه الكيانات وبين المكاتب القطرية، وفيما بين الخبراء التقنيين وخبراء الاتصال ووحدات التشغيل، مخاطر على صعيدي التعميم والاستيعاب، بما في ذلك تجزؤ الجهود والموارد أو ازدواجيتها، وانعدام الاتساق وضعف التماسك.

والمبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة بدورة إنتاج البحوث وضمان جودتها وتعميمها، إن وُجدت، أساسية لكنها غير كافية. *فالعمليات البحثية لا تُدمج دوماً في الرؤية الاستراتيجية للمنظمة*. ولا يجري دائماً في التخطيط لبحوث السياسات توخي رؤية وإجراءات لاستيعاب البحوث، ترمي إلى ضمان اطلاع جمهور عريض على نتائج البحوث ومصادقته عليها، وأن تحدث أثرا. وثمة أيضاً قدر قليل من الشفافية فيما يتعلق بتكاليف البحوث من ناحيتي مواردها البشرية والمالية.

وبالنسبة لكثير من المنتجات البحثية، تقل درجة الوضوح بل *وتتضارب الآراء* بين المتحاورين مع وحدة التفتيش المشتركة *بخصوص ما يُدرج في فئة بحوث السياسات*. ولئن سلّم

المفتش بأن اختلاف الآراء يعكس الاحتياجات البحثية المحددة للمنظمات، وقد يستوفيها في بعض الأحيان، ربما كان انعدام الوضوح الأفقي فيما بين الموظفين راجعاً أيضاً إلى غياب التوجيهات على صعيد المؤسسة وعدم الشفافية في وضع الخطة.

وتتسم الأطر الراهنة لرصد استيعاب بحوث السياسات بعدم ملاءمتها بتمامها لحصر استخدام المنتجات البحثية وتحديد مقدار أهميتها. ومع وجود بعض الاستثناءات الواضحة القليلة، عجز فريق الاستعراض عن الوقوف على أي تقييمات أو أي شكل من أشكال قنوات التعقيبات الموضوعية أو المتابعة الطويلة الأجل لاستيعاب السياسات من جانب الجمهور المستهدف لهذه المنظمات. ويقتصر الرصد عادةً على القياسات الكميّة. وحتى في الحالات التي تُجرى فيها مسوح عن استيعاب البحوث، لا تحصر النتائج بشكل كافٍ أو تصنّف الاستجابات بحسب الفئات المستهدفة. ولا يجري إركاز مؤشرات الأداء المتعلقة بالاستيعاب بشكل واضح دائماً على معايير مرجعية محددة؛ ويبدو أنها بدلاً من ذلك تعبّر عما تعتقد المنظمات أنها قادرة على تحقيقه استناداً إلى تجارب سابقة.

ولم يوفّق كثير من المنظمات في تحديد أفضل السُبل لاستغلال قدراته القائمة في مجال استيعاب بحوث السياسات، بالرغم من وجود هذه القدرات. ويميل الموظفون المنوطة بهم أدوار تتعلق بالبحوث وبالسياسات كلتيهما إلى إبداء فهم أفضل لديناميات البحوث المتعلقة بالسياسات. *لكن عدم كفاية المهارات الداخلية في رسم حدود الاستيعاب يقود المنظمات إلى التماس مصادر خارجية بدلاً من تحفيز موظفيها وتدريبهم.*

ولئن كان المقصود بالبحوث أن تقود إلى الابتكار والتحول، تعكس خطة بحوث السياسات هيمنة مواضيع آمنة أو أقل إثارة للخلاف، وموضوعات متكررة ونقلاً عن الأفكار الموجودة، بما في ذلك ما يتعلق باختيار مواضيع البحوث وأساليبها. ويعمل مديرو البحوث غالباً وفقاً لمقتضيات بيروقراطية بدلاً من تحفيز موظفي الأمم المتحدة للإقبال على إجراء البحوث. وفي بعض الأحيان، يكون للإملاءات الإدارية الغَلبة على الاستقلال الفكري.

* * *

بيد أن النتائج السالفة لا تعني عدم وجود ممارسات جيدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ومن غير الممكن، باعتراف الجميع، تكرار الممارسات الجيدة بحذافيرها بالنظر إلى فروق الولايات والموارد والاحتياجات المحددة لفرادى المنظمات. ومع ذلك، حدد التقرير وسلّط الضوء على بعض الممارسات الجيدة آملاً في أن تُلهَم المنظمات الأخرى لإنجاز عمل أكبر باستغلال الإمكانات القائمة على أقل تقدير.

ويعتقد المفتش، على وجه العموم، *أن* التحرك نحو تحقيق استيعاب أكثر كفاءة بالاستناد إلى عدد *محدود من المبادئ التوجيهية وأساليب العمل في مجالي الاتصال والتعاون، يمكن أن يفضي بمؤسسات الأمم المتحدة إلى العمل كشبكة بحثية على نطاق المنظومة.*

النتائج الرئيسية فيما يتعلق باستخدام بحوث السياسات المنتَجة خارجياً: المنظورات الأكاديمية

بغية استكمال النتائج التي قدمتها المنظمات المشارِكة في وحدة التفتيش المشتركة، جرى جمع منظورات من المجتمعات الأكاديمية باستخدام مسح للتصورات واستبيان محدود

النطاق تولت تعميمهما نيابة عن الوحدة خمس شبكات أكاديمية عالمية، في ظل روح شراكة جديرة بالثناء. وتلقت الوحدة ردوداً من ٤٩٢ من الباحثين وأساتذة الجامعات وعلماء الاجتماع والسياسة. وتحدد الهدف المزدوج للتشاور الأكاديمي في توضيح السُبل أمام منظومة الأمم المتحدة من أجل *تحقيق أفضل استخدام للموارد المعرفية الخارجية، وبناء الجسور مع المجتمع الأكاديمي.*

التصور العام

أعرب غالبية المستجيبين عن اعتقادهم بأن سُبل اطلاعهم على موارد الأمم المتحدة إما غير كافية أو لا وجود لها على الإطلاق (٤٦,٣ في المائة، و١١,٤ في المائة، على التوالي)، فيما أفاد ٣٠,٦ في المائة من المستجيبين بأنهم يتمتعون بسُبل وصول مرضية لمحاوري الأمم المتحدة ومعلوماتها.

ويبدي المجتمع الأكاديمي اهتماماً حقيقياً بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والرؤية الكامنة وراءها. واتفق غالبية المستجيبين على أن منظماتهم تدرج أهداف التنمية المستدامة بشكل منهجي أو انتقائي في خططها البحثية (٢٨,٨ في المائة، و٤٦,٣ في المائة، على التوالي).

بيد أن المستجيبين أعربوا عن اعتقادهم بأن منتجاتهم البحثية بعيدة عن استخدامها بشكل جيد: وقدّر ما يربو على ٦٠ في المائة من المستجيبين أن منظومة الأمم المتحدة إما أنها استخدمت منتجات البحث الأكاديمي بشكل غير كافٍ، أو لم تستخدمها على الإطلاق.

وعندما سئلوا عن تأثير البحوث الخارجية على صنع القرار ووضع القواعد في الأمم المتحدة، أعرب غالبية المستجيبين (٦٢,١ في المائة) عن اعتقادهم بأن تأثير البحوث إما غير كافٍ أو لا وجود له مطلقاً.

التحديات

- عدم وجود استراتيجية ودعم/موارد على الجانب البحثي من أجل تنظيم المعرفة في شكل مناسب للاستيعاب؛
- تفضيل منظومة الأمم المتحدة الاستعانة بالخدمات الاستشارية، واهتمامها المحدود أو حتى خشيتها من إجراء نقاش بشأن المجالات غير اليقينية التي تمثل أهمية محورية في تحديد مدى سداد المساهمة البحثية؛
- اتجاه الجامعات ومراكز البحوث في بلدان الشمال إلى التماس بحوث الأمم المتحدة وإنتاجها على نحو غير متناسب، بدلاً من بناء القدرات الوطنية لبلدان الجنوب والتعاون مع باحثيها لدعم التوصل إلى حلول لمشاكل بلدانهم؛
- الصعوبات التي يواجهها الباحثون في التنقل بين أروقة بيروقراطية الأمم المتحدة ومقتضياتها السياسية والتغلب على معوقات الأمم المتحدة المتعلقة بالسريّة – التي تشكل عاملاً مثبّطاً يضاعف من حدته عدم وجود آلية إرشادية للأمم المتحدة لتبليغ المجتمع الأكاديمي عن احتياجاتها البحثية؛

- نقص قدرة نُظم إدارة المعرفة في الأمم المتحدة على توجيه الموظفين لالتماس البحوث الخارجية ذات الصلة واستخدامها؛
- نقص الشفافية والانفتاح فيما يتعلق باختيار المواضيع البحثية والباحثين؛
- غياب عمليات منهجية قابلة للتنبؤ، وممارسات وأطر تربط منظومة الأمم المتحدة بالمجتمعات الأكاديمية لأغراض المشاريع البحثية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وقد انبثقت عن المسح الأكاديمي آراء موضوعية حول خصائص السياسات الكفؤة في مجال استيعاب البحوث واقتراحات بشأن الأشكال المستصوبة للتفاعل والشراكات ذات الطابع المؤسسي. ومن شأن هذه الشراكات أن تيسر قيام فهم أفضل للمنظورات وتقاسماً للشواغل بوسعه أن يؤطر لغة مشتركة وأن يطورها بغية التوصل إلى الحلول. ومن شأنها أيضاً أن تتيح تخطيط المعرفة الأكاديمية وصياغتها على نحو أكثر اتساقاً من منظور أهميتها للسياسات، وأن تسمح لوكالات الأمم المتحدة بإشراك المجتمع العلمي بشكل منتظم.

* * *

دراسة حالة إفرادية: بحث بشأن الهجرة

صادفت المفتش في أثناء الاستعراض أمثلة عديدة على استخدام نتائج البحوث في أغراض صنع القرار وإجراءات تتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وقد اختير موضوع واحد – هو موضوع الهجرة – ليكون عدسة مواضيعية توضح حالة نطاق متعدد التخصصات لوظيفة بحوث السياسات ضمن الإطار الأعم لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وانطلاقاً من أن الهجرة قضية عالمية تتعدد فيها الوجوه والمستويات، رأى المفتش أن التوصل إلى استنتاجات ذات صلة يمكن أن يكون نافعاً، عبر الإسقاط والتفكيك، في وضع أساس مفاهيمي لبحوث مطلوبة في مجالات معقّدة أخرى لأهداف التنمية المستدامة. وتتصف هذه المجالات بملمحين مشتركين هما: الطابع المتعدد التخصصات للموضوع، وحتمية قيام التعاون البحثي المشترك بين الوكالات. ولأغراض السياق المحدد للاستعراض الحالي، وعلى أساس المعلومات المجمّعة من خلال استبيان إضافي خاص يتعلق بالهجرة، تحدد التأصيل السياقي للمعيارين على النحو التالي:

- *البحث المتعدد التخصصات*، معناه أن الهجرة تمس ليس فقط الولاية المواضيعية لبعض الوكالات الرائدة، كالمنظمة الدولية للهجرة، لكنها تحتك أيضاً بشواغل وأنشطة متعددة الوجوه لمنظمات أخرى في الأمم المتحدة؛
- *البحث التعاوني*، معناه وجود التصميم المشترك والإنتاج المشترك والاستخدام المشترك، أو على الأقل وجود عملية منهجية ذات طابع مؤسسي للتشاور فيما بين الوكالات.

وقد أتاح تحليل دراسة الحالة الإفرادية المتعلقة بالهجرة للمفتش توصيف التطورات الحالية المتعلقة بالهجرة بأنها ممارسة جيدة، لأنها أظهرت إمكانية تطبيق هذين المعيارين في مجالات أخرى تمثل محلاً للاهتمام فيما يتصل بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ ومكنه

من استخلاص ثلاثة استنتاجات أساسية كما يلي:

- أن البحث التعاوني يعبّر على وجه الإجمال عن الحاجة إلى إضافة منظور متعدد التخصصات للأنشطة البحثية؛
- أن النظام التعاوني الراهن هو حصيلة مبادرات منفصلة واحتياجات محددة على أساس كل حالة على حدة، أكثر منه عملية تعاونية منهجية تتصف بالمشاركة في وضع الخطة وتقاسم المعرفة وتصميم البحوث وإنتاجها على نحو مشترك؛
- مع أن وجود عدة مشاريع لا تلتقي في نفس الاتجاه بالضرورة، هناك توجه آخذ في النشوء نحو إجراء بحوث يزيد فيها الطابع المنهجي والتعاوني.

* * *

ويقدم هذا التقرير ١٢ توصية موجهة كما يلي: التوصية ١٠ موجهة إلى الجمعية العامة؛ والتوصية ٣ موجهة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والتوصية ٩ موجهة إلى مجالس إدارات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ والتوصيات ٥ و٦ و٧ و١٢ موجهة إلى الأمين العام؛ والتوصية ١١ موجهة إلى الأمين العام والمديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ والتوصيات ١ و٢ و٤ و٨ موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

التوصية الموجهة إلى الجمعية العامة

التوصية ١٠

ينبغي أن تتخذ الجمعية العامة إجراءات للارتقاء بعرض واستخدام موجزات السياسات التي تنتجها الكيانات البحثية المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، على أساس تقرير يقدمه الأمين العام للأمم المتحدة، في موعد أقصاه دورتها الرابعة والسبعون (٢٠١٩-٢٠٢٠). (الصفحة ٨٣)

التوصية الموجهة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوصية ٣

ينبغي أن يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء استعراض شامل لخطة البحوث في اللجان الإقليمية فيما يتصل بأولوياتها البحثية، بما يشمل إقامة الشراكات والموارد المخصصة، انطلاقاً من دورها كمراكز للفكر في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. (الصفحة ٣٨)

التوصية الموجهة إلى مجالس الإدارات

التوصية ٩

ينبغي أن تتخذ مجالس إدارات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إجراءات لضمان القيام، بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتعاون المشترك بين الوكالات، بما في ذلك عن طريق إنشاء منصّة عالمية للمعارف والبيانات وتيسير التبادل

الأكاديمي، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. (الصفحة ٧٣)

التوصيات الموجهة إلى الأمين العام

التوصية ٥

ينبغي أن يوسع الأمين العام للأمم المتحدة نطاق التزامه بتقييم عمل معاهد البحث والتدريب، وأن يدرج العمل البحثي الذي تجريه مؤسسات أخرى للأمم المتحدة، في ضوء النتائج والتوصيات الشاملة لنطاق المنظومة التي يقدمها التقرير الحالي. (الصفحة ٣٩)

التوصية ٦

ينبغي أن ينظر الأمين العام للأمم المتحدة، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، في دعوة الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يضعوا حتى الآن سياسة شاملة للمنظومة بشأن الاطلاع الحر على البيانات، والبرمجيات الداعمة، والتبادل البحثي فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بأن يفعلوا ذلك (الصفحة ٦٠)

التوصية ٧

ينبغي أن يُجري الأمين للأمم المتحدة والرؤساء التنفيذيون للمؤسسات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة استعراضاً لمستوى مشاركة الباحثين من بلدان الجنوب وأن يعتمدوا سياسات وأطراً تحفز على بناء القدرات فيما يتعلق بجميع أبعاد وظائف بحوث السياسات، بما فيها استيعاب البحوث على الصعيد الوطني، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة ومجالس الإدارات، على التوالي، بحلول نهاية عام ٢٠٢٠. (الصفحة ٦٣)

التوصية ١٢

ينبغي أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة، بالتشاور مع جميع الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بالتشجيع على إبرام شراكات طويلة الأجل مع المجتمعات الأكاديمية على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني، ووضع مبادئ توجيهية أساسية من أجل هذه الشراكات. (الصفحة ٩٥)

التوصية الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة
والمديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية
والعلم والثقافة (اليونسكو)

التوصية ١١

ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة والمديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) النظر في إنشاء مجلس منشورات مشترك بين الأمم المتحدة والوسط الأكاديمي – على أساس تجريبي وطوعي – تناط به مهمة تحديد الاحتياجات البحثية على الصعيد الشامل للمنظومة وأكثر السُبل فعالية لإنتاج بحوث السياسات وتعميمها واستيعابها بطريقة تعاونية وتشاركية، في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٢٠. (الصفحة ٩٥)

التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين

التوصية ١

ينبغي أن يقوم الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة غير الحائزة لمبادئ توجيهية وسياسات في مجال البحوث بالنظر، حسب الاقتضاء، في وضع مجموعة معايير دنيا تتعلق بإنتاج البحوث واستيعابها، بحلول نهاية عام ٢٠٢١. (الصفحة ٣٠)

التوصية ٢

ينبغي أن يقوم الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، عند إعداد ميزانياتهم البرنامجية ونُظمهم المالية (حساب التكاليف)، بإنشاء وسيلة معنية بالإبلاغ عن تكاليف الأنشطة البحثية، بحلول نهاية عام ٢٠٢٠. (الصفحة ٣٥)

التوصية ٤

ينبغي أن يُجري الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقييمات دورية للاحتياجات البحثية المحددة والموردين المحتملين للمنتجات البحثية والتكاليف المرتبطة بذلك، بغية تحقيق الهدف الطويل الأجل لتعزيز القدرات الداخلية في مجال البحوث، حسب مقتضى الحال، وكفالة الاستخدام المنهجي للبحوث التي تنتجها الأوساط الأكاديمية. (الصفحة ٣٩)

التوصية ٨

ينبغي أن يقوم الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة بتوجيه الوحدات ذات الصلة لتقييم خيارات التعاون المشترك بين الوكالات، على أساس المصالح المتلاقية والاختصاصات المحددة، في مجال صُنع القرار المتعلق بالمشاريع البحثية المتصلة بالهجرة، بحلول نهاية عام ٢٠١٩. (الصفحة ٧٠)

* * *

وأخذاً بعين الاعتبار تنوع المشهد البحثي والحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية لتحسين استيعاب بحوث السياسات، يوجه المفتش إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أيضاً التوصيات غير الرسمية التالية:

- يتعين اتخاذ تدابير لضمان تعزيز الرابطة الوظيفية بين البحوث من ناحية، ووضع السياسات من ناحية أخرى، على جميع المستويات داخل المؤسسات من أجل تيسير وثاقة صلة وكفاءة صنع القرار (الفقرة ٦٠)؛
- يتعين النظر في استخدام قواعد البيانات الداخلية كمنصات لتبادل المعارف بشأن أي بحوث جارية أو مستكملة من أجل تقليل الازدواجية إلى الحد الأدنى وتعزيز فرص التعميم والاستيعاب (الفقرة ٦١)؛
- ينبغي التأكد من أن المساهمات المحددة التي تقدمها بحوث السياسات إلى صنع القرار مُعلَنة بوضوح على الصعيد التنظيمي، بما في ذلك فيما يتعلق

بدور كل فئة محددة من المنتجات البحثية وأوجه استعمالها (الفقرة ١٠١)؛

- ينبغي إجراء استعراض لوظائف لجان المنشورات أو القيام، في حالة عدم وجود هذه اللجان، بوضع خطط تحدد المُسَاءَلة عن ضمان الجودة (الفقرة ١١٩)؛
- ينبغي النظر ضمن الأطر التي يراها الرؤساء التنفيذيون ملائمة، في إدماج عملية خارجية لاستعراض الأقران كخطوة إلزامية في دورة بحوث السياسات، من أجل تعزيز عمليات ضمان الجودة (الفقرة ١٢٣)؛
- ينبغي إعطاء أولوية للقدرات المتاحة داخلياً في مجال رصد الأطر البحثية، من أجل تعظيم إمكانات تحسين الاستيعاب وتخفيض التكاليف (الفقرة ١٣٤)؛
- ينبغي التأكد من اتباع مسار منهجي من أجل تتبع التقدم المحرز في استيعاب البحوث على المستوى الشامل لنطاق المنظومة وتوثيقه، وتحديد قنوات التعقيبات داخل المؤسسات (الفقرة ١٥٤)؛
- ينبغي تبني رؤية طويلة الأجل في مجال البحوث، تكافئ على خلق المنتجات المعرفية الجديدة وترسي ثقافة دفع الحواجز، عوضاً عن تحقيق نجاحات متكررة قصيرة الأجل (الفقرة ٢١٦)؛
- ينبغي إعادة النظر في القواعد والأنظمة المتصلة بنشر النتائج البحثية للموظفين المهتمين في الدوريات المتخصصة، من أجل القضاء على القيود والاشتراطات المتجاوزة وتشجيع الموظفين على الانخراط في أنشطة البحث والنشر (الفقرة ٢٤٤)؛
- ينبغي التماس آراء الأوساط الأكاديمية والانخراط في حوار استراتيجي مع الباحثين الخارجيين والمؤسسات البحثية الخارجية بغرض التحليل التعاوني للتحديات ذات الطبيعة النُظمية (الفقرة ٢٥٤)؛
- ينبغي حفز الموظفين المهتمين على إعداد استعراضات للكتب – من منظورهم المهني – والمساهمة من ثم في تعميم نتائج البحوث التي أجراها الأكاديميون والباحثون (الفقرة ٢٥٥).

المحتويات

الصفحة

موجز تنفيذي iii

أولاً – مقدمة ١
ألف – معلومات أساسية ١
باء – النطاق والأهداف ٢
جيم – المنهجية ٣
دال – المعوّقات ٦

ثانياً – الآليات والسياسات المؤسسية في مجال استيعاب بحوث السياسات ٨
ألف – وجود سياسات للبحوث في المؤسسة ٩
باء – البنية المؤسسية لبحوث السياسات ١٢
جيم – الموارد المالية لبحوث السياسات ١٥

ثالثاً – إنتاج البحوث واستخدامها ١٨
ألف – الجهات المنتجة للبحوث ١٨
باء – فئات المنتجات البحثية ٢٢
جيم – المستعملون النهائيون للبحوث ٢٧

رابعاً – ضمان الجودة ورصدها ٣١
ألف – ضمان الجودة والمُساءَلة عنها: استعراضات الأقران ٣١
باء – تقييم الاستيعاب ورصده ٣٥

خامساً – تيسير كفاءة استيعاب البحوث ٣٨
ألف – التعميم والإدماج ٣٨
باء – الاطلاع الحر على نتائج البحوث في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ..... ٤٣

سادساً – ربط الهجرة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الهجرة كدراسة حالة إفرادية ٤٨
ألف – مقدمة ٤٨
باء – التأصيل السياقي لاستيعاب البحوث ٤٩
جيم – نحو تكريس التناسق على نطاق المنظومة ٥٥

سابعاً – مواجهة التحديات ٥٨
ألف – التحديات الداخلية المتعلقة باستيعاب بحوث السياسات ٥٩
باء – التحديات في مجال التفاعل بين البحوث والسياسات ٦٤
جيم – تعزيز المهارات البحثية والقدرات الداخلية لأغراض الاستيعاب ٦٧
دال – التحديات المتصلة بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمعات الأكاديمية ٦٩

ثامناً – منظورات أكاديمية بشأن استيعاب بحوث السياسات ٧٢
ألف – المستجيبون ٧٢
باء – التصور العام للتفاعل ٧٣
جيم – خصائص الاستيعاب الكفؤ لبحوث السياسات ٧٦
دال – بناء الجسور بين الأمم المتحدة والمجتمعات الأكاديمية/البحثية ٧٨

تاسعاً – الطريق للأمام: تحقيق الاستدامة البحثية للأمم المتحدة ٨١

المرفقات

الأول – قائمة بالمبادئ التوجيهية/السياسات والأطر الاستراتيجية في مجال البحوث ٨٤

الثاني – نظرة عامة على الإجراءات التي يلزم اتخاذها من قبَل المنظمات المشارِكة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/2018/7 ..... ٨٧

أولاً- مقدمة

ألف- معلومات أساسية

١- أدرجت وحدة التفتيش المشتركة في برنامج عملها لعام ٢٠١٨ إجراء استعراض بشأن ''تعزيز استيعاب بحوث السياسات دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''. وقد انبثق هذا الاستعراض عن حاجة منظومة الأمم المتحدة إلى تحسين الوظائف والسياسات في مجال بحوث السياسات عن طريق تعزيز آليات الاستيعاب، بالاستعانة بعوامل للتمكين تشمل توطيد القدرات الداخلية وتحسين التعاون مع الأوساط الأكاديمية. وقد أُفردت هذه الحاجة للمرة الأولى في مائدة مستديرة شاركت في تنظيمها في عام ٢٠١٦ جامعة الأمم المتحدة والمعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية وتناولت موضوع تعزيز استيعاب الأمم المتحدة لبحوث السياسات. وتتمثل الفرضية الأساسية التي تشكّل أساس هذا الاستعراض الشامل لنطاق المنظومة في ضرورة جعل العمليات البحثية في منظومة الأمم المتحدة هادفة ووثيقة الصلة ومؤثرة.

٢- وقد عاظمت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ حتمية زيادة كفاءة استيعاب بحوث السياسات. وأشار الأمين العام إلى تصميمه على زيادة قدرة المنظومة على إسداء المشورة في مجال السياسات والبحث وإنتاج الأدلة[١]. وفي واقع الأمر، تتقاطع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بنهجها العالمي الكلي الإدماجي مع جميع أبعاد التنمية المستدامة وتستتبع بدورها قدراً أكبر من التعاون وتعدد التخصصات على المستوى الشامل للمنظومة وفي العلاقات مع أصحاب المصلحة الآخرين. ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في جملة أمور، التسلح بالاستنارة في تحديد الأولويات والتخطيط على الصعيدين الوطني والإقليمي واتباع سياسات قائمة على الأدلة. ويشكل الاستيعاب الكافي للبحوث ضرورة لفهم الاتجاهات الدينامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويفضي إلى تحسين التوقع والحيلولة دون نشوء التحديات عن طريق إعمال التفكير النقدي في مناقشات السياسات.

٣- وفي غياب تعريف واسع الاستخدام أو القبول، ولأغراض هذا الاستعراض، يتضمن مفهوم استيعاب بحوث السياسات[٢] الأنشطة التي:

(أ) تدعم التزويد بالبحوث، بالتأكيد على وثاقة صلة المواضيع البحثية عن طريق التفاعل مع المستعملين المحتملين، والتبليغ الفعال عن البحوث، وموالفتها وإعادة تقديمها لجمهور مختلف؛

(ب) تدعم استخدام البحوث، عن طريق بناء قدرات مستعمليها على الاطلاع على الأدلة وتقييمها وتوليفها واستخدامها، لا سيما مقررو السياسات.

---

(١) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ''*إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - كفالة مستقبل أفضل للجميع*''، الوثيقة A/72/124-E/2018/3.

(٢) استُمد هذا التعريف بتصرف من إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على النحو المحدد في مذكرتها التوجيهية المعنونة ''استيعاب البحوث: توجيهات من أجل البرامج البحثية التي تمولها وزارة التنمية الدولية''، ٢٠١٦.

٤- ويتسم مشهد بحوث السياسات في كيانات منظومة الأمم المتحدة بالتنوع البالغ. وقد أظهر استعراض مستندي مقارن للقواعد المعيارية التنظيمية لبحوث السياسات، قياساً إلى الخطط والسياسات والمبادئ التوجيهية الاستراتيجية، وجود تفاوت بيّن في طريقة فهم المنظمات وتسييرها لأنشطتها البحثية. ويتجه هذا الانعدام في التجانس - المتأصل في وجود مؤسسات متباينة في قدراتها ومواردها الداخلية - إلى التفاقم جراء الاحتياجات البرنامجية/العملية التي تختلف بشكل جَليّ بين المنظمات: حيث يتجه بعضها إلى الاعتماد بشكل مكثف على البحوث وينزع نحو بناء القدرات، فيما يقتصر بعضها الآخر على الوفاء بمهام تشغيلية.

٥- وتمثل الأطر الكفؤة لبحوث السياسات عناصر مهمة للمُساءَلَة والنزاهة في المنظمة فيما يتصل بإنتاج البحوث واستيعابها. ففي نهاية المطاف، وبالنسبة لكثير من منظمات الأمم المتحدة تعكس المنتجات البحثية الموجهة إلى دولها الأعضاء أو إلى عامة الجمهور أكثر منجزاتها بروزاً على الأغلب. ويمثل التقرير الحالي أول محاولة لتقدير الحالة الراهنة على نحو أكثر شمولاً ومنهجية وتحديد العيوب وأوجه القصور والتضارب في السياسات والممارسات القائمة التي تصف استيعاب بحوث السياسات.

٦- ويتمثل مجال الاهتمام الأول في هذا الاستعراض في رسم حدود للكيفية التي تنتج بها المنظمات البحوث داخلياً وتوثيقها، وعلى وجه الخصوص بالوقوف على مدى كفاية ضمان الجودة. ويسعى التقرير أيضاً إلى تسليط الضوء على الممارسات الجيدة التي تبتغي زيادة جودة البحوث وتحسين حوافز الموظفين والمكافأة على الإنتاج والاستيعاب الإبداعيين والمستقلين للبحوث.

٧- وأما مجال الاهتمام الثاني فينصب على استخدام منظومة الأمم المتحدة الفعلي للبحوث المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة المنتجة خارجياً في الجامعات وهيئات البحث الأخرى. وبغية التأصيل السياقي للكيفية التي ينظر بها المجتمع الأكاديمي لطريقة استخدام الأمم المتحدة للبحوث، يستدعي التقرير تأملات وتبصّرات مبتكرة بشأن التحديات القائمة والحلول الممكنة، متوسلاً في ذلك بأول مسح تجريه الأمم المتحدة فيما بين الأوساط الأكاديمية بشأن استيعاب بحوث السياسات في المنظومة.

باء- النطاق والأهداف

٨- يشمل نطاق الاستعراض الحالي كامل المنظومة ويغطي الأمانة العامة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والكيانات البحثية المتخصصة.

٩- والهدف العام للاستعراض هو تقديم أدلة على استيعاب بحوث السياسات، وتحديد الفجوات في الدورات البحثية وبيان أوجه التداخل فيما بينها والوقوف على السُبل الممكنة التي تتيح لمنظومة الأمم المتحدة إنتاج البحوث واستخدامها على نحو أكثر فعالية لخدمة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويقيم التقرير فعالية الآليات القائمة المنوط بها حصر استيعاب البحوث، ويجري تحليلاً نقدياً للطريقة التي يُنظر بها إلى المنتجات البحثية والطريقة التي تُستخدم بها، ويقيم الفرص المتاحة لزيادة إبراز بحوث السياسات وتثمينها في منظومة الأمم المتحدة. ويرمي الاستعراض الحالي بقدر أكبر من التحديد إلى ما يلي:

- دراسة البنى المؤسسية لبحوث السياسات (أطر السياسات والتوجيهات وإجراءات ضمان الجودة وعملياتها) من أجل كفالة الإدارة الكفؤة لبحوث السياسات؛
- تقييم الأصول الداخلية لتحديد مدى فعالية سياسات الاستيعاب القائمة؛
- تحديد العوامل والمحددات والتحديات المتعلقة باستيعاب بحوث السياسات في منظومة الأمم المتحدة؛
- التماس وإبراز الآراء الجديرة بالاهتمام للجمهور الخارجي، وبالأخص من المجتمع الأكاديمي، فيما يتعلق باستخدام منتجات بحوث السياسات في منظومة الأمم المتحدة كموجهات للحوار وإقامة الشراكات؛
- تقييم الفرص وتقديم توصيات من أجل استغلال القدرات الداخلية الراهنة لدعم الشراكات مع المجتمعات الأكاديمية والبحثية وكفالة استدامتها؛
- التعرف على الفرص المحتملة لبذل جهود أكثر تنسيقاً بشأن بحوث السياسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة والتوصية بتدابير من أجل اغتنامها.

١٠- ويفحص التقرير موضوع الهجرة كدراسة حالة إفرادية لعملية إنتاج البحوث المتصلة بالهجرة واستغلالها وتعميمها وتشاطرها. وقد اختير هذا الموضوع كعدسة مواضيعية لتصوير النطاق المتعدد التخصصات لوظيفة بحوث السياسات ضمن الإطار الأعمّ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقدم أربعة عشر من كيانات الأمم المتحدة التي صنّفت نفسها كمنظمات تُجري بحوثاً عن الهجرة، أو يتصل عملها بالهجرة، ردوداً على استبيان مستقل جرى تصميمه خصيصاً في وحدة التفتيش المشتركة.

١١- ولم يتضمن الاستعراض آراء مقدمة من الدول الأعضاء، التي تمثل المستعملين الرئيسيين للمنتجات البحثية للأمم المتحدة. والأسباب الأساسية لذلك مرجعها، في جملة أسباب أخرى، إلى عدم وجود خط إبلاغ محدد بشأن بحوث السياسات متاح للدول الأعضاء، وندرة البيانات المتاحة عن استخدام مختلف الوكالات الحكومية للمنتجات البحثية. ولم يزد عدد المنظمات التي تُجري مسوحاً بهذا الخصوص عن منظمتين اثنتين.

١٢- ولم تُدرج في نطاق الاستعراض الآليات المؤسسية والرسمية القائمة التي تتعامل مع البحوث العلمية في مجالات العلوم الطبيعية (تغيّر المناخ والتنوع الأحيائي والطاقة الذرية ... وما إلى ذلك).

جيم- المنهجية

١٣- أُجري الاستعراض في الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ على أساس شامل لمنظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على المنظمات الثماني والعشرين المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة، دُعيت أيضاً إلى المشاركة في الاستعراض جامعة الأمم المتحدة والمعاهد التابعة لها، وكيانات متخصصة أخرى للبحث والتدريب (معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة وكلية موظفي الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)). وأسهمت في الاستعراض أيضاً وحدتان

بحثيتان متخصصتان هما، مكتب البحوث – إينوشينتي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٤- وعلى نحو استثنائي، وافقت المنظمة الدولية للهجرة بسخاء على تقديم تعقيبات وآراء إلى الاستعراض، وعلى الأخص فيما يتصل بدراسة الحالة الإفرادية للمسائل المتعلقة ببحوث الهجرة.

١٥- ورد على الاستبيان[٣] أربع وعشرون من المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة، وتسعة كيانات تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة (مكتب الشؤون القانونية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني وإدارة شؤون الإعلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)) وكيانان بحثيان تابعان للأمم المتحدة (جامعة الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية).

١٦- وبموجب المعايير والمبادئ التوجيهية وإجراءات التشغيل الداخلية لوحدة التفتيش المشتركة، أُجري هذا الاستعراض الشامل لنطاق المنظومة بأسلوب استشاري. وتضمنت المنهجية المتبعة في إعداد التقرير ما يلي: إجراء استعراض مستندي مكثف؛ إجراء تحليل معمّق للسياسة فيما يتعلق بسياسات البحث والنشر بصيغتها المقدمة من المنظمات المشارِكة؛ إجراء تحليل كمي وكيفي للبيانات المستمدة من الوثائق المجمّعة، بما فيها الردود على الاستبيان ومضابط المقابلات، ونتائج المسح الأكاديمي العالمي، ومضاهاة المعلومات المجلوبة والتحقق من صحتها.

١٧- وأجريت مقابلات مع موظفين منوطين بمسؤوليات إنتاج البحوث واستيعابها – أينما وُجدت هذه الطائفة من الموظفين، وشمل ذلك: رؤساء وحدات البحوث؛ ضباط الاتصال المعنيون بالبحوث ومستشارو البحوث الإقليميون؛ أعضاء لجان المنشورات؛ مجالس التحرير أو اللجان التوجيهية للتحرير؛ موظفو الاتصال والإعلام؛ علماء البيانات؛ الأخصائيون في مجال استيعاب البحوث؛ رؤساء المكتبات؛ موظفو الرقابة والتقييم. وبلغ العدد الإجمالي للاجتماعات والمقابلات التي أجراها المفتش وفريقه ٧٨ اجتماعاً ومقابلة مع ٢١٥ شخصاً، أنجزت وجهاً لوجه أو عبر التداول بالفيديو.

١٨- وبغية سد الفجوات في المعلومات التي قدمتها المنظمات المشاركة، أعد الفريق قائمة جرد ذاتية في المرحلة اللاحقة لإجراء الاستبيان/المقابلة شملت العناصر الرئيسية لعمليات بحوث السياسات بما فيها، المسؤولون عن الخدمات وقواعد البيانات وشبكات موارد التعلّم والمعرفة التمكينية.

١٩- كذلك، أجرى المفتش مقابلات مع كبار مديري إدارات البحوث والسياسات المبنية على الأدلة في كيانات من خارج الأمم المتحدة شملت:

(٣) طلبت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية إعفاءها من الاستعراض، ولم يرد على الاستبيان كل من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ولم يرد على الاستبيان أيضاً معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث العدالة والجريمة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) وكلية موظفي الأمم المتحدة. وقد أجريت من ناحية ثانية مقابلة مع مدير كلية موظفي الأمم المتحدة.

(أ) منظمات غير حكومية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، البنك الدولي، المكتب التنفيذي لرئيس المجلس الأوروبي، مركز البحوث المشترك للمفوضية الأوروبية)؛

(ب) وكالات حكومية (وزارة الخارجية والكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة)؛

(ج) طائفة مترابطة من مراكز الفكر والمراكز الدولية للبحوث (المعهد الأوروبي لسياسات الهجرة، معهد الدراسات الدولية والاستراتيجية، معهد رالف بانش للدراسات الدولية، الشراكة الدولية من أجل التعليم، معهد التنمية الخارجية، نادي روما، المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية في جنيف).

٢٠- ولاستكمال الممارسات القياسية لوحدة التفتيش المشتركة، استخدم فريق الاستعراض أدوات مخصصة لكي يتمكن من حصر المساهمات الفكرية للباحثين المهنيين بطريقة أكثر شمولاً. وتحقيقاً لذلك، صمم الفريق وعمم مسحاً على المؤسسات البحثية والأكاديمية ومراكز الفكر من غير مؤسسات الأمم المتحدة، ويشار إليه فيما يلي بمسمى ''المسح الأكاديمي''. واشتمل المسح الأكاديمي على عشر أسئلة متعددة الخيارات تتعلق بالتصورات، مقرونة باستبيان مصغر اشتمل على ثلاث أسئلة مفتوحة عن المسائل الفنية. وتولى كل من الرابطة العالمية للتنمية المستدامة والمجلس الأكاديمي لمنظومة الأمم المتحدة ورابطة الدراسات الدولية وشبكة أساتذة الكراسي في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي تعميم الاستبيان عبر الشبكات التابعة لها. وشمل المسح ٤٩٢ مستجيباً رد ٢٢٩ منهم على الأسئلة المفتوحة. ويرد في الفرع ثامناً من التقرير تحليل للنتائج.

٢١- وفي الاتجاه نفسه، استهل المفتش مناقشات لمجموعة تركيز في لندن انصّبت على مواضيع استيعاب بحوث السياسات في الأمم المتحدة، والتفاعل بين البحوث والسياسات، والتعاون بين المجتمعات البحثية ومنظومة الأمم المتحدة. وضمت المجموعة أكاديميين من جامعة كوين ماري في لندن وجامعة شرق لندن وجامعة أوكسفورد وجامعة ويسكونسين - غرين باي وجامعة ولاية يوتاه وجامعة سان ماركوس لولاية كاليفورنيا وجامعة ستوكتون وجامعة سافولك وجامعة كوفنتري والمعهد العربي لإنماء المدن وجامعة روبرت غوردن وجامعة أوكسفورد بروكسيس وجامعة محمد الخامس في أكدال بالرباط وكلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن ومركز لندن لممارسات القانون الدولي، تولت حشدها الرابطة العالمية للتنمية المستدامة بجامعة سسيكس.

٢٢- والتُمس من المنظمات المشارِكة تقديم تعليقاتها على مشروع التقرير وأُخذت التعليقات بعين الاعتبار عند وضع صيغته النهائية. ووفقاً للمادة ١١-٢ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، وُضعت الصيغة النهائية للتقرير الحالي بعد تشاور المفتشين فيما بينهم لاختبار ما جاء فيه من استنتاجات وتوصيات في ضوء الاتجاه الفكري العام للوحدة.

٢٣- وبغية تيسير تناول التقرير وتنفيذ توصياته ورصدها، يورد المرفق الثاني جدولاً يحدد التوصيات المتصلة بكل منظمة ويبيّن إن كانت موجهة إلى مجالس الإدارات أو إلى الرؤساء التنفيذيين.

٢٤- ويود المفتش أن يعرب عن تقديره لكل من ساعد في إعداد التقرير، وعلى وجه الخصوص المشاركون في المقابلات والمستجيبون للاستبيانات الذين شاطروا بسخاء معارفهم وخبراتهم لأغراض إجراء هذا الاستعراض. ويود المفتش أيضاً أن يتقدم بشكر خاص لأساتذة

الجامعات وعلماء السياسة الذين أبدوا اهتماماً حقيقياً بالتقرير وأتاحوا للمفتش الإلمام بالمنظورات الأكاديمية واستخدامها على نحو أسهم في إثرائه وهم: علام أحمد وستيفن براون وباتريك نيديللك وج. ويس.

دال- المعوّقات

٢٥- لم يسبق لوحدة التفتيش المشتركة قَطْ إجراء استعراض لوظيفة بحوث السياسات في منظومة الأمم المتحدة، ولم يسعها أيضاً العثور على تقييم شامل للسياسات والأنشطة البحثية. ومع انعدام القواعد والمبادئ التوجيهية على نطاق المنظومة، تعين على الفريق أن يحدد أدبيات متخصصة في مجال العلوم الاجتماعية وأن يدرسها ويستوعبها ويصيغ معاييره وأدواته ذاتياً من أجل إضفاء طابع منهجي على خليط المعلومات المجزأة التي جرى جمعها، وتنظيم عناصرها.

٢٦- وثمة اختلاف كبير فيما بين المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة فيما يتعلق بالولايات والمفاهيم التي تُستخدم في بحوث السياسات، ناهيك عن المتخصصين في البحوث من مناصري الاستقلال الذاتي وشبكاتهم. ولم يكن بالمستطاع استخدام استبيان المؤسسة الوحيد لاستيفاء أغراض الاستعراض. وللتغلب على هذه الصعوبة، تعيّن على المفتش تصميم ثلاثة استبيانات مفصلة وفقاً للاحتياجات وجرى تكييفها لفئات المستجيبين الثلاث كما يلي:

(أ) المنظمات الحائزة لوظيفة بحثية كجزء من ولاياتها التأسيسية والمعيارية الأخرى (مثل الأمانة العامة للأمم المتحدة ومركز التجارة الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة السياحة العالمية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية)؛

(ب) المنظمات غير الحائزة لوظيفة بحثية، لكنها تجري بحوث السياسات على أساس دوري أو متخصص حسبما تقرره مجالس إداراتها و/أو وفقاً لأغراضها التشغيلية (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية والاتحاد البريدي العالمي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية)؛

(ج) جامعة الأمم المتحدة وشبكة المعاهد التابعة لها، والمعاهد المتخصصة للبحث والتدريب (مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة وكلية موظفي الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)).

٢٧- وبشكل خاص، أسهمت التصنيفات الواردة أعلاه بصورة أساسية في عملية الجمع الأولي للمعلومات من المنظمات المشارِكة عن طريق الاستبيانات. وقد فرض تحليل هذه المعلومات تجميعاً مختلفاً للمنظمات من منظور الآليات والسياسات المؤسسية في مجال استيعاب بحوث السياسات وضوابط ضمان الجودة. وتنتمي المنظمات التي تظهر ممارساتها ذات الصلة في السرد المشمول بهذا التقرير إلى الفئة (أ) أساساً، مع استثناءين ملحوظين هما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢٨- ولم يكن بمقدور الغالبية العظمى للمنظمات المشارِكة تقديم أرقام عن الموارد المالية المنفقة على الأنشطة البحثية. وتمثّل السبب الذي قُدّم لتبرير ذلك في تبعثر هذه الأنشطة على نطاق عديد من الوحدات وأشكال الوجود الميداني وإدراج نفقاتها فرعياً تحت مظلة مشاريع وبرامج وأنشطة تشغيلية مختلفة. ونتيجة لذلك، لم يكن بوسع المفتش التوصل إلى استنتاج واضح بشأن الموارد المالية والبشرية الإجمالية المستخدمة لإنتاج البحوث واستيعابها.

ثانياً- الآليات والسياسات المؤسسية في مجال استيعاب بحوث السياسات

تحديد سياق بحوث السياسات

٢٩- يستجيب الطلب على بحوث السياسات على نطاق المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة لاحتياجات متعددة تختلف تبعاً لطبيعة الولاية ذات الصلة والضرورات المحددة للبرامج والمشاريع والتغيرات في الاستراتيجيات والتكيف مع ديناميات بيئة التشغيل. وتُستدعى بحوث السياسات لتقديم الدعم لأهداف تنظيمية من جملتها ما يلي:

(أ) مساعدة الدول الأعضاء في مداولاتها والارتقاء بفهمها للقضايا الحرجة؛

(ب) فهم عملية وضع القواعد والمعايير في الاتفاقيات والإعلانات والأطر التنظيمية والاتفاقات والمبادئ التوجيهية ومدونات الممارسات ودعمها؛

(ج) جمع البيانات لأغراض تحديد الاتجاهات والأنماط والقضايا الناشئة وتحليلها ورصدها بطريقة موضوعية موثوقة؛

(د) فهم الحوافز والفرص وصياغة خيارات مبنية على الأدلة لعملية صنع السياسة، بما فيها الاعتبارات الأخلاقية إن اقتضت الضرورة[٤]؛

(هـ) توليد أدلة تتيح دعم العمليات الميدانية وصياغة الأولويات وإعلام السياسات والبرمجة والدعوة وإرشادها؛

(و) توفير معايير ذات صلة بصنع القرار بالاستعانة بأدوات متغايرة[٥].

٣٠- ويُظهر استعراض مستندي مقارن للأسس التي ترتكز إليها القواعد التنظيمية لبحوث السياسات تنوعاً ملحوظاً في طريقة فهم المنظمات المشارِكة وتسييرها لولاياتها/أولوياتها الاستراتيجية المحورية المتعلقة بالبحوث. وانطلاقاً من الاختلافات المتمايزة القائمة فيما بين المنظمات من ناحية الولايات والبنيات المؤسسية التي يُتوقع منها إنتاج بحوث السياسات واستخدامها وتعميمها، يضع التحليل الوارد في هذا التقرير بعين الاعتبار اختلاف طبيعة المنظمات قيد الاستعراض، وبالتبعية اختلاف قدراتها البحثية التي تحتاج أيضاً إلى تجميعها في فئات مستقلة.

٣١- وفيما يخص جوهر البحث، يُعتبر التنوع مسألة طبيعية لأنه يعكس احتياجات محددة في سياقاتها الخاصة. ولم يتسن للمفتش الوقوف على أسباب قاهرة تحمله على استخلاص استنتاجات أو توصيات من أجل اتباع نهج موحد في إنتاج البحوث واستيعابها. لكن تحليل المعلومات المكتسبة أتاح له الوقوف على بعض القواسم المشتركة التي ربما كان لها تأثيرها على فعالية وكفاءة بحوث السياسات واستيعابها، وهي تختص بثلاثة مجالات كما يلي: وجود سياسات للبحوث في المؤسسة؛ والبنية المؤسسية للبحوث، والموارد المالية المستخدمة في البحوث.

(٤) انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.who.int/ethics/topics/research/en/.

(٥) منظمة العمل الدولية. انظر الموقع الإلكتروني التالي:
www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/ed_emp/documents/instructionalmaterial/wcms_627315.pdf.

ألف- وجود سياسات للبحوث في المؤسسة

٣٢- توصل المفتش إلى أن لدى ثلث المنظمات فقط (٣٧ في المائة) عمليات لبحوث السياسات تتقرر وفقاً لسياسات محددة (استراتيجيات أو مبادئ توجيهية أو تعميمات أو إجراءات إدارية معادلة)[٦]. وقد وسّع المفتش نطاق التحليل لكي يُشمِله أي نوع من أنواع الوثائق: (أ) مخرجات بحثية يتعين إنتاجها واستعراضها في إطار كل منظمة؛ (ب) وأدوار ومسؤوليات محددة لتوجيه مسار هذه العملية.

٣٣- وأبرز استعراض سياسات البحوث على النحو الذي حددته المنظمات[٧] عدة عناصر رئيسية يتكرر وجودها تشمل: (أ) الأهمية والجدوى؛ و(ب) وضع الأولويات؛ و(ج) تحديد معايير الجودة؛ و(د) بناء المعارف وأوجه التآزر؛ و(هـ) توقع الأثر؛ و(و) الالتزام بالمعايير الأخلاقية؛ و(ز) الاطلاع على النتائج.

(أ) الأهمية والجدوى

٣٤- تمثل الأهمية والجدوى ركناً أساسياً لتحقيق كفاءة الاستيعاب. وينبغي أن تُواءَم بحوث السياسات مع مسائل وثيقة الصلة محددة بشكل جيد في إطار الخطة/الرؤية الاستراتيجية لكل منظمة والولاية المنوطة بها. وينبغي أن تعزز بحوث السياسات التوصل إلى توصيات واقعية قابلة للتنفيذ في مجال السياسات، وتدعم ولاية المنظمة وأهدافها وغاياتها وتضفي الوضوح النقدي على القضايا وثيقة الصلة بالسياسات.

(ب) وضع الأولويات

٣٥- تشكل الخطة البحثية المحددة جيداً خريطة طريق للأنشطة البحثية. ويرتهن تحديد الأولويات بالقدرات المؤسسية والموارد المطلوبة لإنجاز البحوث. وينبغي في تقدير بحوث السياسات المقترحة وتحديد أولوياتها الرجوع إلى القدرة البحثية القائمة والحرص على كفالة طابعها التنافسي من نواحي الجودة والمصلحة والأهمية. وعلى سبيل المثال، تطلب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشكل واضح أن تظهر المقترحات البحثية إشارات مرجعية وعلائق مع البحوث السابقة التي أجريت في هذه المنظمات. وتحوز منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قواعد بيانات داخلية عالمية عن البرامج البحثية المرتقبة والجارية والمستكملة، بإمكان الموظفين الاستنارة بهما عند عكوفهم على صياغة المقترح البحثي.

٣٦- ويتعين في عملية وضع الأولويات إبراز المجالات التي يرجح بقدر أكبر إمكان تحقيق تقدم مهم فيها بالقياس إلى الموارد والقدرات المتاحة والعوامل ذات الصلة الأخرى، بما يشمل تحقيق المعدل الأمثل لعوائد البحوث على الموارد المخصصة.

(٦) يورد المرفق الأول أدناه قائمة إرشادية في هذا الخصوص.

(٧) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٧- وبغية تعظيم العوائد المتأتية من البحوث التي تجريها/تُكلِف بإجرائها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لا بد من كفالة التوازن المناسب في المبادرات البحثية بين المحصلة التي يُبتغى تحقيقها عن طريق الابتكار، وبين المخاطرة بالخروج عن الموضوع أو سوى ذلك من أنواع الإخفاق الأخرى. ولا بد أن يسترشد البحث باستفسارات مستقلة وموضوعية، وليس بتجنّب الإقدام على المجازفة.

(ج) تحديد معايير الجودة

٣٨- تتصل سلامة بحوث السياسات ومشروعيتها في الغالب الأعم باختيار المواضيع وقياس النواتج والابتعاد عن التحيز. ويتعين أن تستند الاختيارات المنهجية على أدلة تؤكد تصميم البحث ونهجه على نحو ملائم لتحقيق الغرض، يقوم على التشارك وينحى منحاً عملياً ويخضع لاستعراض الأقران ويكون فعالاً من حيث التكلفة ويرجح أن يحقق النتيجة المرغوبة.

٣٩- وتُبرز منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على سبيل المثال كمعايير للجودة: (أ) موضوعية ونزاهة العملية التي تصاغ بها الأسئلة، والمنهجيات المختارة والأساليب التي تُستخدم في تحليل البيانات وتبليغها وتبادلها؛ (ب) الالتزام بالمعايير الأكاديمية من ناحية الإسناد المرجعي؛ (ج) إمكانية استنساخ الأساليب وشفافيتها وخضوع النواتج لاستعراض الأقران. وسيجري في فرع منفصل من التقرير دراسة ممارسات ضمان الجودة المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة.

(د) بناء المعارف وأوجه التآزر

٤٠- من غير المستطاع إجراء بحوث سياسات رفيعة الجودة في فراغ فكري. ولا بد أن تُبنى على الرصيد البحثي والتحليلي القائم وتسهم فيه. وينبغي أن تكون صلات المنتج البحثي وأوجه تآزره مع سلائفه جليَّة في طريقة صياغة الأهداف البحثية الرئيسية، ومرتبطة بتقييم النتائج والآثار المترتبة عليها. وقد أبرز الأشخاص العاملون في الإدارات/الوحدات البحثية الذين جرت مقابلتهم ضخامة الموارد والجهود التي تُستثمر في دراسة مواضيع متماثلة دون بذل جهد وافٍ لموالفة الأرصدة المعرفية القائمة وترجمتها.

(هـ) توقع الأثر

٤١- إضافة إلى تثمين المعرفة القائمة، ينبغي لمنتجات بحوث السياسات أن تقدم توقعاً كاملاً للأثر الذي تحدثه نتائجها. وقد يتضمن ذلك تقديم توصيات و/أو خيارات للسياسة تسهم في مداولات جارية فيما بين الدول الأعضاء، أو تأطير مشكلة أو إعلام مناقشات دائرة بشأن خيارات سياساتية محددة. ولا بد أن تكون التوصيات قابلة للتنفيذ ومنطقية ومبررة بالنتائج ومشروحة بالكامل ومقرونة بالتحذيرات الملائمة[٨].

(٨) انظر، Gerry Stoker and Mark Evans, *Evidence-Based Policy Making in the Social Sciences: Methods that Matter* (Bristol, United Kingdom, Policy Press, 2016).

(و) المعايير الأخلاقية

٤٢- يتعين في الحالة التي تستعين فيها البحوث بالبشر، أن تكفل المنهجية الالتزام بالمعايير الأخلاقية المنطبقة على الباحثين. وتشكل مبادئ عدم التنفّع والعدل والاستقلال عناصر أساسية في التقييم الأخلاقي[٩]. وتتخلل المعايير الأخلاقية مراحل التصميم والتخطيط والإدارة البحثية وتسعى إلى ضمان ما يلي: (أ) تخفيف المخاطر التي يتعرض لها المشاركون؛ (ب) إبداء الاحترام التام لخصوصية المشاركين وأمن بياناتهم بالاتفاق المسبق عن عِلم؛ (ج) الإفصاح عن أي تنازع محتمل في المصالح[١٠].

(ز) الاطلاع على النتائج

٤٣- تتعامل منظومة الأمم المتحدة مع البحوث باعتبارها نفعاً عاماً عالمياً، ويتعين تطبيق مبدأ الاطلاع الحر تلقائياً على المنتجات البحثية والبيانات التي تنشرها الأمم المتحدة أو تُكلِّف بنشرها. ويشمل ذلك المنشورات، والتأليف والمشاركة في التأليف في الدوريات أو المجموعات المفتوحة للاطلاع الحر (وتمثل جامعة الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، نماذج ملفتة على ذلك). وقد يسّر الإنترنت تقاسم البيانات وتعميمها عن طريق مبادرتي التحليل عن بُعد والمصادر المفتوحة. وفيما يخص المواضيع الحساسة التي يتحتم فيها مراعاة مسائل السرية، يطبّق ثُلث المنظمات محل الاستعراض سياسات محددة للإفصاح.

الإطار ١
مبادئ اليونسكو التوجيهية للمنشورات

مبادئ اليونسكو التوجيهية للمنشورات موضوعة بأسلوب شامل وتتضمن توصيفاً لإجراءات ومسؤوليات كل مرحلة من المراحل الرئيسية لدورة البحث والنشر (التخطيط وتحديد المشروع، إعداد المحتوى، الإنتاج والتوزيع، التقييم والأثر)، مع إيلاء اهتمام مهيمن للترويج والإبراز. وتتضمن كل مرحلة قائمة مرجعية بما يتعين اتخاذه من إجراءات وتوزيعاً للمسؤوليات المتعلقة بالمصادقة النهائية بدءاً من مديري البرامج حتى اللجنة المعنية بالاتصال والإعلام. والمبادئ التوجيهية مصممة في هيئة دليل وتشمل نماذج وعيّنات للوثائق.

ويعتقد المفتش في إمكانية استخدام مبادئ اليونسكو التوجيهية للمنشورات في أي منظمات مهتمة أخرى تابعة للأمم المتحدة مع تكييفها طبقاً لاحتياجاتها.

المصدر: اليونسكو، مكتب الإعلام، مبادئ اليونسكو التوجيهية للمنشورات.

٤٤- ومن المُنتظر أن يؤدي تنفيذ التوصية الواردة فيما يلي إلى تعزيز المُسَاءَلة والمراقبة والالتزام.

(٩) منظمة الصحة العالمية، *Standards and Operational Guidance for Ethics Review of Health-Related Research with Human Participants* (Geneva, 2011).

(١٠) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، "UNICEF policy on research", executive directive (CF/EXD/2016-003), 19 April 2016.

التوصية ١

ينبغي أن يقوم الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة غير الحائزة لمبادئ توجيهية وسياسات في مجال البحوث بالنظر، حسب الاقتضاء، في وضع مجموعة معايير دنيا تتعلق بإنتاج البحوث واستيعابها، بحلول نهاية عام ٢٠٢١.

باء- البنية المؤسسية لبحوث السياسات

٤٥- ترتهن البنية المؤسسية لبحوث السياسات الموجودة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالولاية المنوطة بالمؤسسة، ونطاق البحث (عالمي، إقليمي، وطني، دون إقليمي) والأهداف الاستراتيجية (برنامجية، معيارية، تشريعية، تشغيلية) والموارد المالية المخصصة (موارد أساسية/خارجة عن الميزانية، متكررة/عرضية وما إلى ذلك) والموارد البشرية (داخل المؤسسة/خارجية، خبراء استشاريون أفراد/شركات للخدمات الاستشارية).

٤٦- وينجم عن ذلك اتسام السياقات المؤسسية في مجال البحوث بعدم تناسقها، حتى داخل المؤسسة نفسها، حيث يفترض ضرورة اتصاف الأدوار والعمليات بالمرونة لكي يتسنى تلبية الاحتياجات اللاحقة للإدارة/الوحدة/المكتب الميداني ذي الصلة.

٤٧- ورغم عدم وجود معايير مفصلة للاحتياجات تتيح التحديد القاطع للحدود بين مختلف أنواع حوكمة عمليات البحوث، أمكن لأغراض الاستعراض الحالي الوقوف على ثلاث فئات لهذه العمليات على النحو المبيّن أدناه.

(أ) منظمات حائزة لوحدة محددة معنية بتنسيق البحوث

٤٨- يتمثل القاسم المشترك لهذه المنظمات (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) في وجود وحدات محددة مكلّفة بدور تنسيقي في مجال البحوث وجمع البيانات وإعدادها. وتمثّل المكانة المحورية التي يحتلها التنسيق السمة الرئيسية لهذه الفئة.

٤٩- وفي هذا المجال، تختص اليونيسيف بمزية التوزيع الشامل للأدوار والوظائف. فهيئة التنسيق الرئيسية في مجال البحوث في اليونيسيف هي اللجنة الدائمة المعنية بالبيانات والبحوث. وتوجه اللجنة وضع كافة استراتيجيات البحوث والبيانات في المؤسسة وتقوم باستعراضها واستكمالها، وتتحمل مسؤولية تحديد جمع الأدلة وتحليلها وترتيب أولوياتها. وتحدد الشُعب البرنامجية الفجوات الموجودة في الأدلة وتعمل كمراكز تنسيق للشبكات العالمية للبحوث المواضيعية، بينما توفر المكاتب الإقليمية والقطرية الأولويات البحثية المحددة قطرياً وإقليمياً.

٥٠- والملمح الأبرز في هيكلية حوكمة البحوث في اليونيسيف هو وجود مركز بحوث مخصص - مركز إينوشينتي للأبحاث التابع لليونيسيف - الذي يجري بحوثاً عن القضايا الناشئة ويختبر سياسات بديلة ويقترحها مع احتفاظه باستقلاله التحريري. ويمارس المركز القيادة البحثية داخل اليونيسيف. ويدعم المركز أيضاً وييسر البحوث عن طريق وضع الإجراءات والتوجيهات والمعايير.

٥١- وتجري البحوث في منظمة العمل الدولية منذ عام ١٩٦٠ بالاستعانة بكيان مركزي مستقل هو المعهد الدولي لدراسات العمل. وجرى مؤخراً تحويل المعهد إلى إدارة للبحوث،

كُلفت بمهمة إنتاج المعرفة عن طريق تنسيق الوظائف البحثية مع الإدارات الفنية وفيما بينها. وتشكل إدارة البحوث ومعها الإدارات الفنية الأخرى جزءاً من عملية إصلاح حافظة السياسات التي يرأسها نائب المدير العام لشؤون السياسات.

٥٢- ويوجد في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فرع للبحوث وتحليل الاتجاهات، تمثل البحوث مسؤوليته الرئيسية، مع إشراك إدارات أخرى إن اقتضت الحاجة ذلك[١١]. ويتحمل الفرع على وجه الخصوص المسؤولية العامة عن تحديد المعايير البحثية وضمان جودة جميع المنتجات البحثية للمكتب وتناسقها عن طريق الانخراط الواسع مع المكاتب الميدانية.

٥٣- كما يوجد في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فرع للبحوث والبيانات يتبع شعبة السياسات فيها، ويتولى الفرع رصد الأدلة وفجوات البيانات على نطاق الهيئة.

(ب) منظمات حائزة لهيئات فنية/بحثية مستقلة تابعة لإدارات

٥٤- تندرج ضمن هذه الفئة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية[١٢] واللجان الاقتصادية الإقليمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو))، حيث تتولى تنظيم بحوث السياسات شُعب تقنية/مواضيعية مختلفة استناداً إلى التوجيهات الاستراتيجية للمؤسسة. ولا توجد سلطة مركزية تفرض خطة البحوث. وتتوزع المسؤوليات المتعلقة بالمبادرات والتخطيط بحسب المسألة التي تحدد موضوع البحث.

٥٥- ومع ذلك، ثمة عنصر للتنسيق المركزي تمارسه لجان للمنشورات. وبينما تقع المسؤولية الرئيسية عن تصميم بحوث السياسات وتحديد وجهتها على عاتق المديرين ووحدات التشغيل الأخرى، يتحتم عليهم تقديم خطط/مقترحات بحثية للجان منشورات متعددة التخصصات من أجل المصادقة عليها والترخيص بها. وتتضمن التشكيلات الأشيع للجان المنشورات الرؤساء التنفيذيين (على سبيل المثال، الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية أو الأمين العام للأونكتاد) وممثلون للشُعب التنفيذية التقنية وخدمات المؤتمرات. وتتحمل لجان المنشورات المسؤولية الرئيسية عن ضمان الجودة. وسوف تجري مناقشة الأدوار المنوطة بها بقدر أكبر من التفصيل في فرع التقرير المخصص لضمان الجودة.

(ج) منظمات/إدارات تطبق لامركزية وضع الأولويات البحثية

٥٦- تتضمن هذه الفئة كيانات ذات حضور ميداني قوي، حيث يكون للبحوث تأثير محلي راجح على الأنشطة التشغيلية وتتضمن تطبيقات عملية مباشرة. وعلى سبيل المثال، يستثمر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي وإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، جهوداً كبيرة في تحويل الأدلة إلى ممارسات من/إلى البرامج والمشاريع على الصعيد الميداني. وعلاوة على الوجود الميداني للمفوضية السامية للأمم المتحدة

(١١) على وجه الخصوص فيما يتصل بالبرامج البحثية الوطنية والإقليمية التي تجريها مكاتبه الميدانية.

(١٢) يؤدي مجلس التحرير في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دوراً قيادياً ووظيفة تنسيقية أيضاً.

لشؤون اللاجئين، تناط بالمفوضية أيضاً ولاية عالمية أساسية (معيارية وبحثية) لتقديم توجيهات للدول الأعضاء بشأن تطبيق الصكوك القانونية المتصلة باللاجئين.

٥٧- ويمثل فرع السياسات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مستودعاً للبحوث في الأمانة العامة للأمم المتحدة، لكن خطة المواضيع والأولويات يقترحها رؤساء العمليات الإنسانية على الأرض. ويتألف فرع السياسات من ثلاث وحدات (قسم السياسات الحكومية الدولية، قسم المشورة والتخطيط في مجال السياسات، قسم التحليل والابتكار في مجال السياسات) ويرمي الفرع إلى تعزيز المعايير القياسية والتصدي للتحديات الناشئة المتعلقة بالسياسات القائمة على الأدلة. ويأخذ المفتش ما سبق بعين الاعتبار ويسلط الضوء على الروابط الواضحة بين التقييم والبحوث.

٥٨- وفي بعض المنظمات التي تطبّق لا مركزية الوظائف، لا يكون ضمان جودة بحوث السياسات واستيعابها متناسقاً في سائر أنحاء المنظمة. فربما لا يكون المقر الرئيسي لإحدى المنظمات مدركاً دائماً لبحوث تُجرى على الصعيد الميداني. ومن الممكن أيضاً أن تؤدي قلة التنسيق بين الميدان ومقار العمل، وفيما بين الخبراء التقنيين والاتصاليين وبين الوحدات التنفيذية، إلى نشوء مخاطر بالنسبة للتعميم والاستيعاب. وعلى سبيل المثال، لفت المستجوبون في بعض المنظمات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)) الانتباه إلى أن البحوث التي تُجرى على صعيد الميدان، وهي بحوث تخدم بشكل مباشر احتياجات مشاريعية/برنامجية، قد تفتقر إلى روابط محددة مع خطط وأطر نتائج المؤسسة.

٥٩- وتتفاوت داخل المنظمات على صعيد المقار أنماط البنى المؤسسية لبحوث السياسات (فيما بين الشُعب التقنية/الفنية) كما تتفاوت بين المقار والصعيد الميداني. وحتى على صعيد الميدان، توجد فروق متأصلة بين البرامج القطرية المختلفة. وفي ضوء هذا التنوع يعتقد المفتش أن الرابطة بين البحوث ووضع السياسات تنطوي على أهمية فائقة في تحقيق الكفاءة والأثر، ويدعو إلى العمل على تحسين الاتصال وتدفق المعلومات.

٦٠- ويتعين على الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، الذين لم يقوموا حتى الآن بعمل ذلك، اتخاذ تدابير لضمان وتعزيز الرابطة الوظيفية بين البحوث من ناحية، ووضع السياسات من ناحية أخرى، على جميع المستويات داخل المؤسسات من أجل تيسير وثاقة صلة وكفاءة صُنع القرار.

٦١- ويتعين على الرؤساء التنفيذيين أيضاً النظر في استخدام قواعد البيانات الداخلية كمنصات لتبادل المعارف بشأن أي بحوث جارية أو مستكملة من أجل تقليل الازدواجية إلى الحد الأدنى وتعزيز فرص التعميم والاستيعاب. ويتعين أيضاً اتخاذ خطوات لضمان الاستكمال الدوري لقواعد البيانات القائمة بغية تحقيق الحد الأقصى للاستخدام والكفاءة.

٦٢- غير أن التصنيف الذي تورده الفقرات من ٤٧ إلى ٥٩، كمسعى ظاهري يرمي إلى رسم حدود الممارسات الحالية، لا يتضمن البنى المؤسسية العصيَّة على التصنيف أو ذات الطابع الفريد. وتمثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أحد هذه النماذج، حيث تتقاطع الموجّهات المواضيعية الرئيسية (التربية والعلم والثقافة) في أنماط أنشطتها البحثية وشبكاتها الأكاديمية العالمية المتخصصة، كما تتقاطع في مكاتبها الإقليمية والميدانية.

الإطار ٢
البنية المؤسسية لبحوث التربية في اليونسكو

توجد في اليونسكو وظائف بحثية مهيكلة على نطاق التخصصات المواضيعية والتأسيسية للمنظمة تشمل منظمات بحثية ”استشعارية“ خارجية متخصصة في كل واحد منها. وفي قطاع التربية تتولى إجراء البحوث الجهات التالية:

(أ) فروع في المقر والمكاتب الميدانية، وبالأخص المكاتب الإقليمية للتعليم؛

(ب) معاهد متخصصة؛

(ج) فريق التقرير العالمي لرصد التعليم، المستقل والمستضاف في المقر؛

(د) الشبكات العالمية للتعليم التابعة لليونسكو؛

(هـ) أساتذة الكراسي في جامعة اليونسكو؛

(و) معاهد ومراكز تابعة أخرى.

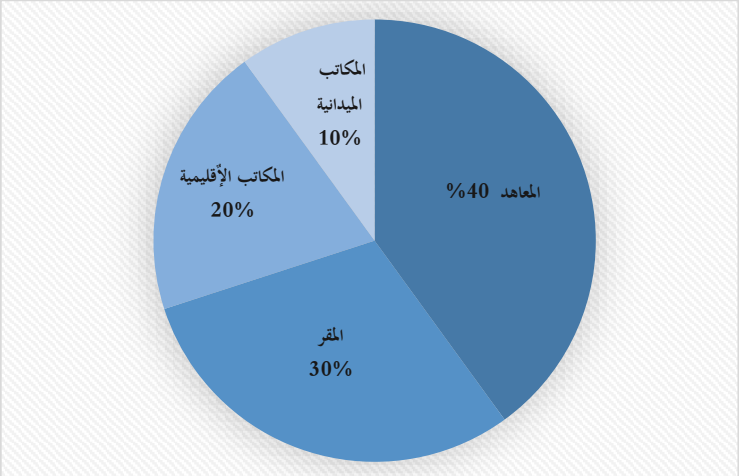

٦٣- ويجري الاستيثاق من تناسق نموذج اليونسكو عن طريق تطبيق المعايير التنظيمية وآليات استعراض الأقران والتفاعل المنتظم مع الجامعات والهيئات الإحصائية.

٦٤- ويشكّل مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كياناً بحثياً فريداً، وتناط به ولاية تعزيز الأفكار الجديدة والتغييرات في السياسات العملية، ودعم التحليل الوطني والإقليمي عن طريق البحوث وتحليل البيانات والعمل الاتصالي والدُعَوي. وبالرغم من توصيفه مؤسسياً كجزء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يُجري المكتب بحوثه ويصدر تقريره العالمي متمتعاً باستقلالية تحريرية أكاديمية.

جيم- الموارد المالية لبحوث السياسات

٦٥- لم يكن بوسع معظم المنظمات (٢٥ من ٢٨) تقديم أرقام عن نفقاتها المتعلقة بالبحوث أو حتى تقديم تقديرات لمعدل موارد الميزانية العادية إلى الموارد الخارجة عن الميزانية، أو الموارد

الداخلية إلى الموارد الخارجية التي تخصص لأغراض البحوث. وقدمت في هذا الصدد عدة أسباب لتوضيح تلك الصعوبات منها:

(أ) أن المنظمات لا تتعقب نفقاتها المتعلقة بالبحوث على نحو منفصل باستخدام خط محدد في الميزانية. فبحوث السياسات يمكن أن تجري كجزء من مشروع/برنامج وأن تُدرج في الميزانية وفقاً لذلك. وعلى سبيل المثال، يمكن إدراج المنتج البحثي كعنصر في وقت الموظفين (داخلياً أو خارجياً) ولا يكون إدراجه في الميزانية من ثم على هيئة مُخرج بحثي؛

(ب) أن المنظمات ذات البنية اللامركزية والحضور الميداني الكبير تواجه على صعيد المقر مصاعب في جمع المعلومات ذات الصلة جراء معوقات – حقيقية أو متصورة – في توثيق النفقات والتبليغ بها؛

(ج) وفيما يتصل بالموارد الخارجية، أشير إلى الاختلافات بين القواعد الإدارية للتعيين الداخلي وإجراءات تعيين المستشارين الخارجيين باعتبارها حاجزاً رئيسياً أمام حساب التكاليف. وتقيّد التكاليف بحسب طبيعة الخدمة (خدمات مشورة، دعم تقني، تقارير وما شابه) ولا تقيّد كنواتج، مما يترتب عليه عدم التوثيق السليم للتكاليف المخصصة مباشرة للبحوث.

٦٦- **ولئن كان المفتش مقراً بالتحديات المبيّنة أعلاه وآخذاً بعين الاعتبار الموارد التي تحتاجها مصروفات رصد نفقات البحوث وتوثيقها، يلاحظ أنه في ظل عدم وجود مثل هذه البيانات يكون من الصعب تحديد: (أ) الكيفية التي تتوصل بها الإدارة العليا إلى اتخاذ قرارات مستنيرة بالأدلة بشأن تمويل بحوث السياسات؛ (ب) الكيفية التي يجري بها على صعيد المنظمة تحليل التكلفة – العائد فيما يتعلق بالتقدم المحرز والاستيعاب في المرحلة اللاحقة لاستكمال النشاط/المشروع.**

٦٧- ويعيق عدم وجود البيانات المالية في المؤسسة فهم الاحتياجات البحثية على المستوى التنظيمي، ويمس بالتالي فعالية جهود المؤسسة الرامية إلى تطوير المهارات والتعلّم التنظيمي. وربما أدى أيضاً إلى المخاطرة بحدوث ازدواجية في العمل وزيادة تكاليف البحوث المتماثلة التي تجري على نطاق المكاتب الميدانية أو حتى داخل إدارات مختلفة في إطار المنظمة نفسها.

٦٨- وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالخبرة الفنية الخارجية، يتسبب غياب الأرقام الإجمالية بشأن البحوث في زيادة صعوبة البت في توقيت وكيفية استخدام الخبرة الفنية الخارجية من أجل الاستجابة إلى الفجوات البحثية وتحسين العمليات الأساسية. وعلى سبيل المثال، أوضح استعراض مستندي للمنشورات الرئيسية المنتجة داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، أن قرابة نصف الكيانات المُعدَّة استخدم مقاولاً فردانياً لتقديم الخدمة. وفي الحالات التي تخصص فيها وظائف في الميزانية العادية للأمم المتحدة لأغراض إنتاج هذه المنشورات، يكون متعيّناً على الإدارة العليا أن تكتسب فهماً واضحاً للأسباب المنطقية وراء قرار الاستعانة بالخبرة الفنية الخارجية.

٦٩- وأخيراً، يؤدي عدم وجود البيانات المالية عن البحوث إلى نشوء مخاطر تتهدد جهود التعلّم في المنظمة. وينبغي ملاحظة أن معظم المنظمات التي خضعت للاستعراض افتقرت إلى آلية داخلية لربط الاحتياجات المتكررة للخبرة الفنية الخارجية بالتدريب اللاحق للموظفين و/أو إدماج المهارات التي يرتفع عليها الطلب في التوصيفات الوظيفية في المستقبل. وفي حال قيام

المنظمة، على سبيل المثال، بالتماس الخبرة الفنية الخارجية ذاتها واستخدامها بشكل متكرر على مدى عدة سنوات، يكون من المفيد معرفة كيفية تلبية هذه الاحتياجات عن طريق تحسين مهارات الموظفين الداخليين، وما إذا كان ذلك ممكناً أم لا.

٧٠- ومن المُنتظر أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز الشفافية والمُساءَلة.

التوصية ٢

ينبغي أن يقوم الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، عند إعداد ميزانياتهم البرنامجية ونُظمهم المالية (حساب التكاليف)، بإنشاء وسيلة معنية بالإبلاغ عن تكاليف الأنشطة البحثية، بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.

٧١- وحسبما لاحظت إحدى المنظمات، هناك أيضاً عديد من التكاليف المباشرة وغير المباشرة/غير النقدية/غير الملموسة التي ترتبط بالأنشطة البحثية. ولا بد أن يجري أيضاً رسم حدود هذه التكاليف وتعقبها والتعبير عنها نقدياً.

ثالثاً- إنتاج البحوث واستخدامها

ألف- الجهات المنتجة للبحوث

٧٢- يزداد المشهد البحثي المعقَّد الذي يصور منظمات على درجات شديدة التباين في قدراتها الداخلية حدّة جرَّاء المتطلبات البرنامجية/التشغيلية التي تختلف بدورها اختلافاً ملحوظاً. وحتى على الصعيد المفاهيمي تفترض بعض المنظمات بوضوح أنها تقوم على المعرفة وتتجه نحو بناء القدرات، فيما ينحو بعض آخر منها إلى وصف وظائفه بأنها تتمثل في جوهرها في تقديم المساعدة.

٧٣- وعلى غرار الحالة المتعلقة بجمع التقديرات الإجمالية عن الموارد المالية المخصصة للبحوث، تواجه المنظمات المشتركة في الاستعراض في جملتها تقريباً صعوبات في تقديم أرقام عن الموظفين المكرسين لأغراض البحوث، وبيان ما إذا كانوا موظفين داخليين أو مستشارين خارجيين، بل أنها لم تتمكن في واقع الأمر حتى من تقديم معدلات تقريبية لذلك. ويعزو مديرو البحوث هذه الصعوبات إلى: (أ) اختلاف القواعد والإجراءات الإدارية المتعلقة بترميز مسميات الوظائف والمسؤوليات المسندة إليها؛ (ب) عدم مرونة القواعد المالية وأوجه الجمود في أساليب التعاقد مع موظفي الأمم المتحدة التي يشوبها قصور في إمكانية الإبلاغ عن الأنشطة البحثية بذاتها؛ (ج) صعوبة التيقن في حالة بعض الشراكات مع معاهد/مراكز البحث الأكاديمي من وجود نواتج ملموسة للبحوث وتحديد وقت الموظفين المنفق على المستوى المؤسسي.

٧٤- وسعياً إلى إيجاد منظور أفضل لحالة الخبرة الفنية الخارجية المستخدمة على نطاق المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة وما يلمّ بها من تطور، قام فريق البحث بتحليل بيانات مقدمة من ٣٣ كياناً تناولت النواحي التالية: (أ) عدد المنشورات الأساسية/الرئيسية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، حسبما أوضحته ردود الاستبيان - التي شارك في وضعها أكاديميون/مؤسسات بحثية خلال السنوات الثلاث السابقة؛ (ب) عدد الشراكات الطويلة الأجل مع الأكاديميين/المؤسسات البحثية حسبما ارتأته الكيانات المستجيبة (انظر الشكل الأول). ولأغراض التقرير الحالي، طبّق فريق وحدة التفتيش المشتركة أسلوباً ملائماً للغرض في تدوين البيانات وتدريجها وعلى وجه الخصوص للمنظمات المشمولة بالمجموعتين (أ) و(ب) وفقاً للصيغة التي جُمِّعت بها لأغراض هذا التقرير (انظر الفقرة ٢٦).

الشكل الأول

كثافة البحوث الخارجية: تعاون المنظمات الحائزة لولاية بحثية أساسية (الفئة (أ)) مع المراكز/المؤسسات الأكاديمية

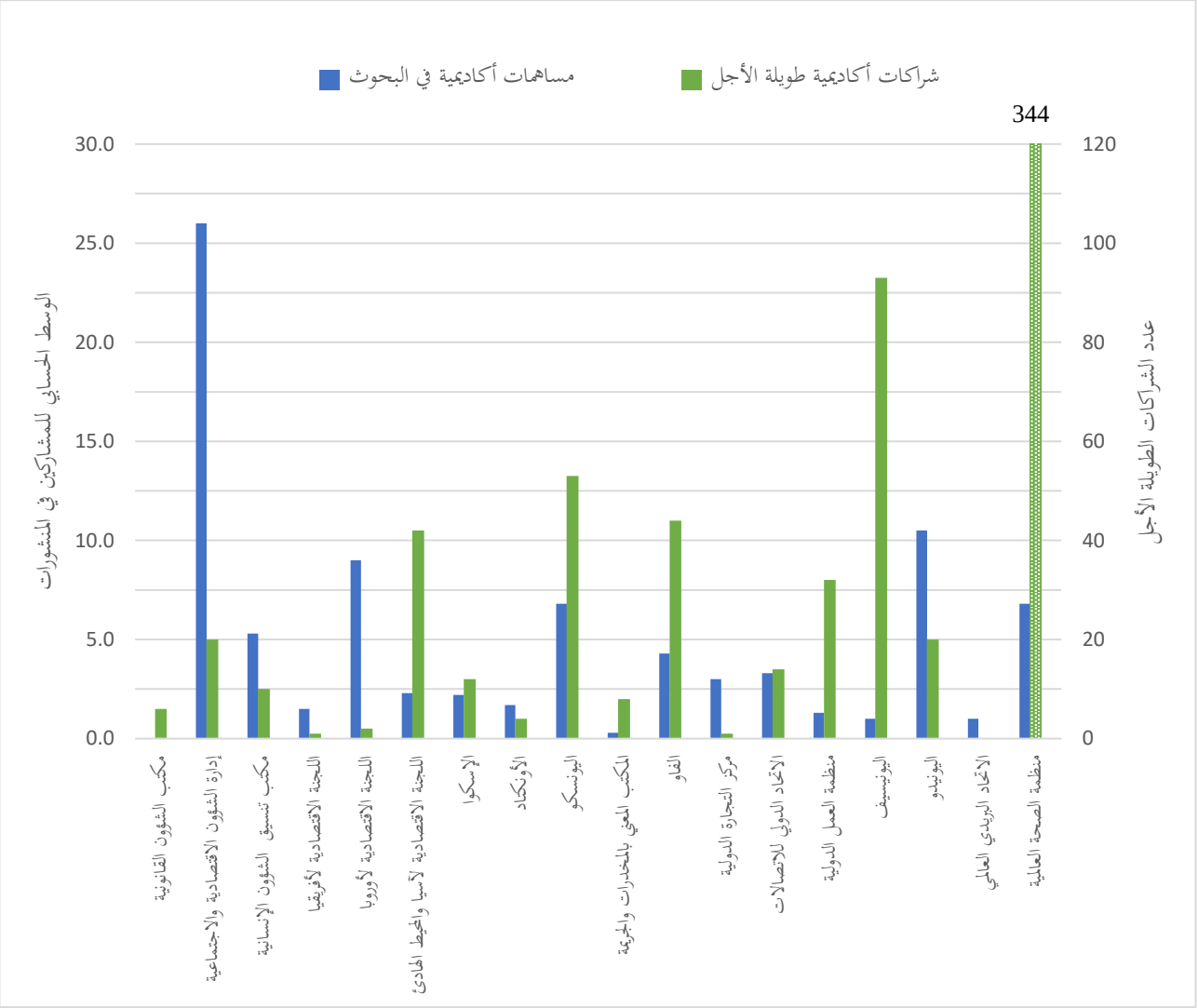

المصدر: الردود على استبيان وحدة التفتيش المشتركة.

٧٥- وحسبما توضح البيانات الموجزة أعلاه، تستفيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على وجه العموم من الخبرة الفنية الخارجية بشكل كبير، بما في ذلك المتأتية من الكيانات الأكاديمية. وعلى سبيل المثال، حققت منظمة الصحة العالمية أعلى رقم للشراكات الخارجية (٣٤٤) مع المؤسسات الأكاديمية/البحثية، انطلاقاً من دورها القيادي في إصدار المبادئ التوجيهية والتوصيات في مجال الممارسات السريرية أو سياسات الصحة العامة.

٧٦- وعلى نحو ذلك، بالرغم من أن الوكالات المعروفة ببصماتها التشغيلية الضخمة كمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) تنتج كمية غزيرة من البحوث داخلياً، تتجه أيضاً إلى الاعتماد الكثيف على الشركاء الخارجيين. وتعكس إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بعضاً من الاختلافات الكبيرة القائمة بين المتغيّرين.

٧٧- ولوحظ وجود اختلافات أيضاً فيما بين اللجان الإقليمية التي تناط بها ولاية أساسية للعمل المعياري والبحثي. وانطلاقاً من أن هياكل اللجان الإقليمية متعددة التخصصات بطبيعتها، طَوّر معظم هذه اللجان قدرات بحثية داخلية كلية وقطاعية معززة بقدرات تحليلية وشبكات واسعة النطاق للخبراء وأصحاب المصلحة المتعددين. ويمكن أن يساعد ذلك اللجان على إبراز الخصوصيات والأولويات الإقليمية. ويرى المفتش أن ثمة حاجة لمواصلة استعراض هذه الاختلافات رجوعاً إلى الموارد والنفقات، وتحديد المجالات التي يمكن إدخال تحسينات فيها، وبيان ما إذا كان ذلك ممكناً، خاصة في ضوء الدور الذي تؤديه اللجان الإقليمية كمراكز للفكر وجهات موفرة للدعم الفكري في مجال المشورة السياساتية المسخرة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧٨- ومن المُنتظر أن يسفر تنفيذ التوصية التالية عن زيادة الكفاءة والتعاون.

التوصية ٣

ينبغي أن يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء استعراض شامل لخطة البحوث في اللجان الإقليمية فيما يتصل بأولوياتها البحثية، بما يشمل إقامة الشراكات والموارد المخصصة، انطلاقاً من دورها كمراكز للفكر في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧٩- وبخصوص الكيانات الأحد عشر المندرجة في الفئة (ب)، لم يقف المفتش على أسباب مقنعة أو بيانات كافية تستدعي إجراء مقارنات والتوصل إلى استنتاجات موحدة حول استخدام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للخبرة الفنية الخارجية. وتظهر البيانات المجمعة أن المؤسسات تستفيد على نحو كبير من الخبرة الفنية الخارجية. وعلى الرغم من ذلك، وبسبب غياب المعلومات المالية الدقيقة والأرقام المتعلقة بالموارد البشرية (الداخلية مقابل الخارجية، والميزانية العادية مقابل الموارد الخارجة عن الميزانية) التي تخصص للبحوث، تستمر الصورة الفعلية لمنتجي البحوث، وأهميتها واستيعابها عصيَّة على التقييم (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

عدد الشركاء الخارجيين للكيانات الأحد عشر المندرجة في الفئة (ب) (البيانات مُعايَرة لأغراض القياس)

المصدر: الردود على استبيان وحدة التفتيش المشتركة. وقد طُبق مقياس بمعدل ١-٥ يمثل عدد الشركاء الخارجيين من صفر إلى ٢٥ ومن ٢٥ إلى ٥٠ وما إلى ذلك. ولم تتوافر بيانات بخصوص صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٨٠- وبالنسبة للمنظمات المندرجة في الفئة (ج) التي تناط بولاية متخصصة في مجال البحوث (مثل جامعة الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية) تمثل الشراكات مع المراكز الأكاديمية والبحثية طريقة التشغيل المتّبعة من أجل زيادة القدرة البحثية وإنتاج بحوث منهجية في مجال السياسات دعماً لصنع القرار. وعلى سبيل المثال، أبرمت جامعة الأمم المتحدة منذ قيامها شراكات مع مؤسسات أكاديمية تشمل في الوقت الراهن ١٣ معهداً بحثياً وتدريبياً في ١٢ بلداً. وأفادت جامعة الأمم المتحدة أيضاً من إبرام شراكات طويلة الأجل مع أكثر من ٧٠ جامعة/مؤسسة أكاديمية. ويمثل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية نموذجاً للبحوث التعاونية يشمل شراكات مع عديد من الجامعات تتيح للمعهد قدرة إدارة الحوار في الأوساط الأكاديمية وفي العمل السياساتي، وفي الوقت نفسه توفر له حيزاً مستقلاً داخل منظومة الأمم المتحدة لإجراء بحوث للسياسات في مجال التنمية الاجتماعية.

٨١- وبالنسبة للفئة (ج) على وجه الخصوص، يشير المفتش إلى اعتزام الأمين العام للأمم المتحدة ”تقييم برامج عمل مختلف معاهد البحث والتدريب التابعة للأمم المتحدة ونتائجها للوقوف على أهميتها وتأثيرها“[١٣].

(١٣) انظر: A/72/124–E/2018/3. مرجع سابق.

٨٢- وبصرف النظر عن القيود المحددة التي تواجهها كل منظمة، ونظراً لأهمية التكاليف المرتبطة بالمساهمات الخارجية في البحوث، يعتقد المفتش بضرورة إجراء تقييمات دورية في جميع المنظمات المنوطة بوظائف بحثية، تتناول طبيعة البحوث المطلوبة والخيارات المتاحة للمنتجين المحتملين لهذه البحوث (موظفو بحوث داخليون، شراكات مع الأوساط الأكاديمية، خبراء استشاريون) والتكاليف المعزوَّة إلى ذلك. ويحسّن هذا التحليل بناء قدرات البحوث الداخلية في الأجل الطويل ويقلل استخدام الخبراء الاستشاريين ويتيح إمكانية رسم خريطة أفضل للبحوث التي تنتجها الأوساط الأكاديمية وتثمينها.

٨٣- ومن المُنتظر أن يسفر تنفيذ التوصية التالية عن تعزيز فعالية نواتج بحوث السياسات وكفاءتها داخل المؤسسات.

التوصية ٤

ينبغي أن يُجري الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقييمات دورية للاحتياجات البحثية المحددة والموردين المحتملين للمنتجات البحثية والتكاليف المرتبطة بذلك، بغية تحقيق الهدف الطويل الأجل لتعزيز القدرات الداخلية في مجال البحوث، حسب مقتضى الحال، وكفالة الاستخدام المنهجي للبحوث التي تنتجها الأوساط الأكاديمية.

٨٤- ومن المُنتظر أن يسفر تنفيذ التوصية التالية عن مراقبة المُسَاءَلة والالتزام.

التوصية ٥

ينبغي أن يوسّع الأمين العام للأمم المتحدة نطاق التزامه بتقييم عمل معاهد البحث والتدريب، وأن يدرج العمل البحثي الذي تجريه مؤسسات أخرى للأمم المتحدة، في ضوء النتائج والتوصيات الشاملة لنطاق المنظومة التي يقدمها التقرير الحالي.

باء- فئات المنتجات البحثية

٨٥- يعرّف دليل سياسة الأمم المتحدة للمنشورات الذي أعدته الأمانة العامة للأمم المتحدة[١٤] ''منشورات الأمم المتحدة'' بأنها أي مادة محررة موجهة لجمهور خارجي محدد تصدر عن الأمم المتحدة أو من أجلها، بتصريح من مجلس المنشورات في نيويورك[١٥]. وتصدر المنشورات استجابة لولايات تشريعية أو طلبات من هيئات حكومية دولية أو هيئات للخبراء أو عندما تعتبرها الإدارة المُعدّة لها (كإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) ضرورية للوفاء بالولاية المحددة لعمل مكاتبها.

٨٦- ويميّز دليل سياسة المنشورات ودليل تحرير النصوص في الأمم المتحدة المعمول به في الأمانة العامة بين الأنواع التالية للمنتجات البحثية: الدراسات والتقارير الرئيسية (المنشورات

(١٤) ''دليل الأمم المتحدة للمنشورات'' (غير مرموز وغير مؤرخ).

(١٥) وفقاً للولاية المنوطة بالمجلس المحددة في نشرة الأمين العام ST/SGB/2012/2.

الرئيسية)، والتقارير الفنية، والتجميعات الإحصائية، وقواعد البيانات الإحصائية، والمنشورات القانونية والمواد المعيارية، ومجموعة معاهدات الأمم المتحدة، والكتيبات، والمبادئ التوجيهية، والأدلة، ومجموعات الأدوات، والمواد التعليمية، والخرائط والأطالس، والمداولات، والمجلدات المنقحة، والورقات العلمية، وسلاسل المنشورات (كالحوليات والتقارير السنوية والصادرة كل سنتين)، والدوريات (بما فيها اليوميات والاستعراضات والنشرات والمجلات)، وورقات العمل.

٨٧- وبسبب تنوع الولايات المواضيعية والتشغيلية والقطاعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، تتعدد الأشكال التي تصدر فيها نتائج البحوث. وقد أولى الاستعراض الاهتمام الواجب لجميع أشكال المنتجات البحثية على النحو الذي عددته جميع المنظمات المشارِكة، إلا أنه سيقتصر على إبداء تعليقاته على فئتين اثنتين هما: المنشورات الرئيسية وورقات العمل.

(أ) المنشورات الرئيسية

٨٨- يضع كثير من منظمات الأمم المتحدة خَاتَمُهُ على تقاريره الرئيسية سعياً إلى تعميم أكثر المعلومات أهمية عن عمله، ورؤيته للقضايا العالمية الداخلة في ولايته على عموم الجمهور. وبالنسبة لعديد من المنظمات، تشكل المنشورات الرئيسية أكثر المنتجات البحثية شمولاً وتمثيلاً. وهذه النوعية من المنشورات هي الوثائق المفاهيمية الرئيسية الموصّلة للتفكير الاستراتيجي والتحليلي المتعمق. وتُنتج المنشورات الرئيسية على أساس سنوي عادة وتبلّغ عن الإحصاءات والتحليلات العالمية أو الإقليمية التي تُجرى لموضوع معيّن. كما تُستخدم كأفضل مصدر رسمي موثوق به للبيانات والمعلومات. ويتضمن الجدول الوارد أدناه نماذج مختارة لمنشورات رئيسية سنوية تستوفي هذه المعايير.

الجدول ١

المنشورات الرئيسية السنوية

العنوان	*المنظمة المصدرة*
تقرير التنمية البشرية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
حالة أطفال العالم	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
حالة سكان العالم	صندوق الأمم المتحدة للسكان
تقرير العلم	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
تقرير الاستثمار العالمي	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
تقرير العمالة الدولية والآفاق الاجتماعية	منظمة العمل الدولية
تقرير الهجرة في العالم	المنظمة الدولية للهجرة
تقرير البيانات والاتجاهات العالمية في المجال الإنساني	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

العنوان	*المنظمة المصدرة*
الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
حالة الأغذية والزراعة	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)
التقرير العالمي عن المخدرات	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
اتجاهات الإصلاح في مجال الاتصالات	الاتحاد الدولي للاتصالات
تقرير التنمية في العالم	مجموعة البنك الدولي
آفاق الاقتصاد العالمي	صندوق النقد الدولي
الإحصاءات الصحية العالمية	منظمة الصحة العالمية
المستجدات العالمية بشأن الإيدز	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
تقرير تنمية المياه في العالم	آلية الأمم المتحدة للمياه
الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية[أ]	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
منظور القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم	مركز التجارة الدولية
كتيّب الإحصاءات العالمية	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

(أ) ينشر اليونيدو أيضاً كل سنتين *تقرير التنمية الصناعية*.

٨٩- ولاحظ المفتش أن عدةً من المنظمات التي شملها المسح تعرّف مصطلح ”منشور رئيسي“ تعريفاً فضفاضاً وتُدرج ضمن هذه الفئة تقارير عديدة لا تصدر سنوياً إنما بتكرارية أقل أو لماماً. ويميل مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة المعني بالتنسيق إلى اتباع نهج أكثر انتقائية عند نسبة تعريف ”رئيسي“ إلى منشورات مختلفة تصدرها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة[١٦].

(ب) ورقات العمل

٩٠- ورقات العمل هي منشورات لنتائج أولية يُقصد بها حفز المناقشة فيما بين الجمهور المستهدف وحثّه على تقديم تعليقات نقدية على النتائج المبدئية للبحث. وبموجب دليل سياسة المنشورات، ينبغي في الحالة التي تحتاج إلى نشر المضمون ويكون فيها الجمهور المستهدف محدوداً للغاية بما لا يسوّغ تكاليف إصدار منشور متكامل، و/أو لا يكون التمويل المطلوب متاحاً، أن يجري إصدار هذا المضمون في شكل ورقة عمل. ولا تكون المنظورات والآراء التي تشملها ورقات

(١٦) يمكن الاطلاع على قائمة المنشورات الرئيسية التي جمّعها مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على الموقع الإلكتروني التالي: www.unsceb.org/flagship-publications.

العمل معبّرة بالضرورة عن منظورات الأمانة العامة للأمم المتحدة وآرائها، وتقدم التعقيبات عليها إلى مُعدّي ورقة العمل مباشرةً لتطوير الورقة البحثية المرتقبة والإفاضة فيها. وغالباً ما تتاح ورقات العمل في صورة رقمية فقط باللغة الأصلية، وتحمّل على الموقع الإلكتروني للإدارة المعدّة لها[١٧].

٩١- وتستعين بعض المنظمات (مركز التجارة الدولية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) واللجان الإقليمية) بورقات العمل الأساسية كأساس لمنشورات رئيسية. وعندما تعد ورقات العمل داخلياً في مركز التجارة الدولية، يجري تخصيص وقت الموظفين وتشجيع معدّيها على تقديم ورقاتهم لإصدارها كمنشورات أكاديمية وترويج استخدامها كمدخلات في وثائق السياسات لأطراف ثالثة.

٩٢- وأظهر الاستعراض المستندي الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة لخطط العمل السنتانية/السنوية لاثنتين وعشرين منظمة من إجمالي المنظمات المشمولة بالمسح وعددها ثلاث وثلاثون، أن المنتجات البحثية اتخذت إلى حد كبير (٣٨ إلى ٥٥ في المائة) شكل ورقات عمل ودراسات وورقات مناقشة وورقات مواضيعية. وثمة نقطتان جديرتان بالذكر تحديداً في هذا المجال. الأولى، أن ورقات العمل لا تجتاز عملية ضمان الجودة المعتادة، لأنها تلخص وتُستعرض داخلياً فقط على مستوى الشُعبة/الإدارة ويقتصر نشرها عادةً على صورة المنتجات الرقمية وتستتبع إجراءات محدودة للمتابعة بخصوص الأثر والاستيعاب. وبالتبعية، يختلف إطار المُسَاءَلة من مُنتج لآخر. وقد أفادت عدة منظمات بالحاجة إلى تحقيق تقدم في مجال ضمان جودة عدد من المنشورات ''الثانوية'' التي قد يُغفل أحياناً عن إخضاعها للاستعراض. وثانياً، وعلى الرغم من أن ورقات العمل يُقصد بها أن تكون رافداً يغذي المنشورات الرئيسية، يكون من العسير في أغلب الأحيان تحديد الصلة بينها وبين هذه المنشورات، لأن التركيز المواضيعي لورقات العمل لا يتماشى دائماً مع المنتجات الممهورة. وليس ثمة تكافؤ بين الوقت الذي يُكرس لإنتاج هذه المنتجات البحثية والأولوية التي تحظى بها على صعيد المنظمة.

(ج) ملاحظات ختامية بشأن المنتجات البحثية

٩٣- تشير الردود التي قدمتها المنظمات المشاركة على استبيان وحدة التفتيش المشتركة بشأن المنتجات البحثية الرئيسية إلى ثلاث قضايا أساسية. الأولى، تتعلق بقلّة الوضوح الذي يلف بعض المنتجات البحثية، بالرغم من وجود التصنيفات، واختلاف الآراء غالباً فيما بين موظفي المنظمة نفسها بخصوص ما يندرج تحت فئة بحوث السياسات. وعلى ما يبدو، لا يحظى دليل الأمم المتحدة للمنشورات بالذيوع كمصدر مرجعي، رغم استخدام تصنيفاته.

٩٤- وأعربت منظمات عديدة في سياق المقابلات عن الصعوبات التي تواجهها في تحديد ماهية المنتجات الرئيسية لبحوث السياسات. فمثلاً، تتجه المنظمات التي تولي تركيزاً قوياً على جمع المعلومات الإحصائية إلى وصف السلاسل الإحصائية السنوية كبحوث للسياسات، باعتبار أن السلاسل توفر للحكومات معلومات قائمة على الأدلة لزيادة تحسين صنع قراراتها. وحاجج بعض المستجيبين بأن بحوث السياسات ينبغي، كحد أدنى، أن تتضمن بعض التوصيات

(١٧) يُستخدم مصطلح ''ورقات العمل'' في دليل منشورات الأمم المتحدة للإشارة أيضاً إلى منشورات متخصصة كاملة العناصر موجهة إلى جمهور ضئيل العدد.

السياساتية الاستشرافية القابلة للتنفيذ والجاهزة ''لالتقاطها'' مباشرة من قِبَل الجمهور المستهدف ذي الصلة.

٩٥- ومع إقرار المفتش بأن اختلاف الآراء يتناظر مع الاحتياجات البحثية المحددة للمنظمات بل وربما يبرها في بعض الحالات، يرى أن الافتقار إلى الوضوح الأفقي فيما بين الموظفين ربما كان انعكاساً أيضاً لعدم وجود توجيهات أو وضع خطة لبحوث السياسات في المؤسسة.

٩٦- وثانياً، يؤدي المشهد المختلط للتصنيفات إلى المساس بفرص استيعاب البحوث. فليست لدى المنظمات تعاريف للتصنيف البحثي، كما أنها تتبع طرقاً مختلفة في ترميز الموارد والألقاب الوظيفية للوظائف البحثية، ويتسبب ذلك بدوره في صعوبة إجراء المقارنات الأفقية. وقد لاحظت إحدى المنظمات أن وجود تصنيف مشترك يمكن أن ييسر تنفيذ التوصية ٢ بأسلوب متناسق على الصعيد الشامل للمنظومة.

٩٧- ومن ناحية أخرى، تمثّل أحل الشواغل المشتركة التي أعرب عنها الموظفون المستجيبون في أن تصنيف المنتجات البحثية المتبع في منظماتهم يتسم في أحيان كثيرة بالجمود الشديد. ورغم أن التصنيف قد يتيح بعض التبصّر بشأن أي المنتجات التي ينبغي أن تُنتج لاستيفاء الغرض المعين، تؤدي الحقائق العملية على نطاق المنظمات إلى طمس هذه الفروق. فمثلاً، لا يصنّف البحث المنبثق عن ورقات العمل دائماً بوصفه بحثاً. وقد لاحظت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في هذا الصدد أن التصنيف المتبع في المنظمة يرسم خطاً بين ''الدراسات'' وبين بحوث لا تكون انعكاساً لأنشطة قائمة في معظم وحدات الأعمال[١٨].

٩٨- وثالثاً، تتجسد إحدى القضايا المهيمنة في تحديد الأهمية المباشرة للبحوث ووضع أولوياتها. وليست جميع البحوث متصلة بالسياسات، ولا ينبغي لها أن تكون كذلك. ولا بد أن تزوّد المنظمات الموظفين بتوجيهات واضحة للتمييز بين العمل ''اللصيق بالسياسات'' (أي المنجَز بشأن السياسات)، والعمل ''المتصل بالقرار'' أي الذي يُؤدَى بغرض متوقع هو تنوير القرار بشأن السياسة أو الممارسة ويتحدد قصده الواضح من ثم في أن يكون قابلاً للتنفيذ. ويمثل القصد معياراً رئيسياً في تقدير ما إذا كان العمل البحثي مصنّفاً كعمل متصل بالسياسات[١٩]. ومع وجود القصد، يأتي الوعي بالعملية والمُساءَلة المتعلقة بالسياسات. وينبغي تحديد مجموعة مستهدفة واضحة وملموسة يُعتزم أن تكون المستفيدة من الأدلة المولّدة في مجال السياسات.

٩٩- ولئن كان الوضوح المؤسسي لأغراض بحوث السياسات خاضعاً للتطور وفي أوقات لاحقة لمجموعات الأدوات المنهجية والقدرات الداخلية من أجل الاستيعاب، ينبغي لمديري البحوث أن يكفلوا وجوده في عملية التخطيط المبدئي. وعلى سبيل المثال، تميّز منظمة العمل الدولية بين البحوث الشارحة والبحوث الوصفية، وهو تمييز يمكن الاستنارة به في وضع خطة دورة السياسات، بما يشمل أغراض التدريب. ويناقش مركز إينوشينتي للأبحاث التابع لليونيسيف في دورة دراسية بشأن استيعاب البحوث أسئلة أساسية مع موظفي البحوث، منها ''هل يتناول

(١٨) اليونيسيف، *Strategic Review of Research Architecture: Supporting the Generation and Use of Knowledge* (مرتقب).

(١٩) انظر، Stoker and Evans, *Evidence-Based Policy Making in the Social Sciences*.

بحثك لحاجة في مجال السياسات؟ وكيف يكون ذلك؟''، و''هل قمت كباحث بتنوير نفسك بشأن السياسات القائمة؟''، و''هل بحثك يلبي الحاجة''، و''ما هي المعلومات الجديدة التي يوفرها بحثك؟''.

١٠٠- وواقع الأمر أن بحوث السياسات لا بد أن تُستخدم في إعلام مداولات السياسات إما بتحسين فهم قضايا محددة واسترعاء أنظار مقرري السياسات إلى تحديات ناشئة وما تأتي به من تبعات، أو بالتأثير على التفكير الاستراتيجي وتوجيهه صوب الحلول الممكنة. وينبغي أن تكون القرارات المتعلقة ببحوث السياسات ذات مرتكزات مؤسسية ولا تكون متأثرة بأحكام انتهازية تصدر تحت ضغوط تقديم التقارير ودورات الميزانية فحسب.

١٠١- وينبغي أن يتأكد الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أن المساهمات المحددة التي تقدمها بحوث السياسات إلى صنع القرار، مُعلنَة بوضوح على الصعيد التنظيمي، بما في ذلك فيما يتعلق بدور كل فئة محددة من المنتجات البحثية وأوجه استعمالها.

جيم- المستعملون النهائيون للبحوث

١٠٢- رغم تنوع مشهد بحوث السياسات فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مالت الإجابات على أسئلة وحدة التفتيش المشتركة بخصوص الجمهور الرئيسي المستهدف إلى تسمية طيف بالغ الاتساع للمستعملين النهائيين. وأدرجت الردود الدول الأعضاء (بما يشمل الحكومات الوطنية ومقررو السياسات على الصعد الإقليمي والوطني ودون الوطني) والسلطات والرابطات الوطنية والمانحون والباحثون الأكاديميون ومراكز الفكر والممارسون والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والقطاع الخاص باعتبارهم جميعاً ''مستهلكون'' للبحوث التي تنتجها منظومة الأمم المتحدة.

١٠٣- وحتى في وجود ذلك، ظل معظم المنظمات يواجه صعوبات في الرد على السؤال الذي وجهته إليها وحدة التفتيش المشتركة بخصوص مواءمة مذكرات المفاهيم/الخطط البحثية للجمهور المستهدف. وقد أقرت المنظمات بصورة جماعية تقريباً بضرورة تطبيق ممارسات منهجية وتعميمية مختلفة فيما يتعلق بالفئات المختلفة للمستعملين ومقرري السياسات، لكنها واجهت صعوبة في شرح السبيل الذي تنتهجه لوضع هذه التغييرات موضع التنفيذ. ويشتد هذا الاختلاف في الآراء حدَّة أيضاً جراء انعدام الوضوح الأفقي حول ما يشكل منتجات رئيسية للسياسات في المنظمة. وعلى سبيل المثال، أوردت معظم المذكرات المفاهيمية المتعلقة بالمنشورات الرئيسية في مجال السياسات قرابة أربع إلى ست فئات مختلفة للجمهور المستهدف. ولا يمكن إنكار أن المنتجات البحثية قد تكون محلاً لاهتمام فئات عديدة. لكن التركيز على الفروق والخصائص التي يتسم بها كل قطاع يمكن أن يساعد المنظمة في وضع أولويات للمواضيع، وتحسين نهجها واستدعاء الخصائص التي تفي على أفضل وجه بتوقعات جماهيرها.

١٠٤- وقد وقف المفتش على هذه المشاكل في مرحلة التصميم الأولي لدورة بحوث السياسات وفي نهاية الدورة فيما يتعلق بالتبليغ بالنتائج، وهو ما يمكن أن يؤثر في الاستيعاب. فمثلاً، اعتبر عديد من المستجيبين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن وجود توصيات سياساتية يكفي

لأغراض البحوث المتصلة بالسياسات؛ بينما رأى آخرون أن الاهتمام الذي يبديه مقررو السياسة يتوقف إلى حد كبير على جودة المُنتج البحثي.

١٠٥- وينطبق الشيء نفسه على مرحلة التعميم، فقد عجز فريق البحث - مع استثناءات تتعلق بخمس كيانات هي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وجامعة الأمم المتحدة) - عن الوقوف على أي مسوح أو أي شكل لقناة للتعقيبات أو متابعة موضوعية للمنشورات غايتها قياس سياسات الاستيعاب لدى جمهورها المستهدف في الأجل الطويل[٢٠]. ولا يتيسر للمسوح التي تجريها معظم المنظمات في أعقاب انعقاد مناسبة ما (اجتماع لفريق خبراء أو إطلاق أحد التقارير) حصر نتائج المنشور، أو تصنيف الرد بحسب الفئة المستهدفة. وإن لم تتح للمنظمات صورة واضحة عن أصحاب المصلحة الرئيسيين لكل مُنتج، يصبح رسم صورة شاملة عن استيعاب هذا المنتج أمراً عسيراً. وبناء عليه، جاءت مؤشرات الأداء دائماً غير مرتكزة على نقاط مرجعية محددة جيداً؛ وبدا أنها بدلاً من ذلك تعكس ما تعتقد المنظمات أن بمقدورها تحقيقه استناداً إلى الخبرة السابقة.

١٠٦- وبينما يسلم المفتش بأن وجود تقاليد قديمة في مجال بحوث السياسات، والتعامل الدائم مع الجمهور المستهدف في بعض المجالات ربما كان مبرراً لوجود مستوى لتلقائية التفاعلات، يرى أيضاً أن رسم خريطة طريق للتصميم والإنتاج والتعميم واحتياجات الاستيعاب لا بد أن يكون واضحاً وأن يسمح بقيام روابط مباشرة بين مبادرات البحوث ونتائجها. **وينبغي للرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة المشاركة إنشاء نظام تتبُّع لرصد الاستثمارات في مجال البحوث وربطها بالمستعملين النهائيين والنتائج النهائية، من أجل توثيق ما يُحرز من تقدم.** وفي غياب ما ورد أعلاه، قد تنشأ مخاطرة بأن يظل المستوى الفعلي للاستيعاب غير مسجل.

١٠٧- ولوحظ أن أحد الشواغل الرئيسية التي أعرب عنها المستجيبون من المنظمات الساعية إلى تحسين الاستيعاب، هو صياغة استراتيجيات التعميم الملائمة لجمهور رئيسي مستهدف مختلف، بدلاً من الاكتفاء بتغذية البحوث إلى المجال العام بأمل أن يصدر عن مقرري السياسات رد فعل بطريقة معينة. وواقع الأمر أن وجود مثل هذه الاستراتيجيات يمكن أن يميز بشكل واضح بين منتجات بحوث السياسات، والبحوث التي تُنتج على أساس الدقة والأطر الأكاديمية وحدها[٢١]. وتحدد استراتيجيات التعميم ما يعتقد المعدّون أن بمستطاعهم إنجازه ببحوثهم والكيفية التي سيترجمون بها هذه الأفكار ويروجون لها بأشد السبل فعالية[٢٢].

(٢٠) يُكلّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بإجراء مثل هذه المسوح عقب نشر منتجاته البحثية الرئيسية، ومع ذلك لم تقدّم إلى فريق البحث أي معلومات بهذا المعنى.

(٢١) انظر، Andrew Selee, *What Should Think Tanks Do? A Strategic Guide to Policy Impact* (Stanford, California, Stanford University Press, 2013).

(٢٢) المرجع نفسه.

الإطار ٣

التكلم مع جمهور متنوع – مكتب تقرير الموارد البشرية

أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية تشاورية هدفها تعظيم انخراط أصحاب المصلحة والتماس مُدخل من جمهور مستهدف متنوع على مدى مرحلة تصميم وإعداد *تقرير التنمية البشرية*. وفي المرحلة التحضيرية، تجري مشاورات خارجية من أجل: (أ) التماس منظورات أصحاب المصلحة وخبراتهم؛ (ب) تحديد الرسائل الرئيسية؛ (ج) تحديد الخبراء ذوي الصلة للعمل على مختلف جوانب التقرير. ويقدم مكتب تقرير الموارد البشرية إفادات إلى المجلس التنفيذي بشأن التقرير ويلتمس التعقيبات بما في ذلك من الخبراء البارزين والأفرقة الاستشارية الإحصائية بل حتى من رجال دولة وحائزين لجائزة نوبل وشخصيات بارزة أخرى.

استراتيجية التعميم: تصنيف البيانات لأغراض الجودة والاستيعاب بحسب فئة الجمهور

يستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ٢٠١٦ نظاماً لجمع تعقيبات القراء على جودة المنتجات البحثية وجدواها. ويحث النظام المستعملين الراغبين في تنزيل مُنتج معرفي على مشاطرة حساباتهم البريدية الإلكترونية بغرض إجراء مسح للمتابعة بخصوص المنتج الذي جرى تنزيله. وتتيح النتائج التي تُستقى من هذا المسح القصير تبصّرات بشأن فائدة المنتجات المبلغ عنها، وفئات القراء، والغرض/الاستخدام المتعلق بالمنتج البحثي. وعلى سبيل المثال، تشير البيانات التي قُدمت إلى فريق استعراض وحدة التفتيش المشتركة[أ] أن ٣٣ في المائة من القراء ينتمون إلى الجامعات والمدارس وأن سبب التنزيل كان أكاديمياً في حالة ٥١ في المائة من المستعملين (بحوث أو تدريس أو تدريب).

(أ) نتائج بحث عن عام ٢٠١٧ قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن منتجات محددة.

١٠٨- وبالتالي، يحتاج تبليغ نتائج البحوث للباحثين الآخرين/المنظمات الأخرى أو لمقرري السياسات اتباع استراتيجية تعميم مفصلة وفقاً للحاجة. وثمة ما يقتضي توخي الفهم الواضح لسياق صنع السياسات في البلد المعين، وقاعدة الأدلة الأوسع، والسياسات الأخرى ذات الصلة ونتائجها، والحوافز، والأطر الزمنية، ومستويات المُسَاءَلة بين مختلف مسارات الحكومة بخصوص قرارات السياسات، حتى يكون بالمستطاع دراسة سُبل زيادة إمكانيات الاستيعاب فيما بين مقرري السياسات[٢٣]. فمثلاً، يطلب مركز التجارة الدولية من المعدّين تطوير وملء نموذج بشأن ''خطة الترويج'' تولت وضعه إدارته المعنية بالاتصالات والمناسبات. وفي معرض تحضير معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية لإصدار تقريره الرئيسي لعام ٢٠١٦، استهل علاقة في اتجاهين مع المؤسسات الأكاديمية، بإنشاء عملية تشاور مفتوحة والتخلي عن مرحلة حظر الاطلاع من أجل إدراج آراء مقدمة من أطراف ثالثة.

١٠٩- ويصور الجدول الوارد أدناه بضعة ملامح رئيسية لإجراءات يُقصد بها التأثير في استراتيجيات الاتصال بفئات مختلفة من الجمهور. ويبرز الجدول اختلافات الغرض بين الأكاديميين ومقرري السياسات.

(٢٣) انظر، Department for International Development of the United Kingdom, "Research uptake: a guide for -funded research programmes".

الجدول ٢

التفاعل بين البحوث والسياسات: تبليغ النتائج للباحثين ومقرري السياسات[أ]

المعيار	*الأوساط الأكاديمية/العلماء/الباحثون*	*مقررو السياسات*
استخدام نتائج البحوث	زيادة فهم الموضوع	التوصل إلى قرار وإصدار حكم تقديري
الأولويات المهنية	تعزيز البحث في مجال/تخصص محدد	اتخاذ قرارات مستنيرة مبنية على الحقائق بأسلوب متعدد التخصصات ذي منحى عملي
المعرفة السابقة	مكينة على الأرجح	نطاق واسع: من لا شيء إلى الفهم الجيد
السلوك إزاء النتائج	اهتمام علمي أو مهني بتعميق البحث في الموضوع واكتشاف منظورات جديدة	الاستجابة فقط في حالة اتسام المعلومات بالأهمية لمسؤولياتهم وانطوائها على تأثير عملي محتمل
النتيجة المتوخاة	معرفة متقدمة وتعزيز قاعدة الأدلة للموضوع	امتلاك قدرة ليس فقط على اتخاذ قرار مستنير بل وتبليغه أيضاً بشكل فعال
الإطار الزمني	كل الوقت المطلوب لتغطية الموضوع بصورة شاملة	آماد زمنية بالغة القصر تعتمد غالباً على مدة الولاية

(أ) استُلهمت التصنيفات المشمولة بالجدول أعلاه من دورة دراسية لمركز البحوث المشتركة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لأوروبا في موضوع ترجمة البحوث لاستخدامات مقرري السياسات، وجرت مواءمتها عقب مقابلات أجريت مع رؤساء إدارات البحوث والاتصالات/أخصائيي استيعاب البحوث. انظر مركز البحوث المشتركة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لأوروبا ''مهارات لمقرري السياسات من أجل صُنع السياسات المستنيرة بالأدلة'' ويمكن مطالعته في العنوان الإلكتروني التالي: www.oecd.org/gov/evidence-informed-policy-making-agenda-2018.pdf.

١١٠- وأخيراً، يلاحظ المفتش باهتمام العمل الذي تؤديه الكيانات ذات الطبيعة القانونية المتخصصة التي ترفع تقاريرها إلى لجنة حكومية دولية محدّدة أو إلى الجمعية العامة. ويندرج في هذه الفئة مكتب الشؤون القانونية بما يشمل شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وشعبة القانون التجاري الدولي وشعبة التدوين. ويتسم التناول الحكومي الدولي لسياسات الاستيعاب المتعلقة بالوثائق القانونية بقدر أقل من المغالبة مقارنةً بالميادين الأخرى، لما تتيحه هذه الوثائق من يسر في الاستجابة للقياس والإحالة المباشرة. ويتمثل المستعملون النهائيون الرئيسيون لها في الدول والجهات المتخصصة المنتفعة الأخرى كالقضاة والأطراف المتعاقدة والممارسون القانونيون والمحكّمون والأكاديميون.

رابعاً- ضمان الجودة ورصدها

ألف- ضمان الجودة والمُساءَلة عنها: استعراضات الأقران

١١١- يشمل ضمان الجودة في المجال البحثي جميع العمليات والنُظم والأدوات والموارد التي توظّف لتوفير ضمانة بخصوص الاحتراز والانضباط في إجراء البحوث. وبشكل أساسي، تشير المذكرات أو السياسات الإرشادية لضمان الجودة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى المسؤوليات التي تُناط بالمنخرطين في إنتاج البحوث وتعميمها وتقسيم العمل فيما بينهم، والمنهجيات الشفافة لتخطيط البحوث، ومهارات الموظفين وحوافزهم لإنتاج البحوث، والتعامل مع العينات والبيانات وسجلات البحوث وتعهدها.

١١٢- وتستخدم معظم المنظمات آليات لاستعراض الأقران، إما داخلياً أو خارجياً أو في خليط من هذا وذاك. وتسخّر المجالس الاستشارية العلمية أيضاً لالتماس التعقيبات وآراء الخبراء بخصوص المنشورات الرئيسية ذات الأهمية الأساسية. وتتباين البنى المؤسسية للآليات الداخلية لاستعراض الأقران وتتجه لوضع المسؤولية إما على مستوى محدد في الإدارات/الأقسام أو على مستوى المؤسسة، وتُنجز عن طريق لجان المنشورات أو لجان استعراض الأقران.

'١' منظمات تتبعها لجنة مركزية للمنشورات أو مجلس للتحرير

١١٣- تقع المسؤولية الرئيسية في إطار هذه الفئة على عاتق لجنة للمنشورات أو مجلس للتحرير. فإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على سبيل المثال، تعمل *بنظام داخلي لاستعراض الأقران* علاوة على تطبيق المطلب المتعلق بالإجازة ضمن تراتيبها الإدارية. ويطبق هذا النظام لاستعراض الأقران أيضاً على المساهمات المقدمة من الجهات المتعاونة، مثل موجزات السياسات العلمية. وتستفيد المنتجات البحثية للإدارة أيضاً من عمليات ضمان الجودة التي يؤديها مجلسها التحريري، واجتماعات أفرقة الخبراء التي تُعرض فيها وتُناقش نتائج المنشورات.

١١٤- ويحوز أيضاً كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مجالس مركزية للمنشورات أو مجالس للتحرير تتولى مسؤولية إجازة البحوث. فمثلاً، يخدم مجلس التحرير في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كمنصة لتخطيط البحوث والمنشورات وإعدادها وتعميمها. وتناط بالمجلس مهمة تحديد المعايير والمبادئ التوجيهية التي تكفل لبرنامج منشورات اللجنة الجدوى ودقة التوقيت والجودة. ويترأس الأمين التنفيذي للجنة مجلس التحرير، ويعمل رئيس فرع الاتصالات الاستراتيجية والدعوة أميناً له. وفي اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقتصر الإجازة العامة على الصعيد المركزي على مسائل التخطيط والرصد البرنامجيين والاعتبارات المتعلقة بالحساسيات السياسية. أما الاعتبارات الأخرى (ضمان الجودة، التناسق، الأهمية، وضع الخطط، وما إلى ذلك) فيجري تناولها على مستوى الإدارات المُعدّة. وفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ترجع السلطة التحريرية النهائية إلى مجلس المنشورات الذي يترأسه نائب الأمين التنفيذي،

ويتألف أعضاؤه من رؤساء الشُعب. وتتضمن الخطة والسياسات التشغيلية المتعلقة بالجودة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي تخضع للتحديث حالياً، أفرقة وإجراءات لضمان الجودة أنشئت بصدد جميع المنتجات والخدمات المعرفية الرئيسية للجنة. وقد أفيد بأن تسيير الأفرقة وتطبيق الإجراءات على نحو كامل، أسفر عن إنجاز منهجي أكبر لمنتجات اللجنة وخدماتها.

١١٥- ويستعرض مجلس إدارة منظمة العمل الدولية خطة البحوث دورياً، وقد اعتمد استراتيجية للمعرفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويتبع منظمة العمل الدولية فريق لاستعراض البحوث ولجنة للنشر، يتوليان مهام مراقبة الجودة. ويتألف فريق استعراض البحوث من خبراء مستقلين ينتمون إلى الأوساط الأكاديمية أو إلى سياقات بحثية أخرى ويترأسه المدير العام. وتناط بالفريق مهمة ضمان جودة البحوث التي تجريها إدارة البحوث في المنظمة ودقتها واستقلاليتها الأكاديميتين. ويستعرض الفريق أيضاً التقارير الرئيسية لمنظمة العمل الدولية. أما لجنة النشر التي يترأسها نائب المدير العام للسياسات فتضيف إلى هذه المهام ضمان اختيار منتجات عالية الجودة وتهيئتها وإنتاجها وتوزيعها على نحو يوفر أساساً سليماً للمشورة والدعوة في المجال السياساتي. وتضع اللجنة سياسات وإجراءات للنشر وتؤكد على تنفيذها.

١١٦- ويُسند دور تنسيقي إلى لجان/مجالس البحوث والمنشورات في مركز التجارة الدولية فيما يتعلق باستراتيجيات الإنتاج والتعميم، وأنشأ المركز أيضاً عملية للاستعراض تعنى بالمنشورات الرئيسية خاصة وتشتمل على استعراضات داخلية وخارجية للأقران.

١١٧- وفي سياق استعراض الدور الذي تؤديه لجان النشر، يتعين التنبّه إلى أهمية استعراض القدرات والكفاءات وقيود الوقت القائمة داخلياً عند دراسة فرص تحسين الكفاءة لأغراض ضمان الجودة والتفوق التقني. وكثيراً ما ذهب المستجيبون إلى معادلة حضور الإدارة التنفيذية في اجتماعات لجان المنشورات وإجازتها لها، بوجود ضمانة نهائية للجودة. وإذا ما أخذ بعين الاعتبار الطيف الواسع والمتنامي للمواضيع التي تغطيها البحوث والمتطلبات الضرورية التي يتعين توافرها في مجال القدرات، يكون من اللازم إنشاء آلية تتبّع داخلية لالتماس تعقيبات الخبراء بحسب المنتج البحثي المحدد الموجود قيد الاستعراض، مع عدم قصرها بالضرورة على مستوى الإدارة العليا. ويتعين أيضاً تقاسم التعليقات التي يقدمها أعضاء لجان المنشورات مع المؤلفين المعنيين وتناولها، حسب مقتضى الحال، قبل انعقاد الاجتماعات بغية إضفاء الكفاءة على العملية وإتاحة إمكانية إجراء مناقشات موضوعية في أثناء الاجتماعات.

١١٨- كذلك، سلط كثير من المسؤولين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الضوء على مسألة *استعراض الأقران الخارجي*، كأداة حاسمة لتحقيق التفوق التقني، وشاركهم في ذلك ممثلو مراكز البحث ومراكز الفكر الخارجية. وفي حين يستلزم كثير من السياسات الراهنة في مجال المنشورات في منظومة الأمم المتحدة (٨٧ في المائة) خضوع المنشورات لاستعراضات تقنية سديدة (بما فيها الاستعراضات الخارجية)، أعرب المستجيبون عن شواغلهم إزاء مستوى الاستعراضات الخارجية وجودتها. وبدا في بعض الأحيان أن التماس الاستعراضات الخارجية يجري بأسلوب انتهازي فيما بين شبكات قائمة للمؤلفين قد لا يكون عملهم متصلاً بالموضوع بالضرورة.

١١٩- وبخصوص ضمان جودة جمع البيانات، يستخدم عديد من المنظمات طبقة توكيدية إضافية بالتماس مصادقة خارجية بشأن معايير البيانات وسُبل استخدامها. فإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مثلاً دوّنت ووحدت منهجية معنية بتقدير البيانات المجمّعة لأغراض مسح الأمم المتحدة المعني بالحكومة الإلكترونية الذي تجريه الإدارة، ولمجمل الأنشطة في مجال بحوث السياسات، وإخضاعها للتحليل. وبالمثل، يطلب كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقديم خطط تفصيلية لاستعراض جمع البيانات وإعدادها وتحليلها لأغراض المنشورات/الوثائق. وفي حالة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قدمت هذه الخطة إلى المركز الأفريقي للإحصاءات وصودق على صحتها من أجل الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة تتماشى مع بروتوكول إدارة البيانات الذي تعمل به اللجنة. **ويوصي المفتش بأن يجري الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة استعراضات لوظائف لجان المنشورات أو القيام في حالة عدم وجود هذه اللجان، يوضع خطط تحدد المُسَاءَلة عن ضمان الجودة.**

’٢‘ منظمات تطبّق عملية استعراض داخلي متعددة المستويات

١٢٠- تتبع منظمات أخرى ومنها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سلسلة خطوات لأغراض الإجازة الداخلية. فبعد فروغ مدير النشر المعني من استكمال المنتج المعرفي، يخضع كل تقرير يرفع لاستعراض داخلي يجريه رئيس فرع البحوث ومديرو الشُعب المحددة ومديرو الشُعب الأخرى. وفي حالة وجود مُنتج يُحتمل أن تسلط عليه أضواء شديدة، تُتْبع هذه المرحلة باستعراض تجريه الإدارة العليا. أما مسائل الحفاظ على كفاءة جمع البيانات وإدارة المعرفة ونظم التعميم فيجري تناولها تباعاً مع مضي عملية إجازة البحث قُدما.

١٢١- وتوجد أيضاً في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الطيران المدني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمليات داخلية معمقة لاستعراض الأقران. وفي حالة اليونسكو، يقوم رئيس تحرير في البداية باستعراض المنشورات، وتعقبه لجنة للاستعراض الداخلي (تضم خبراء من معهد اليونسكو للإحصاء) ثم يُتَبع ذلك باستعراض للأقران ويُختتم باستعراض يجريه قطاع العلاقات الخارجية والتعاون.

١٢٢- وتلتمس بعض المنظمات أيضاً مشاركة الدول الأعضاء وباحثين مرموقين ومؤسسات بحثية بارزة من خارج منظومة الأمم المتحدة للمصادقة على الخيارات المنهجية والارتقاء بضمان الجودة. وتستعين هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بمجالس استشارية خارجية لأغراض ضمان جودة منشوراتها الرئيسية. ويعمل أعضاء هذه الأفرقة الاستشارية للخبراء دون مقابل. وبالمثل، اتفقت الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية، لأغراض إجراء التقييم الرسمي للسلامة، على هيكل وطرائق منهجية تهدف إلى تعزيز السلامة البحرية بما في ذلك حماية الأرواح والصحة والبيئة والممتلكات البحرية باستخدام تحليل للمخاطرة وتقييم للتكلفة – العائد. ويسعى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى التماس مشورة لجان استشارية علمية تتألف من باحثين أكاديميين بشأن محتوى منشوراته الأبرز وإجراء استعراضات لها.

١٢٣- ويمكن أن تتخذ الاستعراضات الخارجية شكل مجلس استشاري، أو تجري من خلال مشاورات أكثر اتساماً بالطابع غير الرسمي في مراحل مختلفة لعملية البحث. وقد أقرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) استخدام المُسَاءَلة المتجهة إلى الأعلى (المجتمع الدولي والمانحون) وإلى الأسفل (المستفيدون) حتى يتسنى لها العثور على الحلقات المفقودة. **وبغية تعزيز عمليات ضمان الجودة، يُدعى الرؤساء التنفيذيون إلى النظر ضمن الأطر التي يرونها ملائمة، في إدماج عملية خارجية لاستعراض الأقران كخطوة إلزامية في دورة بحوث السياسات.**

١٢٤- وبالنسبة لبعض المنظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، التي تتميز بحوثها بلا مركزيتها الشديدة على الصعيدين القطري والإقليمي، يقوم المديرون الإقليميون والممثلون القطريون، حسب مقتضى الحال، بمنح الإجازة وتوفير الإشراف. وفي منظمة العمل الدولية مثلاً، يجوز للمديرين الإقليميين أن ينشؤوا بالتشاور الوثيق مع إدارة البحوث، لجاناً أو هياكل أخرى على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي لتيسير تنفيذ السياسات البحثية في مناطقهم. وفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، تناقش الأولويات والنتائج البحثية مع المكاتب الإقليمية والقطرية أيضاً. وفي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) تتولى وحدة بحوث السياسات ودعم التنسيق المنشأة حديثاً، توفير المعارف عن اقتصادات التنمية الزراعية وقضايا أخرى تتعلق بأقطار ومناطق محددة.

١٢٥- وحسبما لاحظ المفتش في موضع سابق من التقرير، فإن جودة المنتجات البحثية والإشراف عليها لا تتماثل داخل فرادى المنظمات. وقد يكون هذا الافتقار للتماثل ضروري وخصيب في بعض الحالات. إلا أنه يكون في حالات أخرى مدعاة للمشاكل. وقد احتجت بعض المنظمات بضرورة كفالة التماثل في عمليات ضمان الجودة لجميع المنتجات البحثية. وتشير تقييمات أجرتها مؤخراً منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)[٢٤] ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)[٢٥] إلى هذا الاتجاه، وتقيم الحجة على ضرورة تطبيق المعايير على جميع المنتجات البحثية على نطاق المنظمات، وعلى مستوى الميدان ومستوى المقار. وبالمثل، تترك العملية التي ينتهجها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإجازة الموكولة للجنة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرفيعة المستوى المعنية بضمان الجودة، لتقدير المؤلف. فعملية الإجازة تشتمل في جميع مراحلها على ضوابط مكينة للجودة، لكنها تجيز للمؤلف أن يلجأ، أو لا يلجأ إلى الحصول على مشورة مجلس التحرير.

'٣' منظمات منوطة بولاية بحثية متمايزة ومحددة

١٢٦- يتبّع كل من معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وجامعة الأمم المتحدة عمليات مقبولة أكاديمياً في مجالي استعراض الأقران والإجازة. وتختلف عمليات استعراض الأقران

(٢٤) انظر، Evaluations UNICEF (2018), *Strategic review of research architecture: supporting the generation and use of knowledge* (العمل جارٍ في وقت صياغة التقرير).

(٢٥) انظر، FAO (2015), *Evaluation of FAO's Contribution to Knowledge on Food and Agriculture* According to FAO, quality assurance standards were revised and improved following that evaluation.

فيما بين المعاهد المتعددة التي تتبع جامعة الأمم المتحدة. ويتيح نظام للإدارة يطبّق على نطاق الجامعة (بليكان) إمكانية استعراض المديرين لتوقعات الأداء المتعلقة بإدارة المشاريع الأكاديمية وإنجازها. ويجري المديرون تفتيشات دورية مفاجئة وعشوائية، كما تُخضع جودة المشاريع البحثية للتقييم المنتظم من خلال تقارير نصف سنوية إلزامية. وتُرفع البيانات التي تُنتج باستخدام نظام (بليكان) إلى مجلس جامعة الأمم المتحدة.

١٢٧- ويقدم معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية تقارير نصف سنوية إلى لجنة التنمية الاجتماعية. وتتولى أفرقة استشارية للخبراء المتعددي التخصصات تقديم توجيهات بخصوص فرادى المشاريع البحثية، بما فيها المنشورات الرئيسية.

باء- تقييم الاستيعاب ورصده

١٢٨- يقاس استيعاب البحوث غالباً دون الإشارة إلى تخصص المنظمة أو الإدارة أو المؤلف، وينبغي أن يراعي التعقيبات التي يقدمها المستعملون النهائيون المستهدفون للبحوث. وتقوم غالبية المنظمات التي تمت استشارتها (٢١ من ٢٧ أتيحت بياناتها لوحدة التفتيش المشتركة) بجمع بيانات عن عدد تنزيلات المنتجات الرئيسية لبحوث السياسات والاقتباسات منها. ورداً على سؤال لوحدة التفتيش المشتركة حول مؤشرات الرصد والتعقيب على المنشورات، أشارت المنظمات إلى الاقتباسات والتنزيلات وعروض المؤتمرات ومناقشات الأفرقة. فمثلاً، جرى من أجل وصف الأثر استخدام عبارات من قبيل ''اعتبر جميع المشاركون [في الاجتماع] أن التوصيات جيدة للغاية''. ويرى المفتش أن هذه المقاييس غير ذات أهمية أو يمكن التعويل عليها. وقد تعذر على فريق الاستعراض، لدى نظره في رصد الاستيعاب وتقييمه، الوقوف على أي عملية شاملة للمتابعة تتجاوز مرحلة نشر مُنتج لبحوث السياسات.

١٢٩- ويدور رصد الاستيعاب وإقامة الدليل عليه حول متابعة مسارات البحوث لأبعد من الاقتباسات والتنزيلات واستكشاف الإجراءات السياساتية التي تقدم قاعدة برهانية تدعم الادعاء بحدوث الأثر[٢٦]. وحيث بات مطلوباً الآن بشكل متزايد أن تدلل بحوث السياسات على الاستيعاب والأثر، زادت أيضاً الأدوات والنماذج المتخصصة التي توفر سُبلاً مفيدة لرصد الأهمية والجدوى عند الجمهور[٢٧]. وجرت الممارسة منذ إنشاء فهرس المراجع العلمية في ستينيات القرن الماضي، على تقييم البحوث العلمية عادة إما عن طريق استعراض أقران أكاديمي أو باستخدام عدد الاقتباسات المرجعية في المنشورات التي خضعت لاستعراض الأقران. لكن هذه الأدوات أصبحت إشكالية في السنوات الأخيرة في مجال بحوث السياسات، لعجزها عن

(٢٦) انظر، Simon Bastow, Patrick Dunleavy and Jane Tinkler, "Chapter 4: Modelling the determinants of social science impacts", in *The Impact of the Social Sciences: How Academics and Their Research Make a Difference* (London, Sage Publications, 2014).

(٢٧) انظر، Kathleen M. Quinlan, Mary Kane and William M. K. Trochim, "Evaluation of Large Research Initiatives: outcome, challenges and methodological considerations", *New Directions for Evaluations*, vol. 2008, No. 118 (Summer 2008).

الحصر الوافي لبعض الأهداف الأعم والأكثر تعقيداً لهذه البحوث، من قبيل التأثير السياساتي والتغير السلوكي وبناء الصلات والائتلافات والشبكات[٢٨].

١٣٠- وبناءً على ذلك، باتت كفاءة الرصد والتقييم لبرامج بحوث السياسات تحتاج إلى اتباع نُهج جديدة تتجاوز الأساليب التقليدية لحساب عدد الاقتباسات والتنزيلات. وثمة قياسات تقنية وقياسات اجتماعية ونماذج مسلكية، مثل تحليل الشبكة ورسم حدود القيمة وآراء الخبراء ومسوح المستعملين، باتت تمثل الآن وسائل لحصر الصلات بين نتائج البحوث وبين السياسات، وتقييم استيعاب البحوث[٢٩]. فجامعة الأمم المتحدة مثلاً تستخدم أساليب لتعقّب العمليات (نوعية وكمية) لمتابعة الكيفية التي صادفت بها الجهات الفاعلة في مجال السياسات المنتجات البحثية لبعض المعاهد التابعة للجامعة، وتعاملت معها واستوعبتها وعملت بها. كذلك، استكشف مركز إينوشينتي للأبحاث التابع لليونيسيف استخدام قياسات بديلة ودراسات حالة إفرادية لتقييم ما تحدثه المنظمة من تأثير[٣٠].

١٣١- ويمكن أيضاً أن تمثل سرديات النتائج أداة واعدة في استيعاب ما يبلغ. فمثل هذه السرديات تشير إلى استخدام حزم الأدلة التي تصف حالات بحثية محددة انتهت إلى تحقيق نتائج ناجحة. وفي هذا الصدد، تسنى لفريق الاستعراض الوقوف على معلومات مفيدة تتعلق بوثائق الإبلاغ/التقارير السنوية التي ترفعها كيانات الأمم المتحدة للمانحين، وتتضمن محور تركيز برنامجي قوي يتجه على نحو متزايد إلى استعمال النتائج البحثية في الجهود البرنامجية وجهود بناء القدرات.

١٣٢- وبوجه أعم، لاحظ المفتش أن المنظمات لا توفق عادة في تحديد أفضل سُبل استغلال قدراتها القائمة في سبيل تحقيق هذه الغاية. فلا ينبغي دائماً البحث خارج المنظمات عن القدرات والموارد البشرية المطلوبة لإعادة التفكير في رصد وتقييم بحوث السياسات داخل هذه المنظمات. فالموظفون الذين يتعاملون مع استيعاب البحوث المتاحون في مستويات مختلفة داخل المنظمة إما أنهم يؤدون دوراً على صعيد المشورة والاتصالات السياساتية أو في المجالات البحثية ذات المنحى العملياتي. ويُظهر الموظفون الذين يؤدون أدواراً في مجالي البحوث والسياسات فهما أفضل لديناميات بحوث السياسات ذات الصلة. وفي الحالة التي تنعدم فيها فرص التآزر بين البحوث والوظائف البرنامجية/السياساتية، يتعين على الرؤساء التنفيذيين حفز هذه الفرص إما *داخلياً* (بالتناوب ضمن أدوار مختلفة) أو *خارجياً* (بالانتداب أو ببرامج الإجازات الدراسية) وأن تكون الغاية هي تحسين المهارات البحثية.

١٣٣- وبغية تحقيق ذلك، ينبغي للإدارة العليا أن تحدد العوامل والقضايا التي تثبط فرص الاندماج بين فرعي البحث والتنفيذ في المنظمة، وأن تتيح السبيل لقيام التآزر داخل الإدارات المختلفة المنوطة بمسؤوليات متعددة في مجال البحوث، وعلى نطاقها. وينطوي استيعاب البحوث

---

(٢٨) انظر، Ingie Hovland, “Making a difference: M and E of policy research”, Working Paper, No. 281 (London, Overseas Development Institute, 2007). يمكن مطالعته في العنوان الإلكتروني التالي: www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/2426.pdf.

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في العنوان الإلكتروني التالي: www.unicef-irc.org/article/1668-innovative-research-impact-assessment-looks-at-drivers-of-violence-study-in-peru.html.

أيضاً على إدماج نتائج البحوث في العمل المعياري والتنفيذي والدُعَوي للمنظمات. ويشير المفتش إلى أن بعض تقارير وحدة التفتيش المشتركة تناولت بالدراسة وظائف وممارسات تتعامل مع استخدام الأدلة لدعم صُنع القرار، كجزء من إطار الحوكمة[٣١]. وفي وقت أقرب ركّز تقرير لوحدة التفتيش المشتركة عن الإدارة القائمة على النتائج على استخدام المعلومات المتعلقة بالنتائج لأغراض صُنع القرار[٣٢]، بينما قدم تقرير آخر عن إدارة المعارف توصيات بشأن استخدام مؤشرات إدارة المعارف[٣٣].

١٣٤- وينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة إعطاء أولوية للقدرات المتاحة داخلياً في مجال رصد الأطر البحثية، من أجل تعظيم إمكانات تحسين الاستيعاب وتخفيض التكاليف.

(٣١) JIU/REP/2014/6: تحليل وظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة؛ JIU/REP/2016/5: تقييم إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات وفي دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دولياً.

(٣٢) JIU/REP/2017/6: الإدارة القائمة على النتائج داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تحليل التقدم المحرز وفعالية السياسة العامة.

(٣٣) JIU/REP/2016/10: إدارة المعارف في منظومة الأمم المتحدة.

خامساً- تيسير كفاءة استيعاب البحوث

ألف- التعميم والإدماج

١٣٥- يتعين في سياق منظومة الأمم المتحدة إخضاع البحوث لضمانات شديدة الصرامة للتأكد من استيفائها للأهمية وكفاءة الاستيعاب. وتستند البحوث أساساً على ولايات وصلاحيات محددة. ومن الناحية النظرية، وفي سياق أكاديمي صرف، لا يكون الباحث الثقة تواقاً بالضرورة إلى إنتاج بحوث متصلة بالسياسات. وبغية تحقيق أغراض الأمم المتحدة، ينبغي إلى أقصى حد ممكن تحسين تقصي الأهمية والاستيعاب. وبالمثل، لا يكون مقرر السياسات مؤهلاً بشكل تلقائي لاستخدام بحوث السياسات وطلبها على نحو فعال. وعلى خلاف السياق الأكاديمي الذي يساعد فيه التعاون واستعراض الأقران على ضمان جودة نتائج البحوث، يتسم استعراض الأقران في النطاق العملي للأمم المتحدة بعدم كفايته. فالعلاقة بين منتجي البحوث ومستعمليها غير متماثلة. وينبغي أن تتضمن القدرة الداخلية في مجال الاستيعاب ترجمة النتائج البحثية إلى لغة وأدوات تنظيمية.

١٣٦- ومن هنا، تكون المبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة بدورة الإنتاج وضمان الجودة وتعميم البحوث ضرورية، لكنها أن وجدت تكون غير كافية. ولا بد من دمج العمليات البحثية في صلب الاحتياجات الاستراتيجية للمنظمة. وينبغي أن تقترن الأنشطة البحثية في جميع مراحل العملية برؤية وإجراءات في مجال استيعاب البحوث واستراتيجية الاتصال، للتأكد من قراءة النتائج والمصادقة على صحتها من قِبَل أعرض نطاق ممكن من الجمهور، ومن أنها محققة للأثر.

١٣٧- ولاحظ المفتش أن استيعاب البحوث يُعامل غالباً باعتباره مسألة مُضمَرة، وأنه لا توجد حاجة لبذل جهود محددة لوضع خط أساس داخلي غايته إشراك أصحاب المصلحة المستهدفين بشكل نشط، وتعزيز عناصر التمكين وبناء القدرات لأغراض الاستيعاب. وعند الإجابة على سؤال بشأن استيعاب بحوث السياسات، أشار ٢١ من ٣٣ كياناً تم استجوابها إلى مناسبات التدشين (اجتماعات أفرقة الخبراء والمؤتمرات الحكومية الدولية وما إليها ...). والنتيجة المترتبة على ذلك هي محدودية فرص الاتصال غالباً عقب صدور البحوث واقتصارها على إجراءات لا تتيح قيام التفاعل فيما بين المشاركين والحصول على التعقيبات الضرورية لتقدير استخدام المنشور.

١٣٨- وبغية معالجة هذه العيوب، **يرى المفتش ضرورة إدراج إجراءات الاستيعاب والتخطيط والتكاليف المتصلة بها في المشاريع البحثية، وإدماجها في مرحلة مبكرة، وتحديداً في أثناء تصميم الأنشطة البحثية.**

١٣٩- وقد أظهر الاستعراض المستندي لخطط ومنشورات وسياسات واستراتيجيات اتصالية مختلفة في مجال البحوث أن مصطلحات ''الاتصال'' و''التعميم'' و''الاستيعاب'' تُستخدم على نحو متبادل دون توضيح و/أو توجيه بشأن الخطوات وخطوط الأساس والقيَم اللصيقة بكل منها. وفي بعض الأحيان، بدا أن المستجيبين من إدارات البحوث والسياسات غير مدركين لما إذا كانت مثل هذه التوجيهات معمولاً بها في المنظمة من عدمه. وأعرب غالبية الموظفين المستجيبين عن رأي مفاده أن المسؤوليات المتعلقة باستيعاب البحوث ينبغي أن تُقصر على

إدارات الاتصال/الشراكة حصراً. وبهذا، يُترك غالباً لإدارات لا تكون على علم مسبق بالمواضيع ذات الصلة أو غير حائزة للخبرة الفنية أو سبق لها التفاعل مع الجمهور المستهدف مهمة تعميم نتائج البحوث على المستعملين المحتملين. وليست هناك سوى منظمة واحدة، هي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تكرّس موظفين فنيين لدعم وبناء القدرات في مجال استيعاب البحوث.

١٤٠- ويقر المفتش بأن البنى المؤسسية وقيود الوقت والموارد قد تدفع المنظمات إلى هذه الممارسات، **لكنه يرى أنه بوسع المنظمات عمل المزيد من أجل إنشاء روابط بين الباحثين ومستعملي نتائج البحوث وتكريسها**. فمثلاً، يدرج معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بحوثه المتعلقة بالتغيير الاجتماعي داخل إطار يستهدف ربط ''البحوث والاتصالات واندماج السياسات والنتائج والأثر''(٣٤).

١٤١- وثمة ملحوظة أخرى مؤداها أن خطوط الأساس ومؤشرات الرصد المتعلقة بالاستيعاب نادراً ما تحدّد من البداية. ويعتقد المفتش أنه من دون وجود سياسة فعالة لاستيعاب البحوث ورصد المؤشرات، سيظل الاستيعاب الفعلي عصيًا على التحديد والتحسين. وبالرغم من إمكان وجود مستوى ما من عفوية الاستيعاب في تعميم المنشورات، يؤدي وجود التدابير الاستباقية إلى زيادة تعزيز هذا الاستيعاب.

١٤٢- ويخرج عن نطاق الاستعراض الراهن اقتراح نهج موحد بشأن استيعاب بحوث السياسات. ومع ذلك أتاح استعراض مستندي ومقابلات رئيسية أجريت مع إدارات البحوث في منظومة الأمم المتحدة ومع أخصائي البحوث في المؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر، ظهور العوامل الدافعة نفسها(٣٥). ويطرح الاستعراض العوامل الواردة أدناه لتنوير الاعتبارات التي تأخذ بها منظمات الأمم المتحدة لهذا الغرض، مفضلا ذلك على تقديم وصفه لإطار مرجعي ينطبق على الصعيد الشامل للمنظومة. ويمثل الشكل التالي متوالية جرى تكييفها للاحتياجات البحثية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على وجه العموم، وأهداف محددة على وجه الخصوص.

(٣٤) انظر، UNRISD, "Research for social change: transformations to equity and sustainability — UNRISD strategy 2016–2020", November 2015.

(٣٥) انظر على وجه الخصوص: Department for International Development of the United Kingdom, "Research uptake"; Overseas Development Institute, "Research Excellence Framework (REF) impact toolkit", March 2018.

الشكل الثالث

متوالية مكيّفة للاحتياجات البحثية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

١٤٣- **مشاركة أصحاب المصلحة.** يتعين، عند وضع تصور لتأثير السياسات، أن يُطلب إلى الباحثين البرهنة على حيازتهم فهما مكينا لأولويات صنع السياسات والجهات الفاعلة والمصالح الممثَّلة، وكذا الهياكل والأطر القائمة بخصوص السُبل التي تستطيع الأسئلة البحثية عبرها الإجابة على تلك الشواغل.

١٤٤- وينشئ الانخراط من المستهل مع أصحاب المصلحة المناسبين علاقات مستمرة وتبادلاً للأفكار وفرصاً متزايدة لوجود "نوافذ (محتملة) للسياسات" تتيح التيقن من مدى اهتمام مقرري السياسات باستخدام نتائج البحوث. وسيكون أصحاب المصلحة على الأرجح من نوعيات متباينة وفقاً لمناطات تركيز المنتجات البحثية. ومن ثم، يتعين أن ينظر المؤلفون ملياً في إعداد أفضل الرسائل والأنشطة والميزانيات والأطر الزمنية التي تلائم كل نوعية من نوعيات أصحاب المصلحة من أجل التوكيد على استمرار انخراطهم طوال الدورة البحثية[٣٦]. ويستتبع ذلك ضرورة تحديد الجمهور المستهدف وبيان أدواره ابتداء من مرحلة التصميم.

(٣٦) انظر، ILO, *Guide on Measuring Decent Jobs for Youth: Monitoring Evaluation and Learning in Labour Market Programmes — Note 7: Evidence Uptake in Policy Formulation* (Geneva, 2018). يمكن مطالعته في العنوان الإلكتروني التالي: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/instructionalmaterial/wcms_627315.pdf.

١٤٥- ويمكن أن يتيح وجود المعلومات خلال الفترة الحساسة التي تُتخذ فيها القرارات بشأن ميزانيات العام التالي، تربة خصبة لجمهور متلقٍ متطلع إلى حلول سياساتية وبرنامجية[٣٧]. ويمكن أن يكون الانخراط رسمياً، عبر القنوات القائمة للاجتماعات والمشاورات الحكومية الدولية والمؤتمرات واجتماعات أفرقة الخبراء، أو غير رسمي، عبر الشبكات الأكاديمية والعلمية. ويسلّم كل من إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي بضرورة تحفيز الموظفين وتشجيعهم على الاحتفاظ بحضور أكاديمي وتواصل مع الشبكات الأكاديمية للدفع قُدما بالتفوق البحثي؛ لكن هذا النهج الاستباقي لم يُلبْ في الأمم المتحدة على صعيد شامل للمنظومة.

١٤٦- **بناء القدرات**. من الضروري أن تتوافر لدى مقرري السياسات وموظفي البحوث القدرة على استخدام الأدلة وتأويلها وتطبيقها في عملية صنع القرار. ويسهم الاستثمار التدريجي في الموارد البشرية والمالية لبحوث السياسات في الدعم التدريجي للقدرة الداخلية وتقليل الاعتماد على الخبراء الاستشاريين باهظي التكلفة. وكمثال على ذلك، بدأ مركز إينوشينتي للأبحاث التابع لليونيسيف في عام ٢٠١٦ تنظيم دورة دراسية في مجال إدارة البحوث وأساليبها، أفاد منها ما يربو على ٥٠٠ موظف منوطين بأدوار رئيسية متصلة بالبحوث في سائر أنحاء المنظمة، وجرى تكييف الدورة الدراسية للسياقات الإقليمية على نطاق المراكز الإقليمية والمكاتب القطرية لليونيسيف. ويعتقد المفتش أن تنظيم دورة دراسية مكرّسة لموظفي البحوث المتخصصين هي ممارسة جيدة بالضرورة، ويحث المدير التنفيذي لليونيسيف على توثيق الخبرة المكتسبة في سياق تنفيذ المبادرة وتقاسمها مع منظمات الأمم المتحدة المهتمة الأخرى. **لكن تحسين القدرة الداخلية لأغراض البحوث وتعميمها يستتبع أيضاً استعراض إجراءات التعيين والمؤهلات الوظيفية.**

١٤٧- كذلك، قام مركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتقديم تدريب متخصص لزيادة قدرات مقرري السياسات على صنع القرار المستنير بالأدلة. ويتيح إطار المهارات المنبثق عن التدريب لكبار المسؤولين الحكوميين فرصة تحسين فهم الأدلة وتقييمها وينمّي سياقاً مؤسسياً داعماً داخل منظماتهم[٣٨].

١٤٨- **الاتصال والتوعية**. انطلاقاً من أن الأمم المتحدة توفر البحوث كنفع عام عالمي، يمكن أن يتمثل مستعملوها النهائيون في الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين وعموم الجمهور. وحتى يكون بالمستطاع الوصول إلى هذا الجمهور العريض، لا تكفي الترجمة الوافية لبحوث السياسات إلى لغات المستعملين والمديرين على الصعيد الداخلي للمنظمات المشارِكة. فلا بد أن تكون نتائج بحوث السياسات حسنة التوقيت ويعبّر عنها بلغة واضحة وتظهر صلات مباشرة بشواغل معروفة.

١٤٩- ويمثل مستعملو بحوث السياسات الحكام النهائيون لما إذا كانت الأدلة المُنتَجة داعمة لدعاوى تحقيق الأثر. ولا بد من تشجيع إدارات البحوث على نشر النتائج التي تتوصل إليها في

(٣٧) المرجع نفسه.

(٣٨) انظر، OECD, (2018), http://www.oecd.org/gov/skills-for-policymakers-for-evidence-informed-policy-making-2018.htm.

شكل يتيسر فهمه لغير المتخصصين، بما يشمل من خلال إفادات السياسات وصحائف الوقائع والموجزات بل وحتى المدونات والمناقشات الإلكترونية. وعلى سبيل المثال، تسعى شعبة أهداف التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دائما إلى حفز الخبراء ومقرري السياسات البارزين على كتابة مدونات إلكترونية من أجل إثارة الاهتمام والمناقشات بخصوص مسائل أساسية يحتوي عليها منشور ما.

١٥٠- ولا بد أن يتضمن تصميم استراتيجيات الاتصال تحديداً واضحاً للجمهور المستهدف، وأن يعين الأدوار والمسؤوليات ويدرج خطة العمل ويكرس الموارد المتفقة مع ذلك، ويكون جزءاً متمما لعملية تصميم المشروع البحثي.

١٥١- **التقييم والتعلّم**. يتعين أن يتضمن تقييم نتائج البحوث عمليات مبكرة ودورية للتقييم غايتها توفير الكم الكافي والآني من المعلومات المتعلقة بالاستيعاب. وحسبما لوحظ سابقاً، ينبغي ألا يتوقف التقييم على المناسبة التي يطلق فيها المنتج البحثي، وينبغي ألا تقتصر المؤشرات على عدد الحضور. فتقييم الآثار في الأجل الطويل هو الذي يوفر المعلومات عن استدامة نتائج البحوث. وقد أكد عدد محدود لا غير من المستجيبين أنهم يقومون بشكل دوري بجمع التعقيبات التي يقدمها المستعملون عن أثر استيعاب نتائجهم البحثية. وعلى ذلك، يحتمل أن يكون تسجيل النتائج والآثار الممكن عزوها للمنتجات المعرفية للأمم المتحدة، عرضياً على صعيد المنظمة. وفي ذلك فرصة ضائعة على المنظمات للوقوف على مدى الأثر الذي تحدثه منتجاتها المعرفية وتعظيم قيمة المعرفة المؤسسية لأغراض التخطيط البحثي في المستقبل.

١٥٢- ويحتاج تقييم استيعاب النتائج السياساتية واستدامتها إدخال تغييرات ليس فقط في البحوث بل أيضاً في السياسات، فالبرامج والممارسات تحتاج إلى قياس وينبغي وضع مجموعة دنيا من المؤشرات لتصوير العلاقات التفاعلية بين البحث ومستعملي المعرفة. ويلاحظ المفتش المبادئ التوجيهية الشاملة لمنظمة الصحة العالمية[٣٩] الرامية إلى تحقيق هذه الغاية، وهي تشتمل على مؤشرات تمثل بوصلة تحدد وجهات النُظم البحثية على صعيد الفرد والمنظمة والمؤسسة وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي، وتقتضي تقديم موجزات سردية ومؤشرات وأساليب تتعلق بالتحقق.

١٥٣- وبوسع منظومة الأمم المتحدة أن تستفيد بأسرها من رصيد الخبرات التي يراكمها تخطيط استيعاب البحوث المضطلع به في مؤسسات مختلفة، كل في سياقه المحدد، في أغراض التعلم وإدارة الأداء وعلى وجه الخصوص في ضوء الطبيعة الكلية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٥٤- وينبغي للرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة التأكد من اتباع مسار منهجي من أجل تتبع التقدم المحرز في استيعاب البحوث على المستوى الشامل لنطاق المنظومة وتوثيقه، وتحديد قنوات التعقيبات داخل المؤسسات.

(٣٩) انظر، "Module 2: developing an implementation research proposal" and "Module 5: disseminating research findings", in WHO, *Implementation Research Toolkit: Workbook* (Geneva, 2014).

باء- الاطلاع الحر على نتائج البحوث في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١٦ منافع الاطلاع الحر

١٥٥- اتخذت مسألة زيادة سُبل الاطلاع الحر وضعية بارزة في مسعى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأصبح تحسين الاطلاع على بحوث الأمم المتحدة وإعادة استعمالها شرطا أساسيا في المسار المتجه صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون تيسير سُبل الاطلاع على البحوث عنصراً للدرس في جميع مراحل العملية البحثية وأن يتضمن إتاحة سبيل اطلاع على البيانات لسائر الأفرقة الأخرى وللإدارات/الشُعب الأخرى التي تتقاسم المعلومات على نطاق الإدارات وللمنظمات التي تتيح للجمهور اطلاعاً مجانيا على المنتجات المعرفية. وبالمستطاع أن تعزز سُبل الاطلاع الحر مجمل دورة بحوث السياسات وتعجّل خطاها عن طريق تحسين سرعة البحوث وكفاءتها وفعاليتها، في وقت نشر العمل وقراءته والاقتباس منه، ثم في المراحل اللاحقة عندما يبني عليه الباحثون والمؤسسات والممارسون ومقررو السياسات الآخرون. **ويوصي المفتش باتباع *المبادئ التوجيهية لسياسة اليونسكو لتطوير سُبل الاطلاع الحر وتعزيزها*، كدليل شامل وعملي بشأن سُبل الاطلاع الحر.**

١٥٦- وقد سبق لوحدة التفتيش المشتركة تحليل الأهمية الحاسمة التي يكتسيها الاطلاع الحر لأغراض استيعاب البحوث، في سياق التحليل الذي أجرته لسياسات ممارسات النشر للمنظمات المشاركة فيها بالرجوع إلى خططها الاستراتيجية، وصادقت عليه بإجراء عديد من المقابلات الرئيسية. وعلى وجه الخصوص، ذهب أحد توصيات المجلس الاستشاري العلمي التابع للأمين العام، إلى وجوب إتاحة النتائج العلمية وتيسير سُبل الاطلاع عليها باعتبار أن صحة النتائج تنبني على مدى قوتها وإمكانية استنساخها[٤٠]. وقد جمّعت الآراء على نحو مكّن فريق الاستعراض من إبراز المنافع الموضحة فيما يلي، التي يمكن عزوها إلى إتاحة سبيل للاطلاع الحر على نتائج البحوث:

(أ) **تعزيز البحوث المتعددة التخصصات.** فسُبل الاطلاع الحر تتيح للمستعملين تحديد مواقع الأدبيات والبيانات المتأتية من تخصصات مختلفة؛ وتوحي بأسئلة وسياقات معرفية جديدة. ويمكن أن تؤدي النُهج والخلفيات البحثية المختلفة إلى التوصل إلى قضايا وحلول جديدة من خلال الإثراء المتبادل وقد تقلل أيضاً من التحيز في عمليات التحليل المنطقي والتصميم التجريبي. ويلاحظ المفتش أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنشأت سلسلة مراصد لتتبع الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية؛

(ب) **تقليل مخاطر ازدواجية الجهود البحثية.** فقد أشير إلى الحشو البحثي باعتباره مشكلة رئيسية على الصعيد الأكاديمي وعلى صعيد المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة. وحسبما لاحظ أحد المستجيبين من شاغلي الوظائف الرفيعة، توجد دائماً مقاومة لتبادل البيانات والمعلومات والمعارف فيما بين الشُعب داخل المنظمة ذاتها. ويتسبب ذلك في زيادة التكلفة التي تنجم عن انخراط الموظفين في العمل على قضايا بحثية مماثلة بل وفي بعض الأحيان متطابقة. وعوضاً عن ذلك، يمكن عن طريق إتاحة البحوث وسُبل الوصول الميسور للبيانات

(٤٠) اليونسكو، *مستقبل المشورة العلمية المقدمة إلى الأمم المتحدة: تقرير موجز إلى الأمين العام مقدم من المجلس الاستشاري العلمي* (باريس، ٢٠١٦).

تمكين الباحثين من إعادة استخدام معارف قائمة والبناء عليها، مما يسرّع من خطى الاستكشاف في اتجاهات جديدة؛

(ج) **حدوث تأثير إيجابي فيما يتعلق ببروز المنتجات البحثية**. فالتواصل الواسع النطاق يزيد فرص الاستخدام[٤١] ويمكّن من الاطلاع بيسر على المقالات المقتناة في مستودعات المعرفة أو على المجلات المتاحة للاطلاع العام. وبدورها، تصور الإحصاءات المتعلقة باستخدام المستودعات مستوى الاهتمام ومعدلات القراء، وتخدم في الوقت ذاته كمؤشر على التأثير. وعلى سبيل المثال، تمكّن البنك الدولي الذي تمت استشارته لأغراض إعداد التقرير الحالي، من الاستدلال عن طريق إحصاءات الوصول إلى مستودعات البيانات، على أن الاطلاع على هذه المستودعات يجري بمعدلات أكبر من الاطلاع على موجزات السياسات، وأن الاطلاع على موجزات السياسات يجري بمعدلات أكبر عادة عند مقارنته بالمنشورات المستفيضة. وبتصنيف البيانات المتعلقة بالموقع تمكّن فريق معني بتقييم الأثر من استنتاج أن الاطلاع على البيانات جرى على نحو غالب من جانب طلاب الجامعات في بلدان الشمال. ونتيجة لذلك، سعت المنظمة إلى تنقيح استراتيجيتها الاتصالية هادفة إلى بذل جهود اتصالية مضاعفة في بلدان الجنوب. وتضمن الاستعراض أيضاً إصدار نسخ أقصر للمنشورات الطويلة لتلبية احتياجات قرائها من خارج الأوساط الأكاديمية.

(د) **تعظيم استخدام التقدم الحاصل في التكنولوجيات الرقمية**. فتكنولوجيات التنقيب في النصوص والتنقيب في البيانات يمكن أن تسهم في تعظيم الاستخدام المتعدد للنواتج البحثية المهمة. وتستخرج هذه الأدوات المعلومات على نطاق ميادين بحثية متباينة وتخلق معارف جديدة. لكن اغتنام هذه الفرص تعوّق إن لم يكن سبيل الاطلاع على معظم الأدبيات موصولاً أمام الباحثين والممارسين[٤٢].

١٥٧- وتوفر ''مجموعات جامعة الأمم المتحدة'' أحد النماذج الدالة على اتباع ممارسة جيدة، حيث تضم سجلات للمقالات البحثية التي أنتجتها شبكة المعاهد التابعة لجامعة الأمم المتحدة[٤٣]. وفي عام ٢٠١٨، دشّن مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية مبادرة مكتب تقديم المساعدة التجارية العالمية، التي سعت المنظمات الثلاث من خلالها إلى زيادة شفافية معلومات التجارة وزيادة ميسورية الاطلاع عليها عن طريق بوابة مدمجة على الإنترنت. ويشكل هذا التعاون جزءاً من ائتلاف أوسع نطاقاً للمنظمات يضم أيضاً بيانات من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الجمارك العالمية والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية الأفريقي. ويتبوأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طليعة جهود انفتاح البيانات من خلال مبادرة شفافية المساعدة الدولية ومبادرات الإنجاز العالمي التي ينفذها. وأفادت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنها أوجدت بدائل للمنهجيات السائدة لكي توفر لدولها الأعضاء نطاقاً أوسع من الخيارات.

(٤١) اليونسكو (٢٠١٢)، المبادئ التوجيهية لسياسة تطوير سبل الاطلاع الحر وتعزيزها.

(٤٢) المرجع نفسه.

(٤٣) انظر العنوان الإلكتروني التالي: https://collections.unu.edu (بلغت ٧٧٢ ٥ سجلاً في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

١٥٨- ورغم وجود ممارسات جيدة وأشكال متعددة للتفاعل، يلاحظ المفتش استمرار الحاجة لاتخاذ مزيد من المبادرات، لأن محدودية سُبل الاطلاع على النتائج الداخلية للمنظمات أو المشتركة فيما بينها، تعرقل متابعة الابتكارات وينتج عنها زيادة و/أو مضاعفة تكاليف البحوث التي تموّل بموارد عامة.

١٥٩- ومن المُنتظر أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى زيادة التنسيق والاتساق والتناغم.

التوصية ٦

ينبغي أن ينظر الأمين العام للأمم المتحدة، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، في دعوة الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يضعوا حتى الآن سياسة شاملة للمنظومة بشأن الاطلاع الحر على البيانات، والبرمجيات الداعمة، والتبادل البحثي فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بأن يفعلوا ذلك.

١٦٠- وينبغي أن تتضمن السياسات، في جملة أمور، أحكاماً تقرر بوضوح حقوق إعادة استعمال المنشورات والبيانات. وينبغي أيضاً أن تتضمن خيارات الإيداع وخيارات الاستضافة، وروابط مع مراكز البحوث، في حالة وجود مورّدين من الخارج.

‘٢’ حفز الشراكات وتوسيع نطاق استيعاب البحوث في بلدان الجنوب

١٦١- تمثل قضية الاطلاع الميسور على المعرفة أهمية حاسمة في منظور خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ روحاً ونصاً، مع ما توليه من تأكيد لإمساك الحكومات بزمام الأمور. **ومن هنا تعدّ زيادة سُبل الوصول إلى البيانات وإمكانية استنساخها حاسمة في دعم المشاركة المجتمعية وإتاحة سبيل ميسّر أمام الباحثين والممارسين ومقرري السياسات من بلدان الجنوب**(٤٤). وقد أبرز المستجيبون قيمة تكثيف الجهود لإبرام شراكات فعالة مع مراكز البحوث في بلدان الجنوب ومدى ما يتصف به ذلك من إلحاح.

١٦٢- وتدعم هذه النتيجة أيضاً البيانات التي جمّعها الاستعراض الراهن، باعتبار أن بحوث الأمم المتحدة تُنتج وتتاح للاطلاع وتُستخدم حالياً بشكل غير متناسب من قبَل جامعات ومراكز للبحوث في بلدان الشمال. وتشير الأدلة إلى أن ٨١ في المائة من المراكز والمؤسسات الأكاديمية الخارجية التي تساهم في المنشورات الرئيسية هي من بلدان الشمال (انظر الشكل الرابع) وينطبق الأمر نفسه على ٦٥ في المائة من الشراكات البحثية للمؤسسات في الأجل الطويل (انظر الشكل الخامس). وحسبما لاحظ أحد مديري البحوث فأنه ”بدلاً من بناء قدرات الباحثين والمؤسسات في بلدان الجنوب والعمل معهم لتدعيم مساعيهم [لصياغة] حلول للتحديات التي تواجههم ... تعتمد الهيكلية البحثية للأمم المتحدة بشكل مهيمن على شراكات راسخة في بلدان الشمال“.

(٤٤) انظر، Jonathan P. Tennant and others, “The academic, economic and societal impacts of Open Access: an evidence-based review”, *F1000 Research*, vol. 5 (2016).

١٦٣- وأخيراً، وإن كان ذلك لا يقل أهمية عما سبق، يمكن أن يؤدي الاطلاع الحر أيضاً إلى تخفيف حدة التحديات والمعوقات التي تواجه الكيانات البحثية في بلدان الجنوب، عندما تعجز عن الوفاء بالتكاليف المتزايدة لاشتراكات المجلات والقيود المفروضة على تراخيص الناشرين، وهما قيدان يُستشهد بهما في أغلب الأحيان كعائق بوجه الابتكار.

الشكل الرابع

المساهمون من غير الأمم المتحدة في المنشورات في ١٨ من كيانات الأمم المتحدة المكلفة بولاية بحثية أساسية

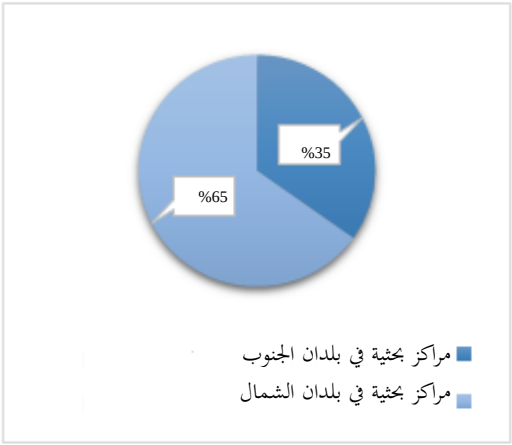

الشكل الخامس

الشركاء البحثيون المؤسسيون من غير كيانات الأمم المتحدة في الأجل الطويل في ٣٤ من كيانات الأمم المتحدة

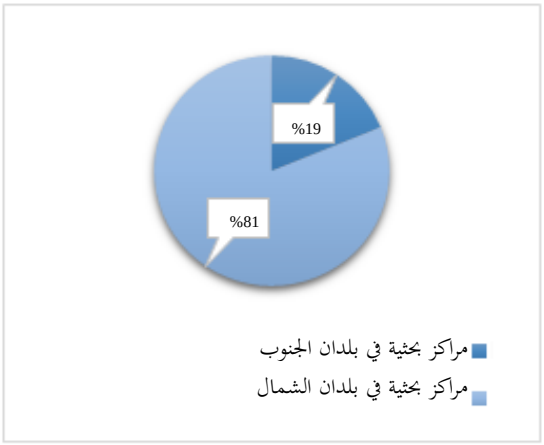

١٦٤- ويحيط المفتش علماً بالجهود التي تبذلها جامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لالتماس المعرفة العلمية من باحثين من بلدان الجنوب عن طريق دعوتهم إلى تقديم ورقات علمية. ويثني على المشروع المعنون ”الإحصاءات كمنفعة عامة“ الذي تنفذه شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ويستهدف توفير سبيل اطلاع مجاني على الإحصاءات العالمية، ويقوم بتوعية المستعملين بشأن أهمية الإحصاءات في صنع السياسات واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة، ومساعدة مكاتب الإحصاء الوطنية على تعزيز قدراتها في مجال جمع البيانات وتعميمها[٤٥]. ويثني المفتش أيضاً على المحاولة التي يبذلها مركز التجارة الدولية لإشراك باحثين من بلدان الجنوب على نحو منهجي عند بناء قواعد بيانات وطنية لمنشوره المعنون *”منظور القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم“*.

١٦٥- بيد أن فكرة تعزيز مؤسسات الأمم المتحدة لشراكاتها مع المعاهد من بلدان الجنوب نالت من المناقشات أكثر مما نالته من الفعل. فمسألة بناء القدرات لأغراض استيعاب بحوث السياسات مع بلدان الجنوب لم تحظ بمقاربة منظمة، وعجز الاستعراض عن الوقوف على تحليل شامل للقدرات القائمة والتحديد التبعي للأولويات البحثية الجغرافية والمواضيعية. وفي رأي المفتش، يحتاج وجود خطة بحثية تحويلية لأغراض التنمية المستدامة إلى صياغة أهداف أكثر تركيزاً

(٤٥) انظر، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، في العنوان الإلكتروني التالي: http://data.un.org/Host.aspx?Content=About.

واستهداف بناء القدرات على نحو أكثر تخصيصاً. ونظراً لغلبة الدور الذي تؤديه الحكومات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، باتت الحاجة حتمية إلى توسيع الأفق الجغرافي للشراكات البحثية.

١٦٦- ومن المُنتظر أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى زيادة أهمية البحوث وأثرها.

التوصية ٧

ينبغي أن يُجري الأمين العام للأمم المتحدة والرؤساء التنفيذيون للمؤسسات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، استعراضاً لمستوى مشاركة الباحثين من بلدان الجنوب وأن يعتمدوا سياسات وأطراً تحفّز على بناء القدرات فيما يتعلق بجميع أبعاد وظائف بحوث السياسات، بما فيها استيعاب البحوث على الصعيد الوطني، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة ومجالس الإدارات، على التوالي، بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.

سادساً- ربط الهجرة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الهجرة كدراسة حالة إفرادية

ألف- مقدمة

لماذا الهجرة؟

١٦٧- صادف المفتش في سياق إجراء الاستعراض أمثلة عديدة لاستخدام نتائج البحوث في صنع قرارات واتخاذ إجراءات تتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وفي ضوء التنوع البالغ في الطيف المواضيعي للنواتج البحثية المتعلقة بهذه الأهداف، جرى اختيار موضوع واحد - الهجرة - كمنظار مواضيعي يجري من خلاله تصوير النطاق المتعدد التخصصات لوظيفة بحوث السياسات ضمن الإطار الأعم لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٦٨- وتأكدت أهمية هذا الاختيار بدراسات أكاديمية قوية. فوفقاً لتحليل تناول السياق المتغير للتنمية منذ نشأة الأمم المتحدة، مثّلت الهجرة (والتنقل) أحد المحركات الرئيسية الخمسة الدافعة للتغيير[٤٦]. وقد ذهب مؤلفون آخرون إلى القول بإن المنظمات الدولية، مع غياب نظام عالمي للهجرة، يمكن أن تسهم في كفالة التوافق لحوكمة الهجرة في مناطق مختلفة من العالم[٤٧]. وبالرغم من أهمية المسألة، اتفق المراقبون على ملاحظة قلّة الدراسات المنهجية حول دور المنظمات الدولية، فضلاً عن وجود فجوات مستمرة في مجمل المعرفة الراهنة على نحو يتسبب في انعدام الدعم الموثوق لصنع القرار السياسي المتعلق بالهجرة. وأبرزت المائدة المستديرة التي عقدت في عام ٢٠١٦ حول تعزيز استيعاب الأمم المتحدة للبحوث المجال المواضيعي للهجرة ضمن مجالات أخرى، كموضوع يعكس بدوره الفجوات الحرجة القائمة من منظور الاحتياجات البحثية.

١٦٩- وقد سلّم تقرير فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنون ''تحقيق المستقبل الذي نبتغيه للجميع''[٤٨] بأن الهجرة تشكل أحد عوامل التمكين الأساسية للتنمية. وأسفر هذا التقرير عن إدراج الهجرة في الغاية ١٠-٧ من أهداف التنمية المستدامة التي دعت إلى ''تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحُسن الإدارة''.

١٧٠- وانطلاقاً من طابع الهجرة الشامل لعدة قطاعات، تقوم أيضاً صلة وثيقة بينها وبين غايات أخرى عديدة ضمن أهداف التنمية المستدامة منها، تطوير القوى العاملة في قطاع الصحة واستبقائها في البلدان النامية (الغاية ٣-ج)، والقضاء على الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للنساء (الغاية ٥-٢)، والقضاء على السخرة وإنهاء الرق (الغاية ٨-٧)؛ وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال (الغاية ٨-٨)، وخفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين

(٤٦) المحركات الأربعة الأخرى هي الاقتصاد السياسي والأمن والبيئة المادية والعلم والتكنولوجيا. انظر، Richard O'Brien, "Drivers of change for the UN's future role", in Stephen Browne and Thomas G. Weiss, eds., *Post-2015 UN Development: Making Change Happen?* (Abingdon, United Kingdom, Routledge, 2014).

(٤٧) انظر، Oleg Korneev, "International organizations as global migration governors: the World Bank in Central Asia", *Global Governance*, vol. 23, No. 3 (July–September 2017).

(٤٨) A/RES/66/288 - *المستقبل الذي نصبو إليه*، الفقرة ٨٨(د).

(الغاية ١٠-ج). ومؤدى ذلك أن جمع البيانات وتحليلها ينبغي أن تجريه أكثر من منظمة واحدة، أي من خلال التعاون المشترك بين الوكالات.

١٧١- ويتناول الاستعراض الهجرة باعتبارها أيضاً دراسة حالة إفرادية لعملية إنتاج البيانات والبحوث المتصلة بالهجرة واستغلالها وتعميمها وتقاسمها. ولأن الهجرة ظاهرة عالمية متعددة الوجوه ومتعددة المستويات، يمكن للاستنتاجات ذات الصلة أن تكون مفيدة، عن طريق الإسقاط والتفكيك، في تنوير البحوث اللازمة لمواضيع متشابكة أخرى.

المنهجية

١٧٢- طُلب إلى عدد من كيانات الأمم المتحدة التي صنّفت نفسها كمنظمات تُجري بحوثاً تتصل بالهجرة أو يتصل عملها بموضوع الهجرة أن ترد على استبيان صممته خصيصاً وحدة التفتيش المشتركة. وقد رد على هذا الاستبيان أربعة عشر كياناً[٤٩] بما فيها المنظمة الدولية للهجرة التي قدمت طوعاً رداً شاملاً ومفيداً مع أنها ليست إحدى المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة.

١٧٣- واستهدف الاستبيان تحديد أهمية الهجرة كموضوع على جداول الأعمال البحثية المحددة للمنظمات المعنية. وسعت أسئلته أيضاً إلى الوقوف على الدوافع والأسباب التي تكمن وراء إجراء بحوث عن الهجرة أو استخدامها، ومحور التركيز المواضيعي الذي أنجز البحث المتعلق بالهجرة في إطاره، والمنتجات البحثية الرئيسية المهمة للمنظمة، والأشكال القائمة للتعاون المشترك بين الوكالات فيما يتعلق بإنتاج البحوث واستخدام محصلاتها بما في ذلك وجود مستودعات معرفية على نطاق المنظومة في موضوع الهجرة.

باء- التأصيل السياقي لاستيعاب البحوث

١٧٤- لا توجد في مجال البحوث في النظرية أو التطبيق تعاريف أو معايير للنوعية مقبولة عموماً متاحة في شكل قياسي. وقد تعين إجراء تأصيل سياقي للممارسات القائمة. واستُخدم كمعيارين لهذا التحديد السياقي ملمحان رئيسيان لبحوث السياسات هما: (الموضوعي) الطابع المتعدد التخصصات للمجال، و(الذاتي) حتمية وجود التعاون البحثي المشترك بين الوكالات. ومن الجدير ملاحظة فرضية المفتش بإمكانية انطباق هذين المعيارين على مجالات أخرى محل اهتمام في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٥٠].

---

(٤٩) هي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من إجمالي المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كجزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ ولجنتان اقتصاديتان إقليميتان هما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛ ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية والأمم المتحدة ككيانين بحثيين مستقلين ذاتيا؛ والمنظمة الدولية للهجرة.

(٥٠) تمثلت المنهجية المستخدمة لتحليل دراسة الحالة الإفرادية في إجراء تكييف مبتكر للمفهوم الأكاديمي للنهج التعاوني المتعدد التخصصات، حيث جرى تصنيف عناصره على نحو يواءم طبيعة الاستعراض الراهن مع التركيز على بحوث السياسات في منظومة الأمم المتحدة باعتبارها مختلفة عن البحوث الأكاديمية الصرف. ويرد وصف للنموذج الأصلي في: Kery Facer and Kate Pahl, eds., *Valuing Interdisciplinary Collaborative Research: Beyond Impact* (Bristol, United Kingdom, Policy Press, 2017).

١٧٥- ولأغراض السياق المحدد للاستعراض الحالي، وبغية موالفة المعلومات التي جرى جمعها عن طريق الاستبيان المتعلق بالهجرة، وُضع المعياران ضمن السياق على النحو التالي:

(أ) البحث المتعدد التخصصات، ومؤداه أن الهجرة لا تمس فحسب الولاية المواضيعية لبعض الوكالات، كالمنظمة الدولية للهجرة، بل تتجاوزها أيضاً إلى المس بشواغل وأنشطة متعددة الوجوه لمنظمات أخرى في الأمم المتحدة؛

(ب) البحث التعاوني، ومؤداه وجود التصميم المشترك والإنتاج المشترك والاستخدام المشترك، أو على الأقل وجود عملية منهجية تشاورية ذات طابع مؤسسي فيما بين الوكالات.

البحوث المتعددة التخصصات

١٧٦- تؤكد المعلومات المجمعة من ١٤ كياناً الفرضية التي تربط الهجرة وتأثيرها بمجالات أخرى محل اهتمام على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد اختار المفتش تنظيم المجالات المواضيعية المتعلقة بالهجرة في ست مجموعات على النحو التالي:

(أ) الاقتصادية: وتشمل البحوث المتعلقة بقضايا مثل تنقل البشر والتنمية، وأثر الاستثمارات المباشرة وتحويلات المغتربين، وهجرة العمالة، وريادة الأعمال والهجرة والتحول الهيكلي، وأثر الهجرة على المعاشات الريفية والزراعية، التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وجامعة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة؛

(ب) الاجتماعية: وتشمل العمل اللائق، والعمالة، وأوجه الترابط الريفي - الحضري، والأمن الغذائي، والهجرة والشباب، والهجرة والصحة، والقدرة على استيعاب العمالة، وسوء تمثيل المهاجرين في المجتمع، والأبعاد الاجتماعية الأخرى التي كانت موضوعاً للبحوث في منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأغذية العالمي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وجامعة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة؛

(ج) البيئية: وتشمل أثر تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية على الهجرة الذي جرى تناوله بالدراسة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وجامعة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة؛

(د) حقوق الإنسان: وتشمل البحوث المتعلقة بعواقب الهجرة على حقوق الإنسان التي أجريت في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة

لبحوث التنمية الاجتماعية وجامعة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، مع تركيز محدد على الاتجار بالبشر والعنف ضد المرأة؛

(هـ) السلم والأمن: وتشمل العلاقة بين النزاعات والأزمات المزمنة والهجرة، المدرجة في الخطط البحثية لبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجامعة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة؛

(و) الحوكمة: وتشمل الدراسات والتقارير المتعلقة بحوكمة الهجرة وقوانين وسياسات الهجرة والحماية القانونية والهجرة غير النظامية والحوكمة المتجاوبة مع الاعتبارات الجنسانية، التي أنتجها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة العمل الدولية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وجامعة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة.

١٧٧- وهذا المشهد المواضيعي للبحوث المتعلقة بالهجرة على النحو المفصل أعلاه، أبعد عن أن يكون مشهداً حصرياً. لكنه يمثل مع ذلك عينة لما رأت الكيانات المستجيبة أنه يعكس صورة لوضع تمثيلي ومواضيعي أرحب، كما أنه يتيح استخلاص عدة استنتاجات كما يلي:

(أ) أن الهجرة، مثلها مثل التحديات العالمية الأخرى، ظاهرة متشابكة يتوقف فهمها على إجراء بحوث في مجالات الخبرة الفنية لعدة مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة، وفقاً لمنظورات مختلفة وأغراض متنوعة. وربما يؤدي ذلك إلى تلاقي في الاتجاه أو إلى ازدواجية في الجهود إن أجريت البحوث بمعزل عما حولها وافتقرت إلى تأصيل سياقي واعي على نطاق شامل للمنظومة؛

(ب) أن المجالات التي تعبر عن اهتمام مشترك، كالهجرة والتنمية، وتغيّر المناخ والهجرة، وحقوق الإنسان للمهاجرين، تغنم بشكل أفضل إن تناولتها بحوث مشتركة التصميم ومشتركة الإنتاج ومشتركة الاستخدام، وهو ما يمكن أن يسهم في تعزيز الاتساق والمرجعية وكفاءة استخدام الموارد. وربما استدعى ذلك مواءمة الاتجاهات وكفالة تآزر الجهود؛

(ج) أنه يلزم وضع ضمانات لتحاشي الازدواجية أو حوافز لتحقيق الاتساق والانسجام من أجل تحقيق استيعاب أكثر كفاءة للتحليلات والاستنتاجات التي تحتوي عليها الدراسات البحثية المختلفة في موضوع الهجرة وأثرها على صنع القرار، لأن أبعاد الهجرة نفسها تتناولها منظمات مختلفة عبر مناظير تخصصية مختلفة.

١٧٨- وأظهرت الأمثلة التي قدمها المجيبون على الاستبيان أن بعض المنشورات والدراسات أنتج بالتعاون مع منظمات مهتمة أخرى أو بالتشاور معها، بينما لا ينطبق ذلك على بعضها الآخر. وربما أدى ذلك إلى تجزؤ البحوث أو إعادة إنتاج بحوث موجودة بالفعل في المنظومة وهو ما يرتب بالتبعية قلة كفاءة استخدام الموارد البشرية والمالية. ولهذا السبب، تصبح الحاجة إلى البحوث التعاونية على درجة فائقة الأهمية.

البحوث التعاونية

١٧٩- بالاستناد إلى نفس الاستبيان الذي جرى تفصيله حسب الحاجة ووُجه إلى المنظمات التي أجرت بحوثاً في موضوع الهجرة أو اتصل عملها بالموضوع نفسه، سعى المفتش إلى رسم صورة لنمط البحث التعاوني المشترك بين الوكالات. واعتمد تحديد نطاق هذا التعاون على الإجابات التي قُدمت على سؤال محدد استفسر عن مشاركة المنظمة في أي شكل من أشكال التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى قبل استهلال العملية البحثية وفي أثنائها وبعدها. وليست الصورة المرسومة لهذه المشاركة شاملة، لكنها تعرض عيّنة لمثل هذا التفاعل.

١٨٠- ويوجز الجدول ٣ أدناه النماذج المتاحة للبحوث التعاونية المشتركة بين الوكالات البالغ عددها ١٥ نموذجاً، أما الشكل السابع فيصور العلاقات القائمة بين المعدّين المشاركين.

الجدول ٣

عينات لأوجه التعاون المشترك بين الوكالات في المشاريع البحثية المتعلقة بالهجرة

المشاريع	*المنظمات المتعاونة*
إدارة بيانات اللاجئين	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
الرعاية المشتركة لمؤشر هدف التنمية ١٠-٧-٢ بشأن البلدان التي تنفذ سياسات للهجرة تتسم بحُسن الإدارة	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، المنظمة الدولية للهجرة
تقرير عام ٢٠١٨ المعنون ''الهجرة والتحول الهيكلي''	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، المنظمة الدولية للهجرة
أثر الاستثمار الأجنبي المباشر للمغتربين في تونس	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمة الدولية للهجرة
ست دراسات حالة إفرادية قطرية بشأن توسيع سُبل الوصول إلى الفرص الاقتصادية أمام اللاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة العمل الدولية، برنامج الأغذية العالمي
تقرير بشأن العنف ضد العاملات المهاجرات	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
دراسة معنونة ''في جذور النزوح: الأمن الغذائي والنزاع والهجرة الدولية''	برنامج الأغذية العالمي، المنظمة الدولية للهجرة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)
تحليل مشترك للبيانات المتعلقة بمبادرة ''نبض الهجرة''	برنامج الأغذية العالمي، المنظمة الدولية للهجرة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، البنك الدولي
الهجرة وحرية التنقل والاندماج الإقليمي (٢٠١٧)	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، جامعة الأمم المتحدة

المشاريع	*المنظمات المتعاونة*
التقرير العالمي لرصد التعليم لعام ٢٠١٩: الهجرة والتشرد والتعليم: بناء الجسور لا الجدران	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، المنظمة الدولية للهجرة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
الدراسة المعنونة ''كسر الجمود''	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمة الدولية للهجرة
مناقشة مبدئية بشأن الدفع قُدماً بالمشاريع المتعلقة بالهجرة	معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، المنظمة الدولية للهجرة
مبادرة مشاريعية بشأن حوكمة وسياسات الهجرة في بلدان الجنوب	جامعة الأمم المتحدة – المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)
بحث بشأن الهجرة والتشرد في سياق تغير المناخ	جامعة الأمم المتحدة – معهد البيئة والأمن البشري، المنظمة الدولية للهجرة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المساهمات الجماعية في النتائج البحثية للمجموعة العالمية المعنية بالهجرة	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، جامعة الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة، (المجموعة العالمية المعنية بالهجرة)[٥١]

(٥١) أُبقي على المجموعة العالمية المعنية بالهجرة في التحليل ليس بوصفها كيانا في حد ذاتها، إنما باعتبارها نقطة التقاء لبعض أوجه التعاون المشترك بين الوكالات.

الشكل السادس

أوجه التعاون المشترك بين الوكالات في بحوث الهجرة

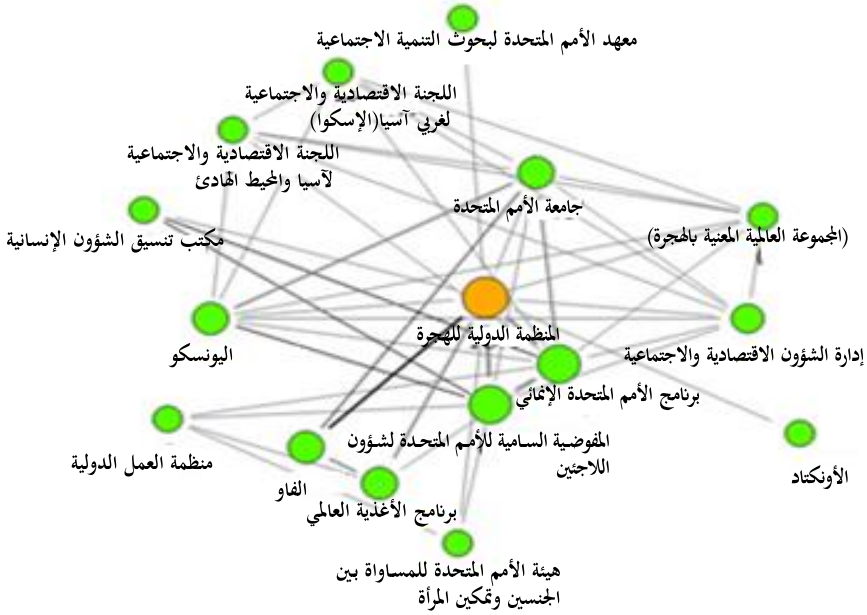

١٨١- ورغم المحدودية التي قد تكون عليها عينة الحالات السالفة، إلا أنها أتاحت للمفتش عندما دعمها بمعلومات مستخرجة من المقابلات ملاحظة ما يلي:

(أ) أن التعاون البحثي يعكس على وجه الإجمال ضرورة إضافة منظور متعدد التخصصات للأنشطة البحثية؛

(ب) أن خطة التعاون جاءت نتيجة لمبادرات مستقلة واحتياجات محددة، على أساس كل حالة على حدة، أكثر منها نتيجة لعملية تعاون منهجي تحمل سمات من قبيل وضع الخطط بطريقة مشتركة وتقاسم المعارف والتصميم المشترك والإنتاج المشترك للبحوث بالارتكاز إلى الولايات والخبرات الفنية المحددة للمنظمات المهتمة؛

(ج) أنه رغم وجود مشاريع مختلفة لا تتلاقى معاً بالضرورة، ثمة ثلاثة موجهات توحي باتجاه بازغ نحو الأخذ بعملية أكثر منهجية للتعاون البحثي هي:

- حضور المنظمة الدولية للهجرة كشريك متخصص في معظم وجوه التعاون المحددة؛
- الدور الذي تؤديه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمنظمة الدولية للهجرة كمشاركيْن في رعاية المؤشر ١٠-٧-٢ لهدف التنمية المستدامة المعني بسياسات الهجرة، وهو ما يدلل على وجود خيار صوب اتباع نهج أكثر منهجية مدفوع بالطلب في مجال بحوث السياسات؛
- اللجوء إلى الاستعانة بفريق، مما يتيح التأمل والعمل وتعزيز التناسق على أساس جماعي.

١٨٢- ومن المُنتظر أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز التنسيق والتماسك والفعالية.

التوصية ٨

ينبغي أن يقوم الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة بتوجيه الوحدات ذات الصلة لتقييم خيارات التعاون المشترك بين الوكالات، على أساس المصالح المتلاقية والاختصاصات المحددة، في مجال صنع القرار المتعلق بالمشاريع البحثية المتصلة بالهجرة، بحلول نهاية عام ٢٠١٩.

جيم- نحو تكريس التناسق على نطاق المنظومة

المجموعة المعنية بالهجرة العالمية

١٨٣- أنشئت المجموعة المعنية بالهجرة العالمية في عام ٢٠٠٦ كمجموعة وكالات رفيعة المستوى مشتركة بين المؤسسات المنخرطة في الأنشطة المتصلة بالهجرة، وأنيطت في جملة أمور بمهمة التشجيع على اتباع نُهج إزاء قضية الهجرة الدولية يُكفل فيها قدر أكبر من التناسق والشمول وحُسن التنسيق. وتَمثَل أحد الأولويات الرئيسية للمجموعة في تبادل النتائج وتجميع الجهود فيما يتعلق بالبحوث وجمع البيانات وتحليلها. وتضمنت خطة العمل المتعددة السنوات للمجموعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ فصلاً عن البيانات والبحوث التزمت بموجبه بتنسيق وتوجيه جمع وتحليل البيانات المتصلة بالهجرة المتأتية من جميع المصادر، بما في ذلك تدعيم قاعدة الأدلة المتصلة بأزمات الهجرة.

١٨٤- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، استعيض عن المجموعة المعنية بالهجرة العالمية بشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة التي تؤكد بدورها التزامها بدعم تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ومتابعته واستعراضه. وأحد أهداف الشبكة هو العمل كمصدر للأفكار والبيانات والمعلومات والتحليلات التي يمكن التعويل عليها في مجال الهجرة.

١٨٥- ويشهد التطور الحاصل في المشهد المؤسسي المعني بالهجرة على أهمية جمع الموارد المبعثرة على نحو يتيح لصناع القرار، بمن في ذلك صناع القرار في الدول الأعضاء، أساساً يبنون عليه إجراءاتهم وقراراتهم ركيزته المعارف المبنية على الأدلة المكينة والمتقاسمة والمقبولة على نطاق واسع.

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

١٨٦- في أعقاب صدور إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين[٥٢]، أطلقت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٨٠/٧١ المعنون ''طرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية''، عملية للمفاوضات الحكومية الدولية تهدف إلى التوصل إلى اتفاق عالمي للهجرة.

١٨٧- ومن منظور التقرير الراهن، تتضمن إمكانات التعاون المشترك بين الوكالات وتنسيق القضايا المتصلة بأهداف التنمية المستدامة عنصرين جوهريين اشتمل عليهما القرار ٢٨٠/٧١ يتعين تسليط الضوء عليهما وهما:

(٥٢) الأمم المتحدة، الجمعية العامة (٢٠١٦)، *إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين*، A/RES/73/1.

(أ) الاعتراف الصريح بضرورة تعزيز التنسيق والحاجة إلى وجود ''إطار للتعاون الدولي الشامل بشأن المهاجرين والحراك البشري'' يتعامل مع ''جميع جوانب الهجرة، بما فيها الجوانب الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بحقوق الإنسان وغير ذلك من الجوانب''؛

(ب) التحديد البيّن لإحدى المنظمات باعتبارها ''الوكالة العالمية الرائدة في مجال الهجرة''.

١٨٨- وقد دعا القرار المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، باعتبارها الحائزة لخبرات جماعية، والمنظمة الدولية للهجرة، باعتبارها الوكالة الرائدة إلى الإسهام في العملية التحضيرية. وأفضت عملية المفاوضات الحكومية الدولية إلى نتيجة متفق عليها، اعتُمدت في المغرب في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ باعتبارها ''الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية''. وتمثل أحد التدابير المنصوص عليها لوضع الخطة موضع التنفيذ في إنشاء شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة لتحل محل المجموعة العالمية المعنية بالهجرة.

١٨٩- ولئن كان استنساخ العملية المفضية إلى اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بحذافيرها غير ممكن، يثمّن المفتش التطورات الحاصلة في مجال صنع القرار والبحوث والإجراءات المتصلة بالهجرة، التي أفضت إلى تعزيز التناسق على نطاق المنظومة ويرى فيها ممارسة جيدة يمكن تكرارها، مع إجراء التغييرات اللازمة، في حالة مواضيع أخرى شاملة للقطاعات ضمن أهداف التنمية المستدامة.

العنصر المتعلق ببحوث السياسات

١٩٠- ينطوي الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية المبرم حديثاً على أحكام تتعلق بالبحوث. وحسبما ورد في نص الاتفاق فإنه جاء ''نتاجاً لاستعراض غير مسبوق للأدلة والبيانات التي جُمعت خلال عملية مفتوحة وشفافة وشاملة''. ويسلم الاتفاق بالحاجة إلى بذل جهود من أجل ''تعزيز معرفتنا بالهجرة وتحليلنا لها''، ويتخذ كهدف رئيسي أولي له ''جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنّفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة''. وتناط بالمنظمة الدولية للهجرة على الخصوص، بوصفها الوكالة الرائدة، وظيفة محددة في مجال بحوث سياسات الهجرة.

١٩١- وعلى وجه الخصوص أيضاً، يشدد الاتفاق بشكل مفيد تماماً على المساهمات التي تقدمها الأوساط الأكاديمية عن طريق تشجيع الدول على توسيع الخيارات أمام الحراك الأكاديمي، بما في ذلك باستخدام اتفاقات تيسر التبادل والفرص البحثية الدولية الأخرى.

المسألة المتعلقة بالمستودعات

١٩٢- كان أحد الأسئلة المثارة لأغراض دراسة الحالة الإفرادية هو ''هل مؤسستكم مدركة لوجود أي مستودع لبحوث الهجرة في منظومة الأمم المتحدة يتيسر على جميع مؤسسات الأمم المتحدة المهتمة الاطلاع عليه؟''. ورغم الوضوح الذي بدا على الردود الفردية إلا أنها عكست وضعية محيّرة عندما جرى النظر إليها مجتمعة وأعطت صورة أشد التباسا.

١٩٣- ومن أصل الردود التي بلغ إجماليها ١٤ رداً، ذكر ٣ ردود بشكل بيّن، وألمع ردان إلى عدم علمها بوجود مثل هذه المستودعات. وأشار التسعة المتبقون إلى مستودعات مختلفة، لكنها

لم تكن قَطْ نفس المستودعات. وكانت المستودعات المشار إليها على نحو أشيع هي قواعد بيانات المنظمة الدولية للهجرة والمجموعة العالمية المعنية بالهجرة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وأعطت جامعة الأمم المتحدة الرد الأشمل، وهو أمر لم يثر الدهشة باعتبارها الجهة التي أعدت خلاصة البحوث والنواتج التحليلية ذات المنحى السياساتي التي أصدرتها المجموعة العالمية المعنية بالهجرة.

١٩٤- ومن هذا المنظور، يرحب المفتش بإدراج عنصر رئيسي ضمن إطار تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، يرمي إلى تعزيز استيعاب بحوث السياسات، كإنشاء منصة عالمية للمعارف تُستخدم كمستودع للأدلة والممارسات والمبادرات القائمة، وإنشاء شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة لضمان توافر الدعم الفعال والمنسق على نطاق المنظومة.

١٩٥- وفي ذات الوقت، يشاطر المفتش الرأي الذي أعرب عنه عدد من المحاورين، وبالأخص من المنظمة الدولية للهجرة، الذين رأوا أن وجود مستودع واحد لا يمثل في حد ذاته بلسماً شافياً لتيسير سُبل الاطلاع في ضوء الزيادة الكبيرة في كم البحوث والتحليلات المنتجة في السنوات الأخيرة بشأن مختلف جوانب الهجرة. وجدير بالملاحظة كذلك الاتجاه السائد نحو النشر الإلكتروني للدراسات البحثية الأكاديمية وغير الأكاديمية المتصلة بالهجرة. بيد أن العثور على أكثر الأدوات كفاءة لاستيعاب البحوث القائمة ومعالجتها أمر ضروري، سواء كانت المنتجات البحثية مستضافة في مستودعات مركزية أو موزعة على عدة مستودعات.

١٩٦- ومن المُنتظر أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى زيادة التعاون والفعالية.

التوصية ٩

ينبغي أن تتخذ مجالس إدارات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إجراءات لضمان القيام، بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتعاون المشترك بين الوكالات، بما في ذلك عن طريق إنشاء منصة عالمية للمعارف والبيانات وتيسير التبادل الأكاديمي، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

سابعاً- مواجهة التحديات

١٩٧- تناول التقرير الراهن حتى الآن الآليات والعمليات البحثية الداخلية وسُبل استخدامها في منظومة الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة عند هذا المنعطف إلى أن نقطة انطلاق الاستعراض الحالي جاءت في نيسان/أبريل ٢٠١٦ مع انعقاد المائدة المستديرة التي شارك في تنظيمها كل من جامعة الأمم المتحدة ومعهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية، بمشاركة ممثلين كبار من وحدات البحوث والسياسات في الأمم المتحدة وأكاديميين وباحثين من خارج المنظومة. وتحدد الموضوع الرئيسي للمائدة المستديرة في تناول العلاقة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الخارجي للأوساط الأكاديمية ومعاهد البحوث ومراكز الفكر المهتمة بالمواضيع التي تتعامل معها الأمم المتحدة، وبالأخص في مضمار أهداف التنمية المستدامة.

١٩٨- وحددت المائدة المستديرة بعض التحديات الحرجة المتصلة بكفاءة استخدام بحوث السياسات التي تُنتج في الجامعات والمعاهد البحثية المتخصصة، ولا سيما ما يلي:

(أ) وجود مثبّطات أمام قيام التعاون الوثيق في الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية على حد سواء، وبالذات عدم كفاية المكافأة على بحوث السياسات من جهة التقدم المهني، والقيود السياسية والبيروقراطية والزمنية التي تعوق الانخراط في البحوث أو المشاركة فيها؛

(ب) المصاعب التي يواجهها الباحثون في سلك دروب البيروقراطية والتعامل مع مقتضيات السياسة في الأمم المتحدة؛ والتغلب على قيود السِريّة التي تفرضها المنظمة؛

(ج) عدم وجود آلية إرشادية في الأمم المتحدة يمكن أن تبلّغ عن احتياجاتها البحثية للمجتمع الأكاديمي؛

(د) عدم كفاية نظم إدارة المعرفة داخل الأمم المتحدة لتوجيه الموظفين إلى البحوث الداخلية والخارجية المهمة[٥٣].

١٩٩- وباتخاذ الاستنتاجات المبيّنة أعلاه نقطة للانطلاق، التمس استعراض وحدة التفتيش المشتركة البيانات والمعلومات والآراء وحلل التحديات المتعلقة بالوظائف البحثية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، متوسلاً في ذلك إجراء تحليل شامل للردود على الاستبيان وإعداد مسح يختص بالمجتمع الأكاديمي والبحثي، فضلاً عن إجراء تحليل مقارن للوثائق الداعمة والتقييمات والمسوح السابقة المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٢٠٠- وسلّط المفتش الضوء على الملاحظات والنتائج المبيّنة أدناه المتصلة بما يلي:

(أ) التحديات الداخلية المتعلقة باستيعاب بحوث السياسات؛

(ب) التحديات الخارجية على النحو المحدد في المسح الأكاديمي؛

(ج) التحديات المتعلقة بالتفاعل بين العلوم والسياسات.

(٥٣) جامعة الأمم المتحدة ''تعزيز استيعاب البحوث على صعيد الأمم المتحدة: تقرير المؤتمر''، ٢٠١٦.

ألف- التحديات الداخلية المتعلقة باستيعاب بحوث السياسات

٢٠١- يتوقف استيعاب الأدلة القائمة على البحوث في عملية تقرير السياسات على عدة عوامل. وبالمستطاع تجميع هذه العوامل كما يلي: الاجتماعية - السياسية (الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعمليات التغيير الثقافي والتنظيمي)، والشبكات (العلاقات بين المجتمعات السياساتية والبحثية، والشبكات، ومنصات المعرفة، والتنافس على الأموال)، والأدلة (صحتها وموثوقيتها والدرجة التي تتحدى بها القواعد والمعارف الراسخة، وتقاسم المعرفة)[٥٤].

٢٠٢- وبنقله إلى سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يتعين أن يتأسس الاستيعاب الكفؤ للبحوث على العوامل السياقية التالية:

(أ) الاجتماعية - الاقتصادية: فخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عالمية وتسعى إلى إقامة توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بأسلوب متكامل غير قابل للتجزؤ. وتعكس الخطة الإرادة المشتركة لجميع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين. ويستتبع ذلك ضرورة أن تحرص مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في بحوث السياسات التي تضطلع بها وتيسرها وتحفز عليها، على الابتعاد عن عمل ذلك في كوات ضيّقة، إنما بطريقة متعددة التخصصات ومتضافرة ومتآزرة؛

(ب) الشبكات البحثية: يحتاج تنسيق السياسات وكفالة تجانسها، على نحو ما طلبه الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، دعم الشراكات البحثية التي تثمّن المعرفة المتعددة أصحاب المصالح، والخبرة الفنية والقدرة على الابتكار. ويؤدي وضع بحوث السياسات في خدمة أهداف التنمية المستدامة إلى فتح الصوامع وتحطيمها على الصعيد العالمي أو على الصعيد الوطني. ولا بد أن تكون مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من ثم أكثر انفتاحاً من أي وقت مضى وبشكل أكثر منهجية وكفاءة، على البحوث المنتجة في الجامعات ومراكز البحوث ومراكز الفكر؛

(ج) الأدلة: يمثل الرصد والمُساءَلة وضرورة صياغة مقاييس للتقدم المحرز على صعيد التنمية المستدامة، عناصر رئيسية في صنع القرار وعملية التنفيذ المتعلقين بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتعين أن تصيغ بحوث السياسات أيضاً أساليب لمتابعة وقياس الأثر الذي ينجم عن منتجاتها.

(٥٤) انظر على سبيل المثال، Paul Cairney, *The Politics of Evidenced-Based Policy Making* (London, Palgrave Macmillan, 2016); and Stuart Shapiro, *Analysis and Public Policy: Successes, Failures and Directions for Reform* (Cheltenham, United Kingdom, Edward Elgar Publishing, 2016).

الشكل السابع

العوامل السياقية لاستيعاب البحوث المتصلة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢٠٣- وبأخذ جميع العناصر السابقة في الحسبان، **يرى المفتش أن الخطوة الأولى لصياغة نهج سياقي يفضي إلى زيادة كفاءة الاستيعاب، هي قيام جميع وحدات البحوث في الأمم المتحدة بالعمل كشبكة بحوث على نطاق المنظومة، بالاهتداء بعدد محدود من المبادئ التوجيهية وطرائق العمل الإرشادية المتعلقة بالاتصال والتعاون، بما يشمل طرق التفاعل مع الكيانات البحثية الأخرى من غير كيانات الأمم المتحدة**. بيد أن الاستعراض وقف على عدد من التحديات القائمة تحول دون اتباع مثل هذا النهج الكلي والتعاوني، بالرغم من وقوفه أيضاً على ممارسات جيدة معزولة.

(أ) تحسين حصر الاستيعاب ورصده

٢٠٤- سلطت غالبية المنظمات التي استشيرت في سياق الاستعراض الضوء على عدم ملاءمة أطر الرصد القائمة في مجال استيعاب بحوث السياسات للقيام على النحو الأمثل بإجراء حصر وافٍ لاستخدام المنتجات البحثية وأهميتها. وعادة ما يقتصر الرصد على مرحلة نهاية مشروع/منشور يتعلق بمنتج بحثي محدد، ويعتمد بشكل مكثف على التنزيلات، وفي أحسن الأحوال، على قياسات الاقتباسات. وواقع الحال، ومثلما الأمر بالنسبة للأعمال الأكاديمية الصرف، يمثل استخدام قياسات تكرارية الاقتباسات نهجاً سهل التتبع ويمكن أن يتيح فهماً أولياً للطلب على المنتج محل النظر. ومع ذلك، لا يمكن للقياسات الكمية أن تحصر بشكل وافٍ القيمة والاستخدام الفعليين للمنتج البحثي من جانب جمهور مختلف. وحسبما لاحظت إحدى المنظمات المنوطة بولاية بحثية أساسية "يميل الدليل [المتعلق بالاستيعاب] إلى أن يكون ظرفياً وسردياً، كأن يحدث عن طريق المراسلات والمؤتمرات والمناقشات مع الأطراف ذات الصلة".

٢٠٥- ويسلّم المفتش بأن العمليات السياساتية نادراً ما تكون طولانية أو نظامية. كما أنها تتشكل في أغلب الأحيان بعوامل متفاعلة وديناميات للقوى عديدة. ولا بد من التنبه دائماً في أي تقييم يتناول قدرة استيعاب البحوث للمسالك الغامضة والمتنوعة وغير المتوقعة التي يمكن أن ترتشح بها نتائج البحوث إلى ساحات صنع القرار على مدار الوقت(٥٥). ولا بد أن يجري دائماً معارضة نتائج البحوث ومناقشتها واختبارها على نحو متكرر قبل التوصل إلى توافق حول توصيات بشأن وضع سياسات وممارستها. أما القيام ببساطة بالإيماء إلى النتائج أمام صنّاع القرار وتوقّع قيامهم بالعمل بموجبها، فلن يصادف إلا حظاً قليلاً من النجاح.

٢٠٦- وعلى سبيل المثال، تتتبّع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، عدد الطلبات التي ترد من الدول الأعضاء كمتابعة لعملها المعياري، وتقطع عادة خطوة متقدمة أخرى وتجري تقييماً لعدد الطلبات التي ترد إليها قياساً إلى عدد الطلبات التي تعمل عليها مؤسساتها حتى يكون بمقدورها تتبّع الاستيعاب والأثر. **ويلاحظ المفتش هذه الممارسات ويدعو مديري البحوث على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى القيام، ضمن الأطر الزمنية التي يرونها ملائمة، بصياغة مؤشرات من أجل الارتقاء بتقييم عملية الاستيعاب.**

٢٠٧- وقد شددت منظمات كثيرة على قلة المتاح من الموظفين والموارد اللازمين للانخراط المستمر والمنهجي مع أصحاب المصلحة على مدى العملية البحثية. وواقع الأمر، أن هذا الانخراط لا بد أن يبدأ في مرحلة أبكر بكثير في دورة العملية البحثية، وأن يجري صوغ حوافز تكفل اطراد التفاعل مع الجمهور الرئيسي بغية المصادقة على أولويات البحث واستيعاب نتائجه. ويسلم المفتش بأن هذه الجهود مُستهلِكة للوقت وكثيفة العمالة. لكن قلة الموارد لأغراض الدعوة في مجال السياسات، والضغوط الدافعة إلى إنتاج عدد مفرط من التقارير عادةً ضمن ميزانيات محدودة، يكون مآلها التركيز على استكمال المنشور في الوقت المحدد له. وبشكل غير مقصود، تدفع موارد رصد الاستيعاب والأثر في الأجل الطويل إلى خارج دائرة الاهتمام. وقد أشير في المقابلات إلى أنه حتى في الأماكن التي تخصص فيها الموارد والموظفين ينتهي الأمر إلى توجيههم لأداء الاستعراضات قصيرة الأجل. وحسبما لاحظت إحدى المنظمات فأن ''أحمال العمل الثقال وتعدد المنشورات يضع أعباءً ضخمة على وقت الموظفين ويخلق عقبات أمام القدرة على رصد التقدم والأثر في فرادى الدول الأعضاء''.

٢٠٨- وبينما تعمل المنظمات بشكل كافٍ تماماً في تقديم التقارير عن الأنشطة والنواتج، ثمة حاجة لأن يجري في جميع جوانب الرصد والتقييم تعزيز التوجّه نحو تحقيق النتائج. وتتضمن السُبل التي يمكن طرقها في المستقبل، في جملة أشياء أخرى، تكثيف الجهود وإقرانها بالموارد المكافئة من أجل ترجمة الرسائل الرئيسية في مجال السياسات إلى مشاريع تجريبية أو تطبيقات في البرامج الجارية؛ وإجراء تقييمات متابعة بعد انقضاء فترات زمنية معقولة من أجل فهم الاستيعاب الفعلي عقب التغطية الإعلامية الأولية؛ وإشراك أصحاب المصلحة المحليين والمؤسسات العامة والمجتمع المدني في تعميم التوصيات؛ وشن حملات لوسائل التواصل الاجتماعي من أجل زيادة الفعالية.

(٥٥) انظر، Sophie Sutcliffe and Julius Court, *A Toolkit for Progressive Policymakers in Developing Countries* (London, Overseas Development Institute, 2006).

(ب) تقليل الازدواجية والتجزؤ في الجهود البحثية

٢٠٩- يحتاج تصميم الإطار الاستراتيجي العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ووضعه موضع التنفيذ أن تتبوأ منظمات الأمم المتحدة منزلة القيادة في المجالات المعرفية الحساسة والتفكير الإنمائي، وأن تغيّر صورتها على نحو يقلل التداخل والتجزؤ، وتسعى إلى تحقيق رؤية متجانسة للتنمية المستدامة على الصُعد الوطني والإقليمي والعالمي[٥٦]. ويتطلب الطابع المتداخل لأهداف التنمية المستدامة توجيه الجهود البحثية نحو فهم جميع محركات التفاعل وتحليلها، وتحديد السياسات القائمة على الأدلة التي يمكن أن تستجيب لأكثر من قضية واحدة في المرة الواحدة.

٢١٠- وقد أشار التقرير بوضوح إلى تجزؤ وازدواجية الجهود والموارد البحثية داخل المنظمات وفيما بينها. ويتفاقم هذا الوضع في المنظمات ذات الطابع اللامركزي التي تفتقر إلى استراتيجية بحثية منسقة/هيئة بحثية على مستوى الإدارات. ويقوّض التجزؤ الشفافية ويخلق مخاطر ازدواجية الجهود البحثية. وقد أشارت عدة منظمات إلى حاجتها لاتباع طريقة أكثر تنسيقاً وشفافية في التماس نتائج البحوث لأغراض إعمال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. واقترحت إنشاء مجموعات وظيفية من الباحثين أو الكيانات البحثية، وصياغة نتائج تعاونية شاملة لعدة قطاعات تتعلق ببعض أهداف التنمية المستدامة. وقُدّم أيضاً تصور للإمكانات التي تنطوي عليها مثل هذه الجهود التعاونية في دراسة الحالة الإفرادية المتعلقة بالهجرة (انظر الفرع سادساً).

٢١١- وأمكن لفريق الاستعراض تحديد بعض الجهود الجنينية الأخرى ترمي إلى إنشاء ''مراكز بحثية'' مواضيعية و''ائتلافات استراتيجية'' (مجتمعات افتراضية للممارسة، أفرقة للمشورة العلمية، فرق عمل مشتركة بين الوكالات وما إليها) تتصدى لفجوات أو تحديات بحثية محددة. **ويرحب المفتش بهذه المبادرات، ويلاحظ أن ثمة مجالاً لرفع كفاءتها عن طريق وضع خطط بحثية بشكل تعاوني، بما في ذلك من خلال الشراكات والمساعدة التقنية ونظم الرصد الفعالة وبناء الشبكات لتعزيز استيعاب بحوث السياسات.** ويتضمن ذلك أيضاً القيام بشكل استباقي ببناء الائتلافات والسعي إلى إبرام شراكات لأغراض التعاون تساعد على ضمان إدماج البحوث في السياسات، وتحول السياسات إلى عنصر متمّم للبرامج البحثية.

٢١٢- وحسبما لوحظ من قبل، لم تتح معلومات محددة بشأن الموارد المالية المنفقة على بحوث السياسات من أجل إخضاعها لتحليل منفصل. ولئن كان تنوع المصادر وتعدد التلاؤمات مع مشاريع بحثية محددة لا يمثل مشكلة في حد ذاته، يمكن أن يؤدي عدم وجود نظرة شاملة فيما يتعلق بالموارد المخصصة للبحوث وعدم وجود سبيل للتنبؤ بها إلى إضعاف قدرة منظمات الأمم المتحدة على التماس الأنشطة البحثية بطريقة منسقة وكفؤة وتحاشي التجزؤ والازدواجية. وعلى الناحية الأخرى، يمكن أن يؤدي وجود جهود منسقة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة على صعيد تجميع الموارد المالية، إلى تقليل هذا الخطر وتعزيز إجراء البحوث المتعددة التخصصات.

(٥٦) انظر، United Nations, *Papers by the Independent Team of Advisors to the ECOSOC Bureau: The Future We Want, the United Nations System We Need* — ECOSOC Dialogue on the longer-term positioning of the United Nations development system (2016).

(ج) تحسين إدارة المخاطر في بحوث السياسات

٢١٣- أبرزت المقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في الإدارات البحثية على نطاق منظومة الأمم المتحدة أن الباحثين (المُعرّفون بهذا المسمى في توصيفهم الوظيفي) أبدوا تحفظاً في الإقدام على المخاطرة بسبب ضغوط مؤسسية أو تنظيمية أو في بعض الحالات سياسية. ويكشف الطابع المحافظ عن نفسه في بحوث السياسات عندما تهيمن عليها بشكل مفرط مواضيع آمنة أو أقل إثارة للخلاف، وتتكرر مباحثها وتُستنسخ أفكارها فيما بين المنظمات، بما في ذلك فيما يتعلق باختيار مواضيع البحوث وطرائقها. ولا يُحفّز الباحثون على استكشاف طرق جديدة للتصدي للقضايا الأساسية، ويتوجب عليهم غالباً اتباع حتميات بيروقراطية بدلاً من تحفيز موظفيهم على الانخراط في إجراء البحوث. وفي حالات أخرى، تدفعهم تلبية المقتضيات الإدارية، وليس الحداثة والجودة، إلى التضحية بالاستقلالية الفكرية المفترضة.

٢١٤- وباللجوء المفرط إلى المصادر الخارجية وتكليف فرادى الخبراء الاستشاريين بعد البحث عنهم والعثور عليهم في المنطقة المريحة بأداء المهام البحثية وعدم إخضاع أدائهم عادة للتقييم الدقيق، باتت المنظمات مُتكِلة على الخبرة الاستشارية. لكن استخدام شركات الخدمات الاستشارية نفسه لا يخلو تماماً من المخاطرة. وقد أشار عديد من المستجيبين إلى أن اتحادات الشركات وشركات الخدمات الاستشارية الكبيرة التي تلجأ إليها منظومة الأمم المتحدة بشكل متكرر، تقوم في بعض الأحيان بتوليف بعض المفاهيم الأساسية وإجراء تعديلات ظرفية في المصطلحات لمجرد أن تعكس الولاية المحددة للمنظمة الطالبة. ونتيجة لذلك، يتضاءل الإحساس بالملكية ويتضاءل معه احتمال حدوث استيعاب قوي.

٢١٥- وعلى ما يبدو، فإن منطق العمليات الحكومية الدولية التي تخدمها بشكل مباشر بحوث السياسات في الأمم المتحدة وأطرها الزمنية، تكافئ أيضاً على تمدد المعرفة القائمة مما يدفع الموظفين إلى التركيز على المواضيع المتكررة والمنظورات ذات التخصصات المحدودة. ورغم النجاح الذي يحققه هذا الاتجاه في الأجل القصير، لأنه يتلاءم فترات الذروة وأوقات عنق الزجاجة في العمليات الحكومية الدولية، قد يتسبب في نتائج وخيمة على الضالة المنشودة المتمثلة في وضع حلول تحويلية للمشاكل العالمية ذات الطابع الملح.

٢١٦- ويدعو المفتش الرؤساء التنفيذيين إلى تبني رؤية طويلة الأجل في مجال البحوث، تكافئ على خلق المنتجات المعرفية الجديدة وترسي ثقافة دفع الحواجز، عوضاً عن تحقيق نجاحات متكررة قصيرة الأجل.

(د) تيسير سُبل الاطلاع على المنتجات البحثية الرقمية

٢١٧- تحيط الصعوبات بسبيل الاطلاع على بحوث الأمم المتحدة واستخدامها على المستوى الشامل لنطاق المنظومة رغم غزارتها، لعدم وجود آلية إرشادية شفافة وشاملة للأمم المتحدة يمكن عن طريقها تبليغ المجتمع الأكاديمي/العلمي عن احتياجاتها أو منتجاتها البحثية. وأفاد استعراض مستندي أولي للمنتجات البحثية المتعلقة بالركائز الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة، أنه لا بد من زيارة ٣٢ موقعاً إلكترونياً مختلفاً على الأقل عند البحث عن منتجات بحثية تتعلق بحقوق الإنسان، و٢٦ عند البحث عن منتجات بحثية تتعلق بالأمن والسلم، و٤٣ عند البحث عن

منتجات تتعلق بالتنمية. وليست هذه الأرقام بأي حال حصرية، ولا تشير إلا إلى قمّة جبل الجليد: فهي لا تتضمن منشورات المكاتب القطرية أو البعثات الخاصة أو المراكز الإقليمية. بيد أن الأرقام تصور مع ذلك الصعوبات التي تُصَادَف في الاطلاع على المنتجات البحثية للأمم المتحدة، التي يُفترض نظرياً أنها متاحة على الإنترنت، وإن كانت موضوعة في منصات مبعثرة.

٢١٨- وجدير بالملاحظة أن أكثر من نصف المنظمات المشاركة ذكرت أن ثمة فائدة في وجود حيز على نطاق المنظومة لأغراض التعاون/التنسيق وتبادل الآراء والخطط والرؤى البحثية. ولا بد من التشجيع على اتباع نهج متدرج لتحقيق هذا التعاون. ويمكن أن تؤدي مكتبات الأمم المتحدة دوراً حاسماً في هذا الصدد. ويرحب المفتش بالخطوات التي اتخذتها عملياً مكتبة داغ همرشولد، التي تبني مستودعاً مركزياً للأمانة العامة للأمم المتحدة بمسمى ''المشاعات الرقمية للأمم المتحدة''. ويتضمن المستودع منتجات بحثية للاستخدام العام مشفوعة بأدوات ترويجية للمحتوى. ويتأسس المستودع على تكنولوجيات دلالية تتيح الاتصال العلمي بين آلة وأخرى، ويستند التشغيل البيني على معايير دولية وتحليلات إلكترونية يمكن أن تدعم هذه الجهود. ورغم استهلال المستودع كمستودع مركزي للأمانة العامة، ينبغي جعله في مرحلة لاحقة مستودعاً مركزياً لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وتسهم مكتبات الأمم المتحدة في جنيف وبيروت وفيينا أيضاً بتقديم المحتوى الخاص بها عبر هذه المنصة الجديدة.

٢١٩- ويخدم مستودع الأمم المتحدة المركزي التقاسم الممنهج للنتائج مع الجمهور، داخل الأمم المتحدة وخارجها. ويهدف إلى عرض صورة متكاملة لنتائج الأمم المتحدة في نافذة واحدة على الإنترنت مع المحافظة في الوقت ذاته على القيمة التاريخية للمنتجات البحثية للأمم المتحدة بأسلوب موحد قياسيا؛ ويحاول المستودع في إطار هذا الدور الأخير تعزيز الاستنساخ (والتحقق) العلمي. **ويلاحظ المفتش أن المنصة تهدف في نهاية المطاف إلى تحسين القيمة البحثية للمنتجات الرقمية للأمم المتحدة وزيادة إبرازها، وهي منتجات تحل الآن *في شكل غير مترابط* في عديد من المواقع الإلكترونية للأمم المتحدة وفيض من قواعد البيانات المبعثرة الموجودة على الإنترنت**. ويسر اتباع نهج متكامل وشامل إزاء المنتج البحثي الرقمي للأمم المتحدة ويحفّز الاطلاع على المعلومات المؤسسية على نحو أجدى وأقل مضيعة لوقت الباحثين وصنّاع القرار/مقرري السياسات والجمهور.

باء- التحديات في مجال التفاعل بين البحوث والسياسات

٢٢٠- التمس فريق الاستعراض فيما يخص موضوع التحديات آراء المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة والمجتمعات الأكاديمية (انظر الفرع ثامناً). وترد فيما يلي التحديات الرئيسية التي التقت عليها الفئتان.

(أ) معالجة الحاجة إلى التعددية اللغوية

٢٢١- مثّل **عدم كفاية الاعتبار المُعطَى للتعددية اللغوية** شاغلاً لدى العديد من المستجيبين. ودُعِّمت هذه النتائج بالردود التي قدمتها عدة منظمات على استبيان المؤسسة الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة واعتبرت أن محدودية موارد الترجمة التحريرية للمنتجات الرئيسية إلى لغات أخرى غير الإنكليزية تمثل عائقاً رئيسياً أمام الاستيعاب. وتحظى الأهمية

الحاسمة للتعددية اللغوية في خدمة مصالح الدول الأعضاء بشكل أفضل بما تستحقه من الإقرار والاعتراف. لكن حقائق الأعمال على أرض الواقع وشحة الموارد المكرسة للبحوث تجعل الاستثمار في ترجمة تقارير الأمم المتحدة إلى اللغات الرسمية مسألة عصيَّة على المنظمات.

٢٢٢- ومع ذلك، رأى المفتش أن ترجمة المنتجات البحثية إلى لغات غير لغة الأصل ليست غاية في حد ذاتها، وأن النُهُج الأوتوماتية قد تكون غير كافية. فلا بد في هذا السياق من التصدي للحاجات المتصلة بالجمهور المستهدف وطبيعة موضوع المنتجات البحثية المحددة والطلب التقديري عليها. ويلاحظ المفتش أن مبادئ اليونسكو التوجيهية للمنشورات صاغت مصفوفة لاختيار النسخ اللغوية وفقاً لفئة المنشور وطبيعة التوزيع (تجاري أو مجاني أو على الإنترنت) والجمهور المستهدف تقليدياً (مقررو السياسات أو عموم الجمهور أو العلماء/الباحثون أو الموجهون أو وسائط الإعلام المتخصصة أو شبكات اليونسكو وما إلى ذلك)[٥٧]. ويلاحظ المفتش أيضاً أن معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية أبرم شراكات لأغراض استيعاب منشوراته الرئيسية وترجمتها مع الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، وهيئات أخرى غيرها في لغاتها الرسمية.

٢٢٣- وعلاوة على ذلك، يفرض التقدم الحاصل في التكنولوجيا الرقمية بعض التغييرات على ممارسات ترجمة الوثائق إلى جميع اللغات الرسمية على قدم المساواة، على النحو المتّبع تقليدياً في منظومة الأمم المتحدة. ففي الوقت الراهن تتاح على الإنترنت خدمة مجانية للترجمة اللحظية للكلمات والعبارات والصفحات الإلكترونية من الانكليزية إلى أكثر من ١٠٠ لغة أخرى. ومن المرتقب أن ترتقي نوعية هذه الترجمات عما قريب من أجل استيفاء معايير عالية. ورغم إعادة تأكيد المفتش على أهمية ترجمة المنتجات البحثية إلى لغات المستعملين النهائيين، يعتقد في ضرورة النظر في مسألة التعددية اللغوية على ضوء التقدم التكنولوجي الراهن المتاح للاستخدام الحر.

(ب) سد الفجوة بين إنتاج البحوث وصنع السياسات

٢٢٤- **توقيت بحوث السياسات للأكاديميين/العلماء ومقرري السياسات**. ثمة تجاذبات جوهرية بين تحديد المواقيت المطلوبة للبحوث الأكاديمية/العلمية، والاحتياجات المطلوبة للمعلومات المرتبطة بوضع السياسات وضمان إنجاز البرامج بطريقة كفؤة. فتطوير أدلة ومعارف علمية قوية لدعم التوصل إلى حلول دائمة ومعمّرة تتصدى للتحديات العالمية الجارية أو الناشئة، يحتاج إلى وقت وموارد وإلى تبادل مجاني ومفتوح للمعلومات واستخدام للمعارف المحلية. ثم تحتاج هذه المعرفة أن توضع في شكل ملائم لأغراض صنع القرار.

٢٢٥- ومن هنا، يكون التوصل إلى توازن سليم في البحوث المهمة في مجال السياسات – أي البحوث التي تتيح قاعدة أدلة مكينة وتضمّن في الوقت نفسه تقديم نواتج حسنة التوقيت لأغراض وضع السياسات – مسألة صعبة لكنها أساسية. وفي أغلب الأحيان، يُواجَه صنّاع القرار بأطر زمنية ضيّقة؛ ويطلبون غالباً خلاصات عن نتائج البحوث قصيرة ومكتوبة بوضوح يمكنها أن تسلط الضوء على خيار السياسة الذي يقررون اختياره دوناً عن غيره. وحسبما لاحظ أحد ممثلي الحكومات، تصاغ النواتج البحثية لأغراض السياسات في آماد زمنية وجيزة

(٥٧) اليونسكو، مكتب الإعلام، مبادئ اليونسكو التوجيهية للمنشورات (BPI.2009/WS/7 REV 3)، المرفق ١٠.

للغاية حيث يُطلب إلى الممثلين دائماً تقديم النصيحة في غضون ساعات. لكن الأكاديميين تدفعهم الحاجة إلى الابتكار العلمي والدقة والتفوق التي تستغرق فترات زمنية ممتدة. والقصد من القواعد والحوافز والهيكلية المؤسسية التي تميز المجال الأكاديمي/البحثي هو تشجيع التفكّر المتأني والمنهجي في الموضوع محل الدَرْس. وغالباً ما يجد الباحثون صعوبة في الاستجابة للاحتياجات والمطالب المتسارعة الخطى لصناع القرار.

٢٢٦- من هنا، تنشأ مسائل حساسة فيما يتصل بالمناقشات وترجمة النتائج، تتطلب سد الفجوة بين البحث الأكاديمي وصنع القرار التطبيقي. ولجعل بحوث السياسات مفيدة في صنع السياسات وتنفيذها تحتاج النتائج أن تترجم وتؤوَّل مع مراعاة السياقات السياسية المحددة. ويكتسي أهمية فائقة في هذا المجال أن يفصح الباحثون عن أهمية عملهم بطريقة عملية المنحى. وحتى يكون بالمستطاع قيام مشاركة بنَّاءة، لا بد من التأكيد على وجود فهم متبادل لاحتياجات الطرفين، الأوساط الأكاديمية وصناع القرار، والتحديات التي تواجههما.

٢٢٧- وقد رأى عدد من المنظمات أن إجراء حوارات سياساتية مع الدول الأعضاء على أساس نتائج البحوث، يحتمل أن يؤدي بدرجة عالية إلى تحسين كفاءة استخدام بحوث السياسات. غير أن صياغة مثل هذه المبادلات لكفالة استخدام بحوث السياسات وتعهدها يحتاج إلى أكثر من عقد اجتماع واحد. وحسبما يشير مديرو البحوث، يتوقف نجاح الاستيعاب عادة على وجود علاقات عمل وشراكات مستمرة مع صناع القرار تتضمن إجراء مناقشات بشأن النتائج الأولية والبدائل والتبعات المرتبطة بنتائج البحوث.

٢٢٨- وذكرت عدة منظمات فكرة الربط مع شبكات المستشارين من خلال لجان استشارية كسبيل مفيد لتحقيق مشاركة مجدية. وتستخدم بعض المنظمات هذه اللجان على أساس مؤقت، وتعقدها عندما تقتضي الحاجة ذلك. ويمكن للعلاقات المستمرة مع الأفراد أن تأخذ أيضاً شكلاً غير رسمي (يجري تعهدها عن طريق الشبكات المهنية) أو شكلاً رسمياً (يجري تنظيمها من خلال أفرقة خبراء ولجان استشارية أو ترتيبات مماثلة). وتمكّن هذه الهياكل الباحثين والأكاديميين من الفهم المكين للعمليات الحكومية الدولية المتعلقة بالتفاوض وصنع القرار.

(ج) تحسين التماسك والتنسيق في مجال البحوث على نطاق المنظومة

٢٢٩- **الافتقار إلى آلية تنسيق بحثية للوظائف المتعلقة بالبحوث.** بخلاف المائدة المستديرة المعقودة في عام ٢٠١٦ التي دقت ناقوس الخطر في الوقت المناسب بشأن العيوب والصعوبات التي تشوب استيعاب بحوث السياسات، لم يتمكن الاستعراض الحالي من تحديد جهد تعاوني فيما بين الكيانات والوظائف البحثية في منظومة الأمم المتحدة.

٢٣٠- ولا تزال الوظيفة البحثية في الأمم المتحدة (سواء أُنتج هذا البحث داخلياً أو باستخدام متعهدين خارجيين) متشظية لعدم وجود سياسات بحثية مهيمنة أو هيكل إداري مهيمن في الوقت الراهن ترجع إليه سلطة تقديم المشورة العامة وتوفير الرؤية والاتجاه والمعايير والمبادئ التوجيهية وتكون بحوزته الموارد اللازمة لعمل ذلك، أو يحيك معاً الوظائف البحثية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (بما فيها اللجان الاقتصادية الإقليمية) وشبكة جامعة الأمم المتحدة والمعاهد الأخرى. وحسبما أفادت إحدى المنظمات فإن *"بحوث الأمم المتحدة أقل من مجموع*

أجزائها. وفي واقع الأمر، تؤدي الحوافز غالباً إلى زيادة التنافس على الموارد وليس على التعاون. ويتسم فهم دور البحوث والإنصات إلى صوت الباحثين في الأمم المتحدة بالضعف'' .

٢٣١- ويسلم معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، باعتباره أحد الكيانات المستقلة ذاتياً والمتخصصة في مجال بحوث السياسات، بضرورة وجود رؤية على نطاق المنظومة تفصح عن العلل المنطقية للبحوث التي تُعلم السياسات والبرامج وعمليات وضع القواعد في منظمات الأمم المتحدة. ويمثل فهم الاختلافات بين البحوث التي تُجرى في منظومة الأمم المتحدة والأنواع الأخرى للبحوث ''الخارجية''، والتسليم بالقيمة التي يمثلها كلاهما، جزءاً من هذا الإفصاح. ولا بد من التماس التوازن بين البحوث ذات التوجه العملي (أي التي تُستخدم وتطبّق مباشرة) والبحوث الاستراتيجية طويلة الأجل التي يكون بمقدورها تحديد توجهات المستقبل وضمان مكانة الأمم المتحدة في طليعة هذه الاتجاهات.

٢٣٢- وتحتاج إلى التدعيم أيضاً الآليات والعمليات المؤسسية التي ترمي إلى وضع البحوث في المكان الذي تستحقه على جداول أعمال المنظمات المختلفة. ويلاحظ المفتش ضرورة أن يأخذ الأمين العام في الحسبان هذه الاعتبارات الشاملة لنطاق المنظومة، عندما يضطلع بتقييم عمل المعاهد البحثية على النحو الذي ألزم به نفسه في تقريره المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠١٧ المعنون ''إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''(٥٨).

٢٣٣- وفي ضوء الأهمية التي يكتسيها استيعاب بحوث السياسات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يتفق المفتش مع الآراء التي جُمعت في أثناء الاستعراض وتلاقت تحديداً على ضرورة الإفصاح عن وظيفة بحوث السياسات في منظومة الأمم المتحدة والإنصات إليها بشكل أفضل.

٢٣٤- ومن المُنتظر أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى زيادة أثر وكفاءة بحوث السياسات.

التوصية ١٠

ينبغي أن تتخذ الجمعية العامة إجراءات للارتقاء بعرض واستخدام موجزات السياسات التي تنتجها الكيانات البحثية المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، على أساس تقرير يقدمه الأمين العام للأمم المتحدة في موعد أقصاه دورتها الرابعة والسبعون (٢٠١٩-٢٠٢٠).

جيم- تعزيز المهارات البحثية والقدرات الداخلية لأغراض الاستيعاب

٢٣٥- يتعين أن يستعرض مديرو البحوث القدرات الداخلية عن طريق رسم حدود المتاح من المهارات وتعيين المجالات التي يمكن زيادة تحسينها لأغراض الاستيعاب. ورغم إقرار معظم مديري البحوث الذين جرت مقابلتهم لمؤدى هذه العبارة، تتسبب ضغوط الدورات السنوية للميزانية عادة في الإخلال بالتحديد المستنير لأولويات المبادرات البحثية التي تتطلب التزامات طويلة الأجل وموظفين حائزين لقدرات متقدمة.

(٥٨) انظر، A/72/124 – E/2018/3 و A/72/684-E/2018/7.

٢٣٦- ويبدو أن الحلول تشير إلى ضرورة الإقرار بشكل أصرح بدور البحوث في التخطيط الاستراتيجي عن طريق الاعتراف بتعقيداتها وبالتدابير المؤسسية اللازمة للتصدي لهذه التعقيدات، وتحسين الآليات التعاونية القائمة المتعلقة بإظهار النتائج وتعميمها. وثمة حاجة لمواصلة تطوير القدرات الداخلية والخارجية حتى تتمكن من الاضطلاع بمهام من قبيل إبراز استيعاب الأدلة المتصلة بالسياسات وتحليلها وتعزيزها. وفي مقابل ذلك، يتعين أن يتم داخل المنظمات كفالة قدر أكبر من انسيابية التشغيل البيني على نطاق مختلف الإدارات التي تجمّع سلاسل الأدلة، من خلال إبداء الاعتراف الواجب بالقيمة التي تمثلها كل إدارة في هذه العملية.

٢٣٧- ويوفر عديد من المنظمات مجموعات للأدوات ودورات دراسية خاصة. حيث يوفر مركز إينوشينتي للأبحاث التابع لليونيسيف دورة دراسية متخصصة عن استيعاب البحوث، وتوفر منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية توجيهات بشأن بحوث السياسات. ويسعى المديرون أيضاً إلى توفير فرص مهنية متقدمة للنهوض بمجال البحوث. ويحدد التوجيه الإداري للجنة الاقتصادية في أفريقيا بشأن حوافز الموظفين الفنيين العاملين في مجال بحوث السياسات وتوفير المعرفة[٥٩]، أموراً من جملتها الإسهام الأدنى المتوقع في بحوث السياسات المنتظر من الموظفين على مختلف المستويات. كما يطلب الحصول على موافقة مسبقة من الرؤساء على البحوث والمساهمات وتسجيلها والاعتراف بها رسمياً باستخدام نظام إدارة الأداء وتطويره. وفي عام ٢٠١٤، اقتُرح نظام لتقدير خدمة الموظفين الذين يظهرون مستويات عالية للإنتاجية البحثية، مقاسة بالجودة ووثاقة الصلة وتنوع النواتج البحثية.

٢٣٨- وبذلت بعض المنظمات جهوداً لتحسين المهارات البحثية للموظفين عن طريق عقد حلقات عمل ودورات دراسية متخصصة، أو تقديم حوافز محسّنة بالمكافأة على أنشطة من قبيل الابتكار البحثي و/أو المساهمات الطوعية في المجلات العلمية والأكاديمية. وعلى سبيل المثال، تشجع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي موظفيها على الإسهام ببحوثهم في مجلة ''استعراض اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي'' وهي مجلة مفتوحة للاطلاع الحر يتابعها جمهور كبير في المنطقة.

٢٣٩- وتطبق منظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) برامج للزمالات ترمي إلى اجتذاب المعرفة العلمية؛ لكن أداءها لم يكن شافياً دائماً. وفي كل سنة، تتيح منظمة العمل الدولية ترتيبات للزيارات العلمية. وأشير أيضاً إلى انتداب الموظفين وتبادلهم فيما بين المنظمات والترويج لبرامج الإجازات الدراسية كمسارات مفيدة في هذا الصدد. وتمثل أحد الشواغل الرئيسية فيما بين العديد من مديري البحوث في جمود القواعد والإجراءات الإدارية والوقت اللازم استثماره لخدمة العمليات الحكومية الدولية، ورُئي أن هذه العناصر غير داعمة أو مكافئة للإبداع والابتكار وأنها لا تساعد على اجتذاب المواهب البحثية.

٢٤٠- وأفاد مديرو البحوث بأن إحداث تحسين في هذا الاتجاه ينبغي أن يتضمن استراتيجيات استشرافية لتطوير استقدام الموظفين، واستراتيجيات للاستبقاء مصممة خصيصاً لاجتذاب الباحثين المؤهلين ثم حفزهم في مراحل لاحقة على إنتاج بحوث سياسات ابتكارية.

(٥٩) ST/ECA/AI/2014/003.

وسيحتاج هذا المسلك بدوره إلى وجود مسارات وظيفية جذابة وتشجيع تبادل موظفي البحوث فيما بين المنظمات وانتدابهم وتناوبهم، وتقاسم المعارف، وإقامة الائتلافات الاستراتيجية والتنويع المتعدد التخصصات.

٢٤١- وأخيراً، يمكن لعملية مستنيرة لتحديد الأولويات وتزويد المديرين بحوافز للمكافأة على البحوث على جبهتي تقييم الأداء والتطور الوظيفي، أن يشجع أيضاً على الاستخدام الكفؤ لبحوث السياسات. وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عدة أمثلة بهذا المعنى، حيث تضطلع هذه الكيانات بتقييمات داخلية للتعرف على ما يمكن إجراؤه من تغييرات في وقت لاحق. وعلى نحو أشد أهمية، تشجّع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة موظفيهما على نشر الأعمال البحثية في المجالات الأكاديمية.

٢٤٢- ويعتقد المفتش أن الحقبة الراهنة التي تتميز بالشفافية وحرية التعبير، تحيل الشروط المفروضة على موظفي الأمم المتحدة المهتمين بإجراء البحوث والحائزين للمهارات التحليلية والتحريرية اللازمة لذلك، إلى شروط غير تحفيزية. وقد أشار بعض الموظفين إلى قواعد إدارية مثبطة في هذا المجال. ولا بد من تشجيع الموظفين على النشر وليس تكبيلهم بالقواعد، من دون المساس بالمُسآءَلة الشخصية والمهنية عن مواقفهم العامة.

٢٤٣- وعلى سبيل المثال، ووفقاً للمادة ٨ من التعميم الإعلامي ST/IC/2006/30 ''لا يجوز فحسب مزاولة الأنشطة الخارجية التي تنطوي على نفع للمنظمة أو تسهم في تحقيق أهدافها و/أو تطوير المهارات الفنية لموظفيها، بل ينبغي أيضاً أن تحاط بالتشجيع''. ومع ذلك، ووفقاً للفقرة ٧(د) من التعميم نفسه، يخضع تقديم المقالات أو الكتب أو المواد الأخرى لأغراض النشر لموافقة مسبقة.

٢٤٤- وينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة الذين لم يقوموا حتى الآن بإعادة النظر في القواعد والأنظمة المتصلة بنشر النتائج البحثية للموظفين المهتمين في الدوريات المتخصصة، أن يفعلوا ذلك، من أجل القضاء على القيود والاشتراطات المتجاوزة وتشجيع الموظفين على الانخراط في أنشطة البحث والنشر.

دال- التحديات المتصلة بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمعات الأكاديمية

٢٤٥- كان السؤال الأول في الأسئلة المفتوحة الثلاث التي وُجهت عن طريق المسح الأكاديمي هو ''ما هي التحديات الرئيسية التي واجهتموها أنتم أو منظمتكم فيما يتصل باستيعاب بحوث السياسات في أثناء عملكم مع منظومة الأمم المتحدة؟''.

٢٤٦- وقدم المجيبون أكثر من ٣٠٠ مَثَلْ لهذه التحديات. وبالاستناد إلى التكرارية ووثاقة الصلة التي أبدتها الإجابات، جمع المفتش التحديات الرئيسية على النحو الذي أبرزه المستجيبون، في أربع فئات.

٢٤٧- المعلومات والاتصال. وتشمل قلة الوعي بالاهتمامات البحثية المحددة للأمم المتحدة، وصعوبة الاطلاع على معلومات المنظمات وقنوات توصيلها، وعدم وجود عمليات استباقية من

جانب الأمم المتحدة لإشراك الأوساط الأكاديمية، وعدم قيام تفاعل منهجي أو شبكات فعالة، وعدم وجود اهتمام حقيقي بالبحوث الأكاديمية وعدم بروزها.

٢٤٨- واتجه مستجيبون آخرون إلى زيادة تحديد إجاباتهم. وذكر أحدهم أنه ''من العسير العثور على مسؤولي الاتصال الذين قد يبدون اهتماماً بالعمل الذي تؤديه الجامعات''. ولاحظ آخر، انطلاقاً من تجربة مباشرة أن:

> معظم الأنشطة البحثية يحركها أشخاص موجودون داخل منظومة الأمم المتحدة. لكنه بمجرد مغادرة الشخص للمنظمة أو انتقاله منها، لا تُبذل بعده أي جهود لمواصلة البحث في المنظومة. وتتضاءل فرصة استئناف البحث في غياب الشخص.

٢٤٩- اختيار مواضيع البحوث والباحثين: يمكن الاقتباس من عدد محدود من الردود بالحالة التي قُدمت بها، لأنها تعبر عن انتقاد مباشر يعكس الطريقة التي يُنظر بها إلى الأمم المتحدة: ''تتمثل البحوث التي تعتبر 'مهمة' للأمم المتحدة [...] في أغلب الأحيان في البحوث التي تستنسخ مناقشات وعروض سائدة'' وليست البحوث التي ''تتحدى طريقة تفكيرنا حول السياسات الدولية''؛ ''ويبدو أن الأمم المتحدة تتفاعل فقط مع الباحثين المعروفين جيداً ولا تجتهد إلا قليلاً في السعي إلى التفاعل مع الباحثين الشباب الألمعيين''؛ ''أجرت [الجامعات] الدراسات وتم مع ذلك استخدامها من قِبَل خبراء استشاريين من القطاع الخاص''.

٢٥٠- العقبات الإدارية وانعدام الشفافية: ''يبدو النظام وقد هيمنت عليه البيروقراطية بشكل مفرط، وبات مفتقداً الشفافية حول سبيل المضي قُدُماً''؛ وثمة صعوبة في ''العثور على الموضوعات التي تدفع إلى اتخاذ إجراءات فعالة'' و''الميل للجزم وضيق الأفق الذي تتسم به مؤسسات الأمم المتحدة وموظفوها''؛ و''عملية اتخاذ القرار إما مبالغة في طابعها الرسمي، أو في طابعها غير الرسمي من خلال حوارات الممرات''؛ ''يبدو أن بيروقراطية الأمم المتحدة تشكل دائرة مغلقة''.

٢٥١- الصلة بين الباحثين وصناع القرار في الأمم المتحدة: ''موظفو السياسات لا يقرأون الورقات الأكاديمية في ميدانهم. ويعتقدون غالباً أنه لا يوجد ما يدعوهم لعمل ذلك، لأنهم عالمون بالأمور بالفعل''؛ ''صنّاع القرار غير مهتمين بالبحوث، وبالأخص المتعددة التخصصات''. ''قلّة فرص التعميم. ضرورة عقد مزيد من الحلقات الدراسية البحثية أو المؤتمرات التي تشارك في تنظيمها الأمم المتحدة والجامعات/الشبكات الأكاديمية''؛ ''قلّة الميزانيات اللازمة لإنتاج أدبيات علمية مهمة بشكل منهجي''[٦٠]. ''الفجوة بين الخطة البحثية والاحتياجات المحددة في مجال السياسات''؛ ''الدول الأعضاء لا تنظر إلى البحوث التي تنتجها الأوساط الأكاديمية كبحوث موثوق بها''؛ ''المسافة الموجودة بين السياسات/صنّاع القرار وبين الأشخاص العاملين على أرض الواقع''.

(٦٠) استشهد المستجيبون بتكرارية عالية بعدم كفاية تمويل البحوث باعتبارها تشكل التحدي الرئيسي. ولأن التمويل لا يدخل ضمن نطاق المسح، ركّز تحليل المسح الأكاديمي على العلاقات والعمليات والآليات وسواها من الجوانب المؤسسية. ومن ناحية أخرى، وحسبما لوحظ من قبل، لم يكن بوسع الغالبية الساحقة للمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة تقديم أرقام عن الموارد المالية المنفقة على البحوث.

٢٥٢- ويمكن أن يُنظر إلى أحد الردود الذي مال إلى التفصيل باعتباره توليفاً لآراء العالم الأكاديمي. وبالنسبة لهذا المستجيب تمثّل التحدي الرئيسي في:

انعدام الاستراتيجية والدعم/الموارد على الجانب البحثي لكفالة انسياب المعرفة في شكل مناسب للاستيعاب في العملية السياساتية، والتفضيل الذي تبديه منظومة الأمم المتحدة للخبرة الاستشارية، والاهتمام المحدود بإجراء مناقشات حول المجالات التي تكتنفها المظنَّة رغم محوريتها في تحديد وثاقة صلة المساهمة البحثية، بل حتى الخشية من عمل ذلك.

٢٥٣- ويلاحظ المفتش أن هذه الآراء التي أبدتها المجتمعات الأكاديمية بشأن التحديات الأساسية المتصلة بالعلاقة بين منظمات الأمم المتحدة والمجتمعات الأكاديمية، ليست فقط آراءً وثيقة الصلة، بل تتماثل أيضاً إلى حد كبير مع الآراء التي أبداها مديرو البحوث في الأمم المتحدة.

٢٥٤- **ويدعو المفتش مديري البحوث في سائر أنحاء منظومة الأمم المتحدة إلى التماس آراء الأوساط الأكاديمية والانخراط في حوار استراتيجي مع الباحثين الخارجيين والمؤسسات البحثية الخارجية بغرض التحليل التعاوني للتحديات ذات الطبيعة النُظمية.** وينبغي ألا يقتصر هذا الحوار والتفكّر المشترك على حالات محددة للتعاون أو المشاريع.

٢٥٥- **ويوصي المفتش أيضاً بأن يقوم الرؤساء التنفيذيون في منظومة الأمم المتحدة ورؤساء المكتبات، الذين لم يحفزوا حتى الآن الموظفين المهتمين على إعداد استعراضات للكتب – من منظورهم المهني – والمساهمة من ثم في تعميم نتائج البحوث التي أجراها الأكاديميون والباحثون، بأن يفعلوا ذلك.**

ثامناً- منظورات أكاديمية بشأن استيعاب بحوث السياسات

ألف- المستجيبون

٢٥٦- تمثل أحد الأهداف الأصلية الرئيسية لاستعراض وحدة التفتيش المشتركة في التعرف على السُبل التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة عن طريقها أن تستخدم على الوجه الأفضل الموارد المعرفية الخارجية المتاحة من الأنصار الكبار من غير كيانات الأمم المتحدة (الأوساط الأكاديمية ومعاهد البحوث ومراكز الفكر وما إلى ذلك) وتحسن التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الأكاديمي. وعن طريق استبيان المؤسسة، أمكن إلى حد ما استكشاف القضايا الرئيسية المتصلة بمثل هذا التعاون من منظور منظمات الأمم المتحدة. لكن المفتش، انطلاقاً من نص وروح الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة بشأن الشراكات العالمية، وجد نفسه مستحثاً على إدراج ممثلين مؤهلين ومستنيرين من الشبكات الأكاديمية بشكل مباشر.

٢٥٧- وبفضل رد الفعل الإيجابي الفوري والاهتمام الحقيقي الذي بدر عن الرابطة العالمية للتنمية المستدامة والمجلس الأكاديمي لمنظومة الأمم المتحدة ورابطة الدراسات الدولية وشبكات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي[٦١]، عُمم استبيان مؤلف من ١٣ سؤالاً على أعضاء هذه الهيئات. وتعرب وحدة التفتيش المشتركة عن خالص عرفانها لقيادات الشبكات الخمس الذين كُللت جهودهم بمشاركة ممتازة من جانب الأكاديميين من شتى بقاع العالم، من الشمال إلى الجنوب، وغطت ثلاثة نطاقات ثقافية لغوية (الانكليزية والفرنسية والعربية).

٢٥٨- وشارك في المسح ما إجماليه ٤٩٢ مستجيباً يمثلون بصورة أساسية المؤسسات التعليمية (٤٠,٥ في المائة) والمؤسسات البحثية (٣٧,٤ في المائة). وكان المستجيبون الآخرون علماء فرادى (٧,٥ في المائة) أو ممثلين لمراكز الفكر (٥,٧ في المائة).

٢٥٩- وعلى وجه التأكيد، كان الغرض الرئيسي للمسح هو جمع آراء ومقترحات بشأن كفاءة استخدام منظومة الأمم المتحدة للبحوث التي تنتجها خارجياً مجتمعات أكاديمية أو بحثية لها خبرتها الذاتية مع المنظمة، والعمل على إدماج هذه الآراء والمقترحات. لكن المسح قُصد منه أيضاً ألا يشمل فقط الأكاديميين الذين يشاركون فعلياً في أنشطة تعاونية ملموسة مع منظمات الأمم المتحدة، بل أيضاً المتعاونين المحتملين والمساهمين المستقبليين في البحوث التي تحتاجها منظومة الأمم المتحدة للوفاء بالدور المنوط بها. وفي واقع الأمر، كانت أغلبية المشاركين في المسح (٥٢,٢ في المائة) منخرطة إما مباشرة أو بصورة غير مباشرة في بحوث متصلة بالعمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة. ومن جملة المنخرطين بشكل ما مع كيانات الأمم المتحدة، كان النشاط الأكثر استشهاداً به هو المشاركة في مؤتمرات الأمم المتحدة وأفرقتها، يليه تقديم الخدمات الاستشارية ثم التأليف/المشاركة في التأليف (٦٠,٤ في المائة، و٣٨,٣ في المائة و٣١,٢ في المائة على التوالي) (الشكل الثامن).

(٦١) رُتّبت الشبكات الأكاديمية الخمس وفقاً لتتابع الاتصال بها.

الشكل الثامن

طبيعة مشاركة المستجيبين في بحوث الأمم المتحدة

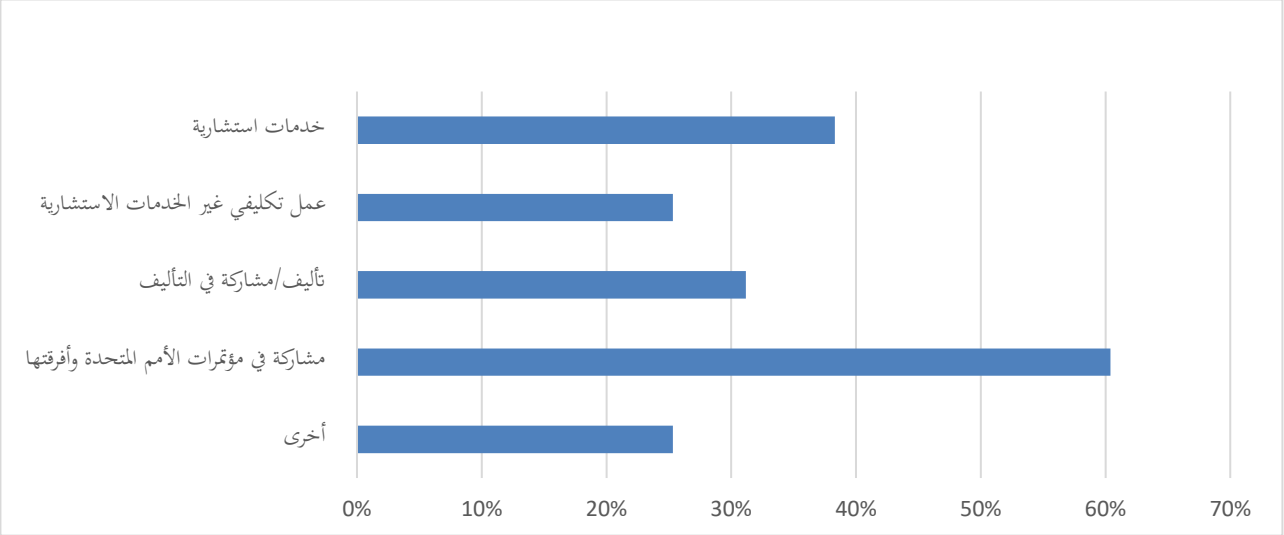

٢٦٠- ومثلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الأمم المتحدة الكيانات الثلاثة الأوفر حظاً في الاستفادة من المشاركة، مباشرة أو بشكل غير مباشر، بنسب بلغت ٥١,٣ في المائة، و١٩,٥ في المائة، و١٠,٤ في المائة، على التوالي. ومع ذلك لا ينبغي النظر في هذا التوزيع بشكل مبالغ فيه، لأن أساتذة الكراسي في اليونسكو شاركوا في المسح، كما أن المجالات الرئيسية للمسؤولية في المنظمة هي العلم والتربية. وفي حين أنه يتعين التعامل مع هذه الأرقام *بتحفظ*، تضمن بنية الانتماءات لشراكات اليونسكو نوعية مرتفعة من الانخراط والمعرفة.

باء- التصور العام للتفاعل

٢٦١- بدا واضحاً أن المنظمات البحثية الخارجية واجهت عقبات في الوصول إلى المعلومات ذات الصلة والمحاورين ذوي الصلة في منظومة الأمم المتحدة. وقد أعربت غالبية المستجيبين عن اعتقادها بأن سُبل الوصول إلى مثل هذه الموارد في الأمم المتحدة إما غير كافية أو غير متاحة على الإطلاق (٤٦,٢٩ في المائة، و١١,٣٥ في المائة، على التوالي) في حين ذكر ٣١ في المائة من المستجيبين أنهم تمتّعوا بسبيل وصول مرضٍ لمحاوري الأمم المتحدة ومعلوماتها (انظر الشكل التاسع).

الشكل التاسع

سُبل الوصول إلى معلومات الأمم المتحدة ومحاوريها

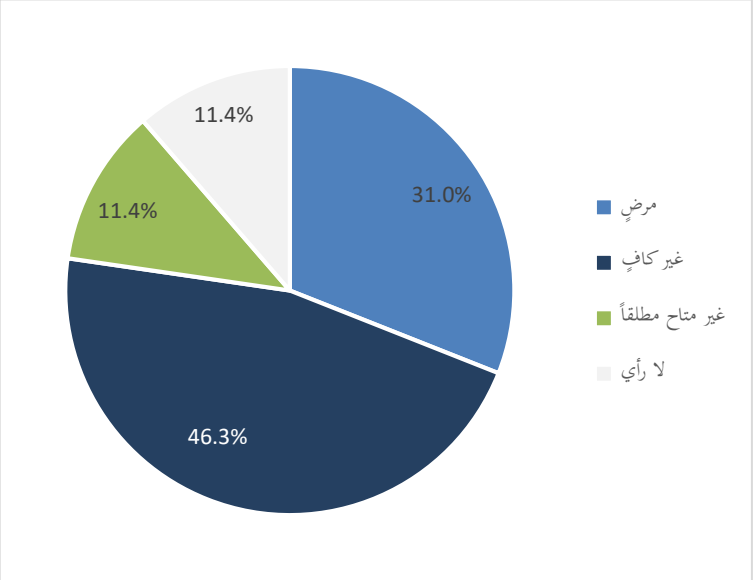

٢٦٢- وتمثلت إحدى القضايا المثيرة للاهتمام في التيقن من المدى الذي تحدد به خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الأولويات البحثية لغير باحثي الأمم المتحدة. وقد وُجه للأكاديميين السؤال التالي "ما هي المواضيع المتصلة بأهداف التنمية المستدامة المنعكسة في الأنشطة البحثية الراهنة لجامعتكم (معهدكم/مركزكم الفكري (أو ما شابه))؟". واتفق غالبية المستجيبين على أن منظماتهم تعكس أهداف التنمية المستدامة في بحوثها بشكل منهجي أو انتقائي (٢٨,٨٢ في المائة، و٤٦,٢٩ في المائة، على التوالي) (انظر الشكل العاشر). وتدلل هذه النتيجة على الاهتمام الحقيقي الذي تبديه البيئات الأكاديمية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والرؤية الكامنة خلفها.

٢٦٣- ومع ذلك، أعرب المستجيبون عن اعتقادهم بأن منتجاتهم البحثية أبعد ما تكون عن حُسن الاستخدام: وقد شعر أكثر من ٦٠ في المائة من المستجيبين أن منظومة الأمم المتحدة تستخدم منتجاتهم البحثية الأكاديمية بشكل غير كافٍ، أو لا تستخدمها على الإطلاق (انظر الشكل الحادي عشر). وعندما سُئلوا عن تأثير البحوث الخارجية على صنع القرار ووضع القواعد في الأمم المتحدة، اعترف غالبية المستجيبين (٦٢,١ في المائة) بأن البحوث لا تؤثر بالشكل الكافي أو ليس لها أي تأثير مطلقاً.

٢٦٤- ويجد المفتش نفسه مدفوعاً إلى ملاحظة أن التصور الذي أبداه ٤٩٢ مستجيباً للمسح أميل إلى الاتصاف بالسلبية فيما يتصل بجميع الأبعاد الأربعة للحركة الفكرية بين الأمم المتحدة والمجتمع الأكاديمي وهي: انعكاس أهداف التنمية المستدامة في خطة بحوث المجتمع الأكاديمي؛ وسُبل الوصول إلى معلومات الأمم المتحدة ومحاوريها؛ وكفاية استخدام البحوث؛ وتأثير هذه البحوث على صنع القرار. وبناءً على ذلك يرى أن ثمة مساحة كبيرة متاحة لإجراء التحسينات خاصة وأن آراء المجتمع الأكاديمي بشأن التحديات والحلول تكتسي أهميتها الخاصة.

الشكل العاشر

الموضوعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة المنعكسة في البحوث الأكاديمية

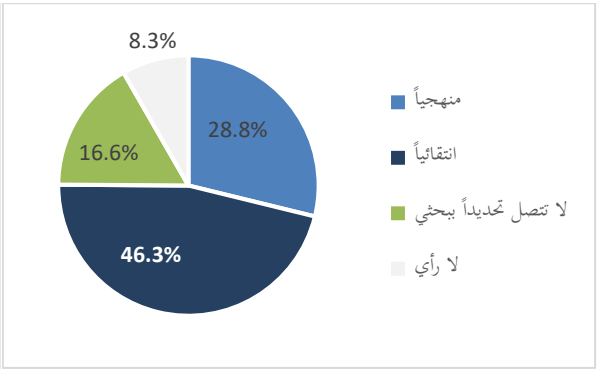

الشكل الحادي عشر

استخدام الأمم المتحدة للبحوث الخارجية

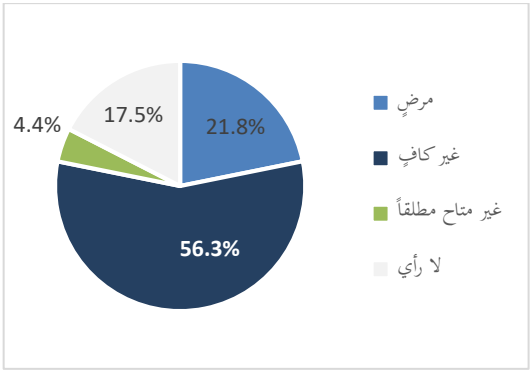

٢٦٥- وإلى جانب الأسئلة المتعددة الخيارات، تضمن المسح الأكاديمي أيضاً ثلاث أسئلة مفتوحة تتعلق بالتحديات وخصائص استيعاب بحوث السياسات والتعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمعات الأكاديمية، على النحو التالي:

- ما هي التحديات الرئيسية التي واجهتموها أنتم أو مؤسستكم فيما يتعلق باستيعاب بحوث السياسات في أثناء عملكم مع منظومة الأمم المتحدة؟
- في رأيكم، ما هي الخصائص الرئيسية للاستيعاب الكفؤ لبحوث السياسات؟
- إذا كان لك أن تقدم توصية واحدة من أجل بناء الجسور بين سياسات الأمم المتحدة وممارساتها من ناحية، وبين المجتمع الأكاديمي من ناحية أخرى، فما هي؟

٢٦٦- ولم يكن مستغرباً أن تجيء الردود ثرية ومتنوعة في طابعها. وقد عكست في جوانب عديدة منها النتائج المستخلصة من محاوري الأمم المتحدة، وبالأخص فيما يتصل بالتحديات. وفي جوانب عديدة أخرى، بدا النظام البحثي للأمم المتحدة أكثر قتامة في منظور العالم الأكاديمي منه لدى مسؤولي الأمم المتحدة.

٢٦٧- وقُدمت توصيات عديدة مثيرة للاهتمام. واتسمت الآراء، ناقدة أو بنّاءة، بقدر أكبر من السلامة والمغزى لصدورها عن أكاديميين وباحثين محترفين. ولا يتيح نطاق التقرير الراهن التفكر المسهب في الآراء المجمّعة عن طريق المسح، لكن بعض العينات أو الأفكار المنتقاة أوردت في هذا الفصل وفي فروع أخرى من التقرير.

٢٦٨- وقد والف الفصل السابع آراء الأكاديميين بشأن التحديات الراهنة التي تواجه استيعاب منظومة الأمم المتحدة للبحوث الخارجية. لكن مساهمتهم لم تقتصر على توجيه النقد. فقد طرح المستجيبون رؤية بنّاءة وأفكاراً إيجابية بشأن الحلول. ويتناول الفرعان أدناه الموضوعين المتبقيين اللذين جرى التعامل معهما في المسح الأكاديمي.

جيم- خصائص الاستيعاب الكفؤ لبحوث السياسات

٢٦٩- تمثلت الموضوعات الرئيسية المتكررة المنبثقة عن الردود على السؤال التالي ''ما هي الخصائص الرئيسية للاستيعاب الكفؤ لبحوث السياسات؟'' في ثلاث فئات هي: (أ) الشراكات؛ (ب) المشاركة؛ (ج) تأصيل السياق.

(أ) الشراكات

٢٧٠- ثمّن المستجيبون بشدة وجود الشراكات المنهجية القابلة للتنبؤ، ورأوا أنها تسمح في جملة أمور بما يلي:

- الانخراط والمناقشة والمشاركة على جميع مستويات الموظفين والإدارة، بقصد تحسين السياسات وتنفيذها
- الردود الجيدة التنسيق والحسنة التوقيت من جانب أصحاب المصلحة، وكفالة صنع القرار بشكل تعاوني
- قنوات الاتصال الفعالة والتعزيز المؤسسي وغير المؤسسي للسياسات البحثية
- زيادة مشاركة الباحثين في تقرير سياسات الأمم المتحدة ورصدها
- التعاون الطويل الأجل الذي يتيح للواقعات الآنية الاعتماد على بحوث أكثر رسوخاً
- اختبار نتائج البحوث باستخدام عمليات حقيقية لصنع القرار
- الوعي بالحقائق التي تُصادَف عند تطبيق نتائج البحوث على أرض الواقع
- المشاركة في بناء الخطط البحثية على أساس تفكير مفاهيمي وتشغيلي متزامن

(ب) المشاركة

٢٧١- تضمنت العناصر الأساسية للسياسات التي تكفل المشاركة النشطة من جانب الباحثين وصناع القرار في حل المشاكل ما يلي:

- التعرف على المشاكل الملموسة والتوصية بحلول لها
- الاستعداد للإنصات إلى جهات فاعلة ومنظورات مختلفة وتقديم تعقيبات إلى المشاركين
- إضفاء طابع لا مركزي على سلطات اتخاذ القرار المتعلق بالبرامج البحثية وباختيار المواضيع المحددة، بمشاركة المؤسسات الوطنية للبحوث وسواها من الدوائر المحلية
- إقامة الائتلافات والشبكات الاجتماعية مع الباحثين وأصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع
- الدعوة المفتوحة للتقدم بالطلبات من أجل إشراك البحوث بشكل أكثر شفافية

- الكشف عن النتائج البحثية الجديدة وطرح تحديات السياسات أمام جمهور بحثي.

٢٧٢- وحسبما جاء في كلمات مقتضبة لأحد المستجيبين، تتسم خصائص الاستيعاب الكفؤ لبحوث السياسات بوجود عملية للمشاركة *''تكفل لجميع الفاعلين والشركاء، ولكل شخص ينتمي إلى الممارسات على اختلافها، تنسيق مناقشاتهم وأدواتهم واهتماماتهم''*

(ج) تأصيل السياق

٢٧٣- اعتُبرت مسألة تأصيل السياق جهداً هدفه تعظيم مواءمة خطة البحوث للاحتياجات الملموسة لأهداف التنمية المستدامة وخصوصياتها، من أجل ضمان الاستيعاب الأكثر كفاءة. ويتضمن تأصيل السياق ما يلي:

- تعزيز تعددية التخصصات مع إيلاء التركيز للقضايا وليس للتخصصات؛
- التحديد المنهجي المتجرد لأصحاب المصلحة والقدرات المعرفية ذات الصلة؛
- تفصيل حدود مشاركة أصحاب المصلحة في عملية السياسات وتحديد قواعدها؛
- تحديد المطالب الحقيقية لصناع القرار من الأدلة القائمة على البحوث؛
- تحسين المعرفة بالظروف الفعلية التي تجري فيها البحوث؛
- إجراء بحوث منهجية استناداً إلى الطلبات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة؛
- صقل القدرة على أخذ دراسات الحالة الإفرادية بعين الاعتبار؛
- تحديد العناصر الزمنية (المنظورات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل) والتفريق بين التوصيات على أساس أهدافها؛
- توفير الدعم والحوافز للباحثين ذوي الخبرة الميدانية؛
- تقديم اقتراحات للتفاعل بلغات مختلفة.

٢٧٤- ومرة أخرى، والف أحد المستجيبين الطبيعة الجوهرية لمجموعة العناصر المتعلقة بتأصيل السياق على النحو التالي:

> نُظم بحثية كفؤة وحسنة التوقيت توفر النوعية الصحيحة للأدلة في الوقت المناسب ... وتشجيع المناقشات وتيسيرها فيما بين جميع أصحاب المصلحة، وبيئة تمكينية ... ونظم وإجراءات مرنة داعمة للتغيير.

٢٧٥- وأعربت الغالبية العظمى للمستجيبين عن رأي ذهب إلى أهمية أن يقيم الأكاديميون والباحثون قدراً أكبر من التعاون المنهجي القابل للتنبؤ مع منظومة الأمم المتحدة. وتمنوا أيضاً مزيداً من البروز وقدراً أكبر من المشاركة في مناقشات السياسات وزيادة كفاءة استخدام صناع القرار لمنتجاتهم البحثية.

دال- بناء الجسور بين الأمم المتحدة والمجتمعات الأكاديمية/البحثية

٢٧٦- لم يكن مفاجئاً أن تجمع وحدة التفتيش المشتركة أكثر من ٢٠٠ توصية واقتراح رداً على سؤالها المفتوح الثالث في المسح. وقد عبّرت الغالبية الساحقة للمستجيبين عن اهتمام عميق بمنظومة الأمم المتحدة ومعرفة جيدة بها. وطُرحت رؤية وتوجهات ابتكارية شاملة بشأن الكيفية التي يرى بها المجتمع الأكاديمي تعاونه مع منظومة الأمم المتحدة في مجال بحوث السياسات على النحو الذي يمكن أن يساعد في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٦٢].

٢٧٧- ويود المفتش في هذا المنعطف أن يتقدم بشكره الحار، وهذه المرة بصفة شخصية، إلى جميع أفراد الرابطة العالمية للتنمية المستدامة والمجلس الأكاديمي لمنظومة الأمم المتحدة ورابطة الدراسات الدولية وأساتذة كراسي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي، لما أنفقوه من وقت في تقديم هذا الكم الكبير من المقترحات في أشكال متغايرة لكن متلاقية.

٢٧٨- ومن ناحية، تمثل الاقتباسات الواردة أدناه لبعض المقترحات *بنصها الحرفي* أسلوباً لإبداء التقدير المُستَحق لمحاوري وحدة التفتيش المشتركة الأكاديميين والمستجيبين للمسح، ومن ناحية أخرى، ديباجة للتوصيات التي قدمها المفتش في التقرير الراهن ورددت صدى المنظورات الأكاديمية.

٢٧٩- **بخصوص تحسين تبادل المعلومات والاتصال:** ''فتح قناة اتصال مباشرة [من شأنها أن] تيسر الاطلاع على سياسات الأمم المتحدة وممارستها وتعزز دور مؤسسات الأمم المتحدة كجسر بين الوسط الأكاديمي وأصحاب المصلحة الوطنيين''؛ ''شكل خاص من وسائط الإعلام (تليفزيون، إذاعة، إنترنت) [...] يجري عبره إطلاع المجتمع الأكاديمي وعموم الجمهور في البلدان بشكل منتظم وباللغات الرئيسية للأمم المتحدة''. قاعدة بيانات/قائمة ''للمؤسسات الأكاديمية واهتماماتها'' [...] من شأنها ''أن تتيح [للباحثين] تلقي معلومات عن [سياسات الأمم المتحدة] محل الاهتمام للمؤسسة الأكاديمية''، ''فتح حيز أفضل للربط والاتصال بين الأمم المتحدة والمجتمعات الأكاديمية/البحثية؛ على سبيل المثال إيجاد اتصال مفتوح عبر الإنترنت للمشاركة في التفكر حول المواضيع محل الاهتمام المشترك''؛ ''موقع إلكتروني مكرّس تُحدّث فيه الخطط بانتظام وينفرج فيه نطاق المسوح الدورية التي تجري مع المجتمع الأكاديمي، ويتيح أدوات للأكاديميين تمكنهم من مخاطبة الأمم المتحدة فعلياً والحصول على رد عندما يفعلون ذلك''. وقد أضيفت إلى هذه الاقتراحات شهادة على جانب كبير من الصراحة لكنها مفيدة رأت ''أن الباحثين يحتاجون ابتداء إلى الاعتراف بعملهم وتعميمه. ويمكن للأمم المتحدة أن تمثل طريقة بديعة لتعميم منشور جاهز من خلال إخضاعه لاستعراض الأقران''.

---

(٦٢) استلهمت الأساليب المستخدمة في المسح مفهوم التحليل النوعي المقارن، حيث استُخلص منه مطلبان أساسيان جرت مواءمتهما للمسح هما: (أ) التركيز على الأكاديميين المشاركين، أو المهتمين بالمشاركة في المضمار (غير الأكاديمي) للأمم المتحدة؛ (ب) تكثيف الردود على أسئلة مفتوحة محددة لتكملة الجوانب النوعية الجنيسة التي جمّعت عن طريق مسح التصورات. وللاطلاع على المزيد عن منهجية التحليل النوعي المقارن انظر، Simon Bastow, Patrick Dunleavy and Jane Tinkler, *The Impact of the Social Sciences: How Academics and their Research Make a Difference* (London, Sage Publications, 2014).

٢٨٠- **بخصوص تحسين إشراك المجتمعات الأكاديمية في اختيار مواضيع البحوث:** ''التعرف بشكل أفضل على القضايا الجديدة للسياسات وما يمكن أن ينتجه الوسط الأكاديمي ويكون ذا صلة لصناع القرار''؛ ''منشور مشترك، صناعة قرار مشترك، تبادل للموظفين حتى يتمكن موظفو الأمم المتحدة من تنمية المعرفة البحثية، بينما تتفهم هيئات التدريس سياسات الأمم المتحدة ومنظومتها''؛ ''مبادرات مفيدة لجميع الأطراف يكون بوسع الأمم المتحدة [...] بموجبها توجيه برامجها وإجراءاتها المتعلقة بأدبيات علمية ذات صلة، ويكون بالمستطاع مكافأة الأكاديميين في شكل أموال تشغيلية/تدبير للتمويل''؛ ''يتعين أن تهيكل الأمم المتحدة ''دعوة للتقدم ببحوث/دراسات توليفية'' يمكن للأكاديميين أن يتقدموا إليها [...] لإجراء البحوث المتقدمة المرغوبة في موضوع محدد تقرره الوكالة المعنية التابعة للأمم المتحدة''؛ ''لم شمل ممارسي الأمم المتحدة والباحثين الأكاديميين العاملين في الميدان في حلقات دراسية قصيرة مدعومة بجهات محلية عليمة ووثائق مستكملة''؛ ''إنشاء موقع إلكتروني للأمم المتحدة تنزّل فيه جميع وكالات الأمم المتحدة الخطط البحثية للأفرقة المختلفة العاملة على الموضوعات المحددة (وتكون خاصة بالوكالة أو التخصص)''؛ ''مراعاة نتائج البحوث الأكاديمية بدلاً من تأطير إجابة بشأن ما يتعين على البحث الأكاديمي عمله''؛ ''فقبول التوصيات [...] التي لا تتمثل في استنساخ بسيط لنماذج قديمة، بوسع الأمم المتحدة أن تستفيد من أدوات تتسم بقدر أكثر جذرية وإنتاجية''.

٢٨١- **بخصوص إضفاء طابع مؤسسي على أشكال التفاعل المنهجية والمستدامة:** ''إنشاء مكتب خاص بالتعاون بين الجامعات والأمم المتحدة''؛ ''تشجيع موظفي الأمم المتحدة على الانخراط في البحوث عن طريق المنشورات المشتركة مع العلماء''؛ ''تدريب الأكاديميين على هياكل الأمم المتحدة ومبادئها العامة، ومقاصدها من منظور قانوني''؛ ''مزيد من التفاعل والأطر التي تهيئ لإرساء ثقافة للتعاون المشترك في مجال البحوث''، ''تحديد خطط طويلة الأجل، واستقدام أكاديميين على أساس التعاون الطويل الأجل و[...] السماح بربط المرونة والتفاعلية في تنقلهم بالتعاون''؛ ''عقد اجتماعات منتظمة في مجالات محددة [...] بين [الأمم المتحدة]، وأصحاب المصلحة في المجال السياساتي والأكاديميين''؛ ''منصات رقمية''؛ ''لجان الخبراء''، ''فريق خبراء أساسي [...] تكون وظيفته [منصبة على] استخدام جهات الاتصال مع المعاهد الأكاديمية والبحثية في الدول الأعضاء لتوفير مشورة الخبراء''؛ ''إنشاء شبكات للباحثين والأكاديميين بشأن مجالات سياساتية محددة للنظر التفصيلي في أفضل الممارسات والتوصيات، والنهوض بثقافة العمل المشترك [...] والعمل كتجمعات للخبراء''؛ ''إعادة إنشاء برامج الإجازات الدراسية المشتركة بين المجلس الأكاديمي لمنظومة الأمم المتحدة والأمم المتحدة، التي تتيح لموظفيها قضاء تسعة أشهر في وسط أكاديمي للعمل على مشروع مشترك يتولى إعداده كيان تابع للأمم المتحدة بالترتيب مع الجامعة''.

٢٨٢- ويؤوّل المفتش جميع هذه الاقتراحات باعتبارها تعبيراً عن ضرورة وجود أشكال للشراكات أكثر قابلية للتنبؤ ومنهجية وشمولية للجميع وتشاركية وحفزاً للنشاط وتحقيقاً للنفع المتبادل. وقد عرّف أحد المجيبين على أسئلة المسح الأكاديمي هذه الشراكات عملياً على النحو التالي:

> تعاون مستمر عن طريق الحوار، مراكز للفكر، تبادل منظم في مناسبة انعقاد مؤتمرات المنظمات الأكاديمية ... الشراكات تتسم بأهمية حاسمة وتحتاج إلى دعمها.

ويساعد ذلك في تحقيق فهم أفضل للمنظورات وتقاسم للاهتمامات والأطر وتطوير لغة مشتركة صوب التوصل إلى حلول أكثر تركيزاً. ومن شأن ذلك أيضاً أن يسمح بتخطيط المعرفة الأكاديمية وتطويرها بتساوق أكبر من منظور أهميتها للسياسات، وإتاحة الإمكانية أمام وكالات الأمم المتحدة لإشراك المجتمع العلمي على أساس دوري.

٢٨٣- وقد استحوذ ثراء الاقتراحات التي قدمها هذا الجمع المؤهل على اهتمام المفتش، وتعامل معها باعتبارها شهادة على الاهتمام بالأمم المتحدة. ودفعت محدودية التقرير بالمفتش إلى استيعاب هذه المعلومات القيّمة في توصيتين، صودق على صحتهما ليس فقط من قِبَل المجتمع الأكاديمي، بل تأكدت هذه الصحة أيضاً في ثنايا الاستعراض من قبَل عدة مسؤولين في الأمم المتحدة ممن يتعاملون مع بحوث السياسات. وربما شكلت المقترحات التي صاغتها المجتمعات الأكاديمية مصدر إلهام للتوصل إلى أشكال ملموسة للتنفيذ فيما يتعلق بالتوصيتين الواردتين أدناه.

٢٨٤- ويتسم استيعاب بحوث السياسات أيضاً بأهميته الشديدة للإصلاح الذي تجريه الأمم المتحدة حالياً لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد حدد الأمين العام للأمم المتحدة استخدام التحليل المتكامل للسياسات على نطاق المنظومة كوظيفة رئيسية لنظام الإصلاح، في سبيل دعم الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن المُنتظر أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تحسين التعاون المشترك بين الوكالات وحفز التفاعل مع المجتمعات الأكاديمية.

التوصية ١١

ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة والمديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) النظر في إنشاء مجلس منشورات مشترك بين الأمم المتحدة والوسط الأكاديمي – على أساس تجريبي وطوعي – تناط به مهمة تحديد الاحتياجات البحثية على الصعيد الشامل للمنظومة وأكثر السُبل فعالية لإنتاج بحوث السياسات وتعميمها واستيعابها بطريقة تعاونية وتشاركية، في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٢٠.

٢٨٥- ومن المُنتظر أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز القابلية للتنبؤ فيما يتعلق بالتعاون مع المجتمعات الأكاديمية.

التوصية ١٢

ينبغي أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة، بالتشاور مع جميع الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بالتشجيع على إبرام شراكات طويلة الأجل مع المجتمعات الأكاديمية على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني، ووضع مبادئ توجيهية أساسية من أجل هذه الشراكات.

تاسعاً- الطريق للأمام: تحقيق الاستدامة البحثية للأمم المتحدة

٢٨٦- تلعب البحوث، بوصفها شكلاً رئيسياً من أشكال التعلم المؤسسي، دوراً خاصاً ينطلق من موضوعيتها وموثوقيتها المفترضتين. وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل كجهة حفَّازة وكافلة للمعرفة التي تُنتجها البحوث داخل المنظومة وخارجها. ويمثل الاستيعاب الفعلي للبحوث ذروة عملية تتضمن استخداماً للموارد، ويمكن من ثم أن تُؤدَى بقدر أو بآخر من الكفاءة. وقد لاحظت وحدة التفتيش المشتركة التباين المنطوي على تناقض ظاهري بين البروز الذي تحظى به بعض المنتجات البحثية في منظومة الأمم المتحدة والانغمار الكبير الذي يلف الموارد والعمليات الداخلة في البحوث. ولاحظت وحدة التفتيش المشتركة أيضاً أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قد تغير قواعد اللعبة فيما يتصل بالسياسات والممارسات البحثية القائمة.

٢٨٧- وفي سياق العمل على هذا الاستعراض الشامل لاستيعاب بحوث السياسات على نطاق المنظومة، الذي يُضطلع به للمرة الأولى على الإطلاق، صادف فريق المشروع بعض المعوقات المتأصلة في أثناء التحضير للتقرير وتعيّن عليه أن يقلص من نطاقه وعمقه. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي الحدود التي رسمت للحالة الراهنة في مجال بحوث السياسات واستيعابها، والمشهد البحثي المؤسسي على النحو الموصوف في الاستعراض والتحديات والفجوات والعيوب المحددة فيه إلى توفير أساس أشد رسوخاً لمشروع أكثر طموحاً يُنفذ في المستقبل.

٢٨٨- ويتمثل الحد الأدنى المتوقع للأثر الذي يرتبه التقرير الحالي فيما يلي:

- زيادة الوعي بالإمكانات غير المستغلة بالكامل حتى الآن في مجال بحوث السياسات، ومواصلة العمل على تعزيز استيعاب البحوث واستخدامها في تقرير السياسات وبالأخص في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- تحسين الشفافية في استخدام الموارد على المدى الكامل للدورة البحثية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛
- وضع مجموعة دنيا للسياسات والقواعد في منظمات الأمم المتحدة، تضمن اتباع المسار المنهجي في وضع خطة البحوث واختيار المنتجات البحثية ومنتجيها وعمليات ضمان الجودة، وتكفل الاهتمام الدائم بكفاءة الاستيعاب؛
- تعظيم استخدام البحوث جيدة النوعية المتصلة بالقضايا العالمية محل الاهتمام المشترك، التي تنتجها المجتمعات الأكاديمية والبحثية الخارجية لصالح منظومة الأمم المتحدة، بالتماس الشراكات الاستباقية مع هذه المجتمعات؛
- إيجاد أشكال أكثر منهجية للتبادل والشراكات مع الجامعات ومعاهد البحوث ومراكز الفكر المنتمية إلى نطاق جغرافي أعرض، مع التركيز على إدماج الإمكانات البحثية في بلدان الجنوب؛
- إعادة معايرة العمليات البحثية لتحسين مواءمتها مع احتياجات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، عن طريق تعميم البحوث المتعددة التخصصات والتعاونية.

٢٨٩- وبوجيز العبارة، يمكن أن يؤدي تنفيذ التوصيات الرسمية والتوصيات غير الملزمة المشمولة بهذا التقرير إلى تعزيز الاستيعاب. ولا بد من فهم هذا التحسين على أنه طموح دائم إلى تحقيق أثر تراكمي أقوى للبحوث المنتجة والموزعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

* * *

٢٩٠- ويعكس الاستنتاج الشامل التالي ما قاد إليه الاستعراض: أن البحوث نشاط يأبى أن يمكث في عُلب مستقلة، حتى مع استمرار الاتجاهات السائدة في منظمات الأمم المتحدة للعمل في صوامع منعزلة. وفور امتصاص البيئة البحثية للتغييرات التي يقترحها هذا التقرير، يمكن للاستعراضات المقبلة لوظيفة بحوث السياسات في الأمم المتحدة أن تستكشف بتعمق أكبر عدداً من القضايا التي لا تقبل التعامل معها بإجابات على قياس واحد، لكنها تستحق أن تحلَّل وأن تُلهم الدروس وتدفع قُدماً بالإجراءات بما في ذلك ما يلي:

- ما هي السُبل والوسائل التي يمكن أن تتعزز بها قدرة منظومة الأمم المتحدة على إنتاج بحوث السياسات المهمة *داخلياً*، كعامل تمكيني رئيسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هو التوازن الأمثل بين البحوث *المدفوعة بالطلب* التي تمليها الاحتياجات التشغيلية الفورية، *والبحوث الاستشرافية* التي يتعين أن تستنير بها الاستراتيجيات والرؤى في منظمات الأمم المتحدة؟
- ما هو حد *الاستقلال الذاتي* الذي يمكن أن تصل إليه بحوث السياسات، سواء من ناحية الهياكل التنظيمية أو وضع الخطط البحثية، وأين يتعين رسم خطوط المُسَاءَلة في جميع البنى المؤسسية؟
- ما هي الكيفية التي يمكن بها *تحديد الاحتياجات البحثية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠*، وتجميعها والوفاء بها حول مباحث وولايات تنظيمية بالتعاون مع جميع المنظمات ذات الاختصاص؟
- ما هو *الخليط المؤسسي أو أشكال الشراكات أو صيغ الإعداد المشترك*، التي يمكن التغلب من خلالها على الإحباطات على جانبي الأكاديميين وصناع القرار فيما يتصل باستيعاب البحوث الأكاديمية؟
- ما هي الكيفية التي يمكن بها أن تتحسن قدرات الباحثين ومديري البحوث *على ترجمة البحوث الأكاديمية إلى لغة لصنع السياسات*؟
- ما هو السبيل إلى *حفز قدرة الرؤساء التنفيذيين ومجالس الإدارات على استيعاب البحوث*، حتى يكون بمستطاعها تحقيق احتكاك سياسي حقيقي والتأثير على السياقات المعيارية والتشغيلية؟
- ما هي الكيفية التي يمكن *أن تتحسن* بها *خطوط الإبلاغ* ويحفز بها صناع القرار على مراعاة الاتجاهات والتغييرات اللازمة، على النحو الذي تحدده بحوث السياسات؟

٢٩١- والمأمول، ألا يقتصر استخدام هذا التقرير على المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة. فقد قُصد بالاستعراض أن يشكل مساهمة في بناء وتدعيم الجسور بين مجمل منظومة الأمم المتحدة والمجتمعات الأكاديمية. وتتصدى الردود المقدمة في إطار المسح الأكاديمي لكثير من القوالب النمطية، بما فيها الرأي المتحيز الذي ينسب إلى الأكاديميين ''طول وقت التشخيص وقلّة ما يقدّمونه من حلول''. وواقع الأمر أن هناك من التشابه بين آراء الممارسين في الأمم المتحدة وآراء الأكاديميين قدراً أكبر بكثير مما تمكّن التقرير من كشفه، في إطار حجمه المحدود.

٢٩٢- ويمكن أن تكون أفضل الإجابات على مجموعة الأسئلة الواردة أعلاه هي الإجابات التي تُلتمس عن طريق الحوار المشترك بين الوكالات، المُعزَّز وذي المنحى العملي من ناحية، وقيام تفاعل أكثر منهجية وتحديداً للهدف بين منظومة الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية، انطلاقاً من روح الشراكات العالمية التي يقترحها الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، من ناحية أخرى.

٢٩٣- وإن استخدام البحوث المتعددة التخصصات والتعاونية كسبيل لتعزيز استيعاب البحوث ليس مسألة اختيار. فتعقّد ولايات منظومة الأمم المتحدة وتعدد الجهات الفاعلة والمنظمات ونماذج الحوكمة والأسواق والتطورات التكنولوجية والعوامل المتفرقة الأخرى، والتي تتفاعل بشكل متزامن، لا يستدعي إجراء تنقيح لاستيعاب بحوث السياسات على النطاق الشامل للمنظومة فحسب، بل يتطلب أيضاً صياغة رؤية جديدة له.

المرفق الأول

قائمة بالمبادئ التوجيهية/السياسات والأطر الاستراتيجية في مجال البحوث

١- **إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٤)**، تقرير من الأمين العام عن الخيارات المتصلة بنطاق تقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومنهجية إعداده. ١٢ حزيران/يونيه E/2014/87.

٢- **ECA** (2016). Quality assurance procedures: ECA indices (ARII, ASDI and AGDI). July.

٣- **ECA** (2016). ECA quality objectives and associated assessment criteria. In Quality assurance procedures: ECA indices (ARII, ASDI and AGDI). July.

٤- **FAO** (2011). FAO knowledge strategy. March.

٥- **FAO** (2014). The FAO statistics quality assurance framework.

٦- **FAO** (2014). The statistics quality assurance framework (SQAF) -implementation strategy and plan (internal document).

٧- **ILO** (2015). The ILO publishing policy, IGDS No. 458. 24 December.

٨- **ILO** (2017). Knowledge Strategy 2018-21. Governing Body 331st Session.

٩- **IMO** (2002). Guidelines for formal safety assessment (FSA) for use in the IMO rule-making process (MSC/Circ.1023-MEPC/Circ.392). 5 April.

١٠- **IMO** (2005). Amendments to the guidelines for formal safety assessment (FSA) for use in the IMO rule-making process (MSC/Circ.1180-MEPC/Circ.474). 25 August.

١١- **IMO** (2006). Amendments to the guidelines for formal safety assessment (FSA) for use in the IMO rule-making process (MSC-MEPC.2/Circ.5). 16 October.

١٢- **الأمم المتحدة**، دليل الأمم المتحدة للمنشورات (غير مرموز وغير مؤرخ).

١٣- **United Nations** (1983). United Nations Editorial Manual: A Compendium of Rules and Directives on United Nations Editorial Style, Publication Policies, Procedures and Practice, Sales No. E.83.I.16.

١٤- **UNCTAD** (2009). Publication policy. 7 December. TD/B/56/10/Rev.1.

١٥- **UNCTAD** (2017). Policy clearance process (internal document).

١٦- **UNDP** (2008). Quality assurance procedures: global and regional publications. ‏

١٧- **UNDP** (2013). Quality assurance procedures: national human development reports. ‏

١٨- **UNDP** (2013). Quality assurance procedures: regional human development reports. ‏

١٩- **UNESCO** (2009). UNESCO Publications Guidelines. BPI-2009/WS/7 Rev.3. ‏

٢٠- **UNESCO** (2011). Operational guidelines 2005 Convention: article 19 — exchange, analysis and dissemination of information. ‏

٢١- **UNESCO**, 2012. Policy guidelines for the development and promotion of open access. ISBN: 978-92-3-001052-2. Paris. ‏

٢٢- **UNESCO** and International Oceanographic Commission (2013). *IOC Strategic Plan for Oceanographic Data and Information Management 2013–2016*, IOC manuals and guides 66. IOC/2013/MG/66. Paris. ‏

٢٣- **UNESCO** (2014). *Education Strategy 2014–2021*. Paris. ‏

٢٤- **UNICEF** (2015). A framework for research 2014–2017. January. ‏

٢٥- **UNICEF** (2015). Procedure for ethical standards in research, evaluation, data collection and analysis. CF/PD/DRP/2015-001. 1 April. ‏

٢٦- **UNICEF** (2015). Procedure for quality assurance in research. CF/PD/DRP/2015-002. 1 April. ‏

٢٧- **UNICEF** (2016). UNICEF policy on research. CF/EXD/2016-003. 19 April. ‏

٢٨- **UNICEF** (2017). Guidance on external academic publishing. 23 January. ‏

٢٩- **UNIDO**. Publications: a short guide to categories, definitions, attributions, acknowledgements and disclaimers (internal document). ‏

٣٠- **UNODC** (2015). *Thematic Programme on Research, Trend Analysis and Forensics 2015–2016*. Vienna. ‏

٣١- **UNRISD** (2015). Policy on quality standards in research (internal document). ‏

٣٢- **WHO** (2017). Joint statement on public disclosure of results from clinical trials. 18 May. ‏

٣٣- **WHO** (2018). International Standards for Clinical Trial Registries. Geneva. ‏

٣٤- **WHO** (2011). *Standards and Operational Guidance for Ethics Review of Health-Related Research with Human Participants.* Geneva.

٣٥- **WHO** (2012). *The WHO Strategy on Research for Health.* Geneva. Available from www.who.int/phi/implementation/research/en.

٣٦- **WHO** (2016). *EVIPNet in Action: 10 Years, 10 Stories.* Geneva.

المرفق الثاني

نظرة عامة على الإجراءات التي يلزم اتخاذها من قِبَل المنظمات المشارِكة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة
JIU/REP/2018/7

	الأثر المتوخى	مجلس الرؤساء التنفيذيين	الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها																				الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية												
التقرير: لاتخاذ إجراء		☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐
التقرير: للعلم		☐	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒
التوصية ١	أ، ب		ف	ف		ف		ف						ف						ف		ف				ف						ف		
التوصية ٢	أ، ز		ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	
التوصية ٣	و، ح		ش																															
التوصية ٤	و، ح		ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	
التوصية ٥	ج، و، ح		ف																															
التوصية ٦	ج، د		ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	
التوصية ٧	و		ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	
التوصية ٨	ج، د		ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف		
التوصية ٩	هـ، و		ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	
التوصية ١٠	د، ح		ش																															
التوصية ١١	د، ح		ف																									ف						
التوصية ١٢	ج		ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	

المفتاح: **ش:** توصية من أجل اتخاذ قرار من قِبَل جهاز **تشريعي** أو مجلس إدارة **ف:** توصية من أجل اتخاذ إجراءات من قِبَل رؤساء **تنفيذيين** ☐ توصية لا تحتاج لاتخاذ إجراء من قبل هذه المنظمة

الأثر المتوخى: **أ:** تعزيز الشفافية والمُساءَلة **ب:** تعميم الممارسات الجيدة/الأفضل **ج:** تعزيز التنسيق والتعاون **د:** تعزيز التناسق والتناغم **هـ:** تعزيز الرقابة والامتثال **و:** تعزيز الفعالية **ز:** تحقيق وفورات مالية كبيرة **ح:** تعزيز الكفاءة **ط:** أخرى (أ) على النحو الوارد في التعميم STSGB/2015/3.